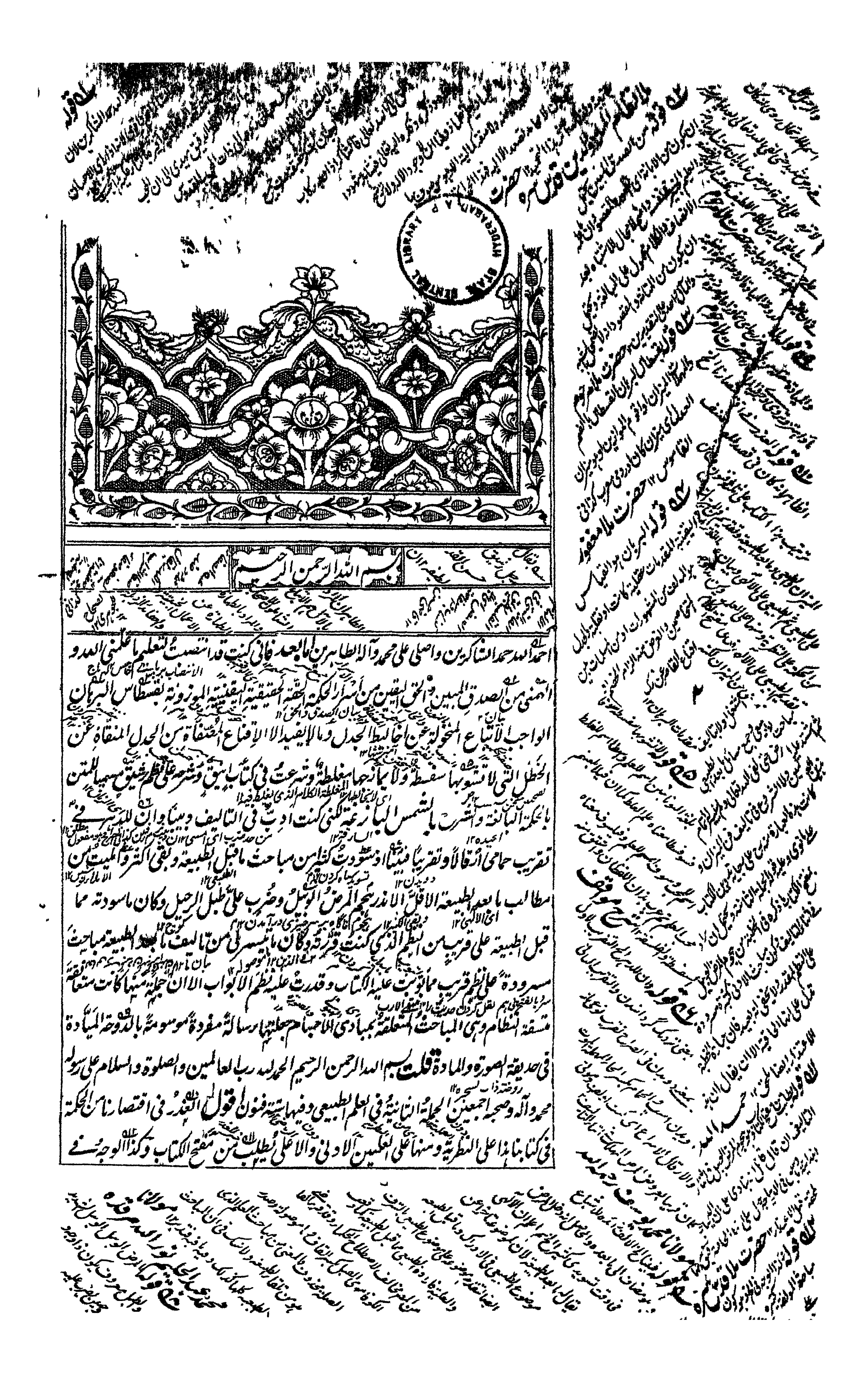




بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعلم ما علمني العدو الهمني من الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المنخولة عن اخاليط الجدل وما لا يفيد الا الاقناع المنقاة من الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغلطة وشرعت في كتاب انيق وشرح على نظم رشيق مسميا للمتن بالحكمة البالغة وللشرح بالشمس البازغة لكني كنت ادب في التاليف وبيانه للتدريس في تقريب حماحمي ارقالا وتقريبا فتيا وسودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي الاكثر واطلبت من مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الا ندر يحجم المرض الوبيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب مما رتبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الا ان جملة منها كانت متعلقة متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة المياده في حديقة الصورة والمادة قلت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الحكمة الثانية في العلم الطبيعي وفيها فنون اقول الغرض في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى اطلب من مفتتح الكتاب وكذا الوجه ...

في تقديم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة
للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة
وفي احوال الاجسام التي لا تفسد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد و
عناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة
من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال
طبقات الكائنات فيبتدئ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب
وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر
في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات
والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من متعلقات النفس
وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص
بالحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالها البدنية
مع كثرتها يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبناه على الاستقراء
الذي ليس به كمال وثوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة
والتغير بحسب الازمنة اليها رأينا حذفهما احدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على ستة الاولى من اجزاء
الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا **قلت** الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى
وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات
وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو
واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع
منه صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه
امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم وثالث مقاطع لهما كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي
بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت
تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه من تلك الجهة يسمى طبيعيا النسبة الى
الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها واذ ستتضح في العلم

الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مباديها واسبابها واما انيتها فيسلم ههنا ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات ولكن الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي ينحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت قوة نفسانية ح فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما يبتديان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص الصرف فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما احرى باسم الاسباب وله من جهة ما هو متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ ثالث الا وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة ولنوع منه وللاحق ذاتي له ولنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم في الصورة لكن الصورة المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض

فيه امتدادات ثلاثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا متقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا متقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا نعني بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض ما يقدر الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل ولا المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا لو كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم يقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فيعلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذا ما يجب ان يعلم من احوالها ويبحث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا ويكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك ان الجنسيات والنوعيات

او تعرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة بهما فان الاعم ابور وومبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات متكثرة فيكون اعرف غالبا من الاخص وبالجملة فكل ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه ينبغي ان يتقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما هو عند العقل فذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص في الاعرفية عند العقل فلا تعقل اذا اعتبر فانه مجرد والعقل لا يدرك الشخصيات بمجردها بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر فانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع الكليات لكنه مع ذلك الاشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل وان كان انما يبتدي من الشخص لكن من شخص اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا احسنا شبح زيد فادركناه اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وفرق بين هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى متشخصا لكن زيد هو الشخص الصرف واما ما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بالاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم جنس طبعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعين فهو في نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون اياما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون ايا منهم صلوحا ناشيا من التشكك والتجويز العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول الجسم

ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مبادٍ اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى و
الصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما
كانت هذه الاربعة مبادي الجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق
الاولى وله من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو مستكمل او كائن مبادي واحد من هذه الثلثة قيدية
مبدء زائد هو العدم وهذا ينخرط مع الاولين سيّما لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدء بالعرض
كما ستتضح **قلت** الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شانه ان يحل فيه امر
اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى
من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب
منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى
القابلة للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة وسنوضح ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات آخر تتكون وتفسد كالخشب
للسرير ويخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن
للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منها ومن الامر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها
بالقوة وبالمقبول بالفعل ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يحل فيه
وجود فان كان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومنا الانسان واما ان يكون المادة متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكن لزمه ذا وجدان يقوم ماهيته بمفارقته او مخالطته وهذا المقبول
يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه وهذا
يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هو ذو مادة وقد لا يكفي
بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس
او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر
اقول اما الهيولى فالذي نعني بها معنى ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات آخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه
شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فلكون مشتركا فيها لكل ما يمكن

ان يزاد عليه او ينقص يسارا كما في الاشتقاق المبدؤ للنقش الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فانها

مشترك فيها صور الظروف التي تتخذ منها بل ولصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا

الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء

تحليله اليها اسطقس اذ الاسطقس ابسط اجزاء المركب وربما يخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى

بهذا المعنى الاخص الهيولى الاولى القابلة للصورة الجسمية والنوعية التي للبسائط وما قبولها الصور المركبات

فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي

المادة القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة

ومن الاصول الموضوعة المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية ولا بدون

نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى وهي تتكون

وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع بما يحل

فيه هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل

واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات

عرضية تحلها هي والمادة بالتعميم حتى تطلق على القابل امرا كون متعلقة به ان ... حالا ... بل للنفس ...

ومن المحقق في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين فلها مادة التي

مسبوقة بها انما هي البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية

البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان داخلتان في قوامه

والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم

ولا يظهر لهذا وجود ... وان كان له مثال في الوجود فكان النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان

فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور

العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان

البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء

والقوى والمقوم بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا

بالمادة لكنه يلزمه ذا وجدان يقوم مادته بمفارقته كما في النفس والبدن المقوم للانسان وبمخالطته كما في

كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه فهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول واما المادة فقد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وحينئذ اما ان يحصل فيه المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لا تكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كانها تشابه في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما تقال للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرف مما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان من الصور ما تتكون فيتقدم منها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها هيئة تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل لقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فتتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما تخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من الجوهرية وربما يخص بعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل ويقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها ويقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرنا في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة البتة فانها جزء له يكون به بالفعل لكن المادة جزء له

يكون به بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة
للمركب فالنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلاثة المذكورة في المادة وليكن مما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة
الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** واما العدم
فلا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لا بد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال
امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون عن قابل له واما الكائن اي
الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدء
ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير انعكاس مبدء له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة
والعدم بانها تجامع كلا منهما ومحال ان يجتمعا والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما للهيولى بخلافه فانه
يعقل حال مقايسة وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم
بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وامكان بالعرض لهيولى الجسم لا مفارقا فانما على
والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه بل متقدمه كما سياتي وكان ايضا كأنها خارج عن
في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى
والصورة فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى فلا بد منه للجسم
من حيث هو مستكمل او متغير او كائن اما المستكمل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود عليهما بين وذلك لان
التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة
لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما
تخلف العدم المقابل لها فتبين انه لا بد لكل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود
قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها
صور المركبات كالعناصر اجسام باقية معها واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام
المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور

وصور كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفى فيما يستعر له الاستكمال والتغير من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به يسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما الكائن اي الحادث فيسبق بعدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كان منافيا اي العدم عن قابل بوجوده ليس بين بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح على تسمية كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم ح مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق العدم بانها موجودة زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما للهيولى في الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة يعقل عدم الصورة عن وجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لا بمجرد تعمل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك ومن الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها ثم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فقط وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى البتة وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالاب للابناء وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر شخصي ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان

سنها فردٌ منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون
والفساد اي ما هيولاها بحيث تتخذ صورة وتخلي اخرى ومنها ما ليس كذلك بل يستديم هيولاها صورة واحدة فلا يكون
للقسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة لصورة وغير مستديمة لها نعم سيلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم ليس من النحو
الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظ وكذا في العدم الذي كلا منافيه اعني المضاف اليها
فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان
الاجسام كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في ان
لابد لها من الصورة والاجسام المستكملة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم وكل من الصورة والعدم معنى
واحد وان تعددت افراده **قلت** اما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره
ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من قوة الى فعل فمبدأ الحركة في غيره ما هيئ يصلح المادة او يتمم يعطي
الصورة ولعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات
وليس على الطبيعي بعد ان يتضح ان ههنا مهيأ ومعطيا ان يتحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون
من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون علته لها علية خاصة فالبحث للطبيعي عنه ضئيل نعم ان كان منها ما هو فاعل لكل ما
سوى نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فيجوز ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون في
قوة وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه
بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية والسكون كذلك
ولنوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها
عنها انفسها اما لا ارادة ما طريقة واحدة او مختلف الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات
او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهات والرأي يجوز هذين القسمين فيما يليهم طريقة واحدة اليهم ثم ما يدرينا ان الامر
فيما لا نجد له اسبابا خارجة كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس
الذات غير محسوس التاثير ولكن يوضح ههنا ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك
الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية واما على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا
نباتية وعن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعم الطبيعة فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس



فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبائع لكن التي نفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقلها من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقلها من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها تين في ذوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور **اقول**

واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج الشخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج ويتحرك من حيث هو عليل والعليل من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما هيئ يصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني ما يصير به بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية والا لم يمكن خروجها اليها لكن ربما لا تكون كاملة الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد وبعدها ثم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات تعرف المعلولات عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات ما هو فاعل لكل منها سوى نفسه كان للطبيعي بحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون عليته لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من النسبة انما هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما ستشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها

١٣

ويعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض فالمراد
بالمبدأ الفاعل ولما قيل انها مبدأ للحركة والسكون وعنى بانه حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف
ومن الحركات والسكونات ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم تتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لهما وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون
فيها بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به
عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق الحركة في
اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبيعته بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد الماء بعدما
تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون في اية
مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة تكون في ما هو فيه وسكون كذلك
اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات
طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير
ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة
انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه انها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة
كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة
واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا لم يكن شيء من النفس والطبيعة
مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به تحرك المحرك كما هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في
كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت لعل المراد ان الطبيعة
ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس الحيوانية وان كانت مبدئيته
لحركاتها الارادية اولية فليست مبدئيته لحركات النمو والذبول اولية بل باستخدام الطبائع والكيفيات
انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي تفعل افاعيلها على
نهج واحد بلا ارادة في مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث اسند
اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية حكى انه ليس في الحد قيد

قيد آخر يخرج بها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتأتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعي ان تحريك النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب البرهان على ذلك وقوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحرك بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة او كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة صنم من نحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح ويتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقع مثلا صعود الحجر او هبوطه ونما النبت وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرق متشعبها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور نباتات والنطف حيوانات [illegible] حركات مختلفة كمية وكيفية [illegible] يكون بارادة

كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة فانما نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الراي لا يمنع من تجويز التقسيمين فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان يكون الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجود قسمي التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة لما رايناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات غير محسوس التاثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تاثيره في بادي الراي فانك اذا رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون المغناطيس هو المحرك ولكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويبرهن عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة لانها اما قوة تحرك على نهج واحد عن ارادة وتسمى نفسا فلكية واما على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك تميز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لازما طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطباع لكن الطبيعة التي يتفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة وتصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الى المتاثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل به والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة او ان [illegible] كانت صورها تحصل [illegible] تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

ومثل ذلك في النفوس من القوى النباتية والحيوانية فما علل ذو نفس كل من هذه الشجرة وقواها مخالفة في حد انفسها من النفس الاخرى وقواها الطرفية وما احتمال ان يكون كل من القولين مدرما ولا فذلك

النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع متبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقع على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في انحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في انحفاظ الكل على نظامه ولا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لهما ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك لانه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بان ابدع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك ذلك واقتضاء تلك هذا انتظم صلاح الكل ويمكن تنشؤ النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضا لفيضان النظام في الانواع او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل ويقدر هناك طبيعة مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في انحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وتقسيمه بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا او الغازا فهو مما لا يصغى اليه **قلت** ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته وما له الطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالشيء وهو كل ما يلزمها او ما يجري مجرى الطبيعي وهو توجه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب عرض لكن لا لانها بل لعارض في المادة القابلة لها كالراس المسقط وليسلم ههنا

لايكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعها الاعلى سبيل التادي والتوليد ربما
يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة
زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في البعض
فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان ليكون اشخاص اخر ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء بالخلود ثم
هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها ما بالطبيعة وهو الجسم المتحرك
بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول
كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري
مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو
ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس
المسقط والاصبع الزائدة فهما وان كانا بالطبيعة او الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضهما
لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان تسليم ههنا ويبين في الفلسفة
الاولى انه لايكون من المبدأ الاول تعالى بحدة ملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية
خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التادي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال
بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون
الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو مفسد لها
لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة
الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض حيث يكون الموت
في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت
الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من
اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية
للجود والمراعية للعدالة ان تقضي هؤلاء بحينهم وتخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فمما لاجله الحركة
والغاية الحقيقية للجسم بالاجابة طبعت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدأ ان غير

١٨

غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي مبدأ لتكون الصور الانسانية في النطفة وهذه هي التي يتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبعيات ونقل عليتها في الطبعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبعيات غاية والغاية واحدة بالعموم تشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما بعيدان غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غناؤهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول ذي الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فتقومها انساناً فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** وكل من المبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين وسيداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات ما لاجل نفسها يقبل الشي كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية وكالعناصر للصورة المعدنية مثلا والتي بالعرض فهو ان تؤخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او للحاصل بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة

١٩

حقيقية له الفساد عند كونه اوضح صورة لا تضاد الاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب المتعالج
فانه انما يتعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب وفي الصورة بالذات ما يكون جزءاً محصلا لما هي صورة له واخذت
من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب والتي بالعرض فما يقارنها اما نافعة كصفاء الزيبق والكبريت اولا
ككثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب وفي الفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو كذلك
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضداً فيقوى الضد الآخر فينسب الفعل الى الآخر كقولنا السقمونيا
يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب
يبني فانه انما يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب وفي الغاية ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى
مثل الحجر الشاج فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقله فشجها وقد نعد منه ما لا يكون مبدأ
اصلا بدأنه كثيراً ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به ويتطير
منه والغاية بالذات هي التي تنحو بالحركة لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للنقلة الطبعية والصحة للمعالجة
والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء للرقة وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى
مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم
له وقد يعرضها كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية
والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا توجد كالشجة لهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد وفي المادة بالفعل
كالهيولى الاولى للصور الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب وفي الفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما تحرقه
بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على
الكتابة وقوة من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول
وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث
للمثلث والبعيدة كمثل الزوايا له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء
كالنفس والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور
العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فانها
عدة صور وقوى والفاعل البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع

كالشيع للاكل والمركبة كالجبال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما لا يجامعها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشي الكلي باعتبار
انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشي والفاعل الخاص كالنداف الذي شرب زيد لصخته بدنه والعام
كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة كلقاء زيد لحركته صديقه اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية
له ولشرب البنفسج والمادة الجزئية ما يكون مساوية لما بازائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة
الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي والخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا
الكرسي والجسم للكرسي والصورة الجزئية والكلية لا يخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية
كقبض يد على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصاف من الظالم مطلقا قلت الفصل الثاني انت
في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت
معنى قائلا ان من العادة ان نجد لاشياء اسبابا موجودة فنعدل عنها وننسبها علة مجهولة من البخت والاتفاق
لمن حفر بيرا فعثر على كنز او لوفيه بزعم الاغبياء بان البخت السعيد والشقي لحفه ولم يجعله للبخت البتة بل كل من حفر الى الدفين
يناله ومن يميل على الحق في تفسير … عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقول
حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدور الشي لا لسبب فديمقراطيس واشياعه يرون
تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون
الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا جذبت تحلل
البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع
المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شي وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع
التشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجبه الضرورة فلا يجب
ان يعتبر اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروسه
الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه المادة لما
لا ان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس افراغها
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من بين الافعال

يجوز اختيار كل منها الغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية ولا ريب في انها الغاية والقوة النفسانية اذا
حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك
الفعل اختياري واما التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان لا عدام افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت
من حركة الطبيعة فصلها الى الصورة التي تستعد لها والانحطاط ونظام الذبول متأد الى غاية فان له سببا مركبا من
الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بايراد لكن
كلما ان الحد يقع لا يستعد به فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما تضمن ان الفعل
كل طبيعة يكون لغاية انما الفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد فهي غاية واجبة
في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون
الى غايتها خير ومع ذلك فقد يكون فيها امور غير ذاتية يحتاج اليه للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور
التي يقال انها متوقعة بالقياس الى شيء اذا كانت غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كائنة
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن ادائية اليه لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كان يقع
له سبب اتفاقي لما وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه فيصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح لك في السفر
الاول ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه بدون
تلك الضميمة فالعثور على كنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقيا له
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه الكنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت
اخص فانه انما يقال لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت
ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر بحضوره عود ما اعتيد يقال له الميمون او
المشوم واما ما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه اقول لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات
وحصرت في اربعة وخمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان
يكون بالبخت والاتفاق ولا علة فاعلية ولا غائية ولا غاية له ويزعم ان من مبادي البخت والاتفاق

٢٣

والاتفاق ايضا فبالحرى ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر فيه على ما قد جرت العادة به وان
كان الموضع الاصلى له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من القدماء من انكر ان يكون للبخت والاتفاق معنى
محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال
لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه لحقه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقى حتى زلق فى البئر والقول بهذا انما ياتى
ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها فيتخذ العلة مجهولة الا ذو غباوة
فان من يحفر البئر فى موضع فيه كنز دفين توصله حفرته فى ذلك الموضع الى الكنز ومن يمشى على زلق فى شفير بئر يلقيه ميله
ذلك فى البئر وهو الامر قد اصابوا فى ان للاشياء اسبابا موجبة ثابتة يتفطن لها من يتبصرها ولم يلزم من ذلك
ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت فرقة انه سبب
الهى يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده تبتلا به ثم نسبوا الى الاكثر الاسباب الحقيقية
المختفية واخطاوا فى نسبة كل ما لم يدركوا سببه الى سبب واحد غير المسبب الذى ربط بحكمته كل شىء بسببه وزعمت
طائفة ان البخت هو صدور الشئ لا بسبب وهو الامر قد افترقوا فرقة منهم شيعة انباذقليس وتلميذه فلموفوس و
اشياعهما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجد ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البديهة فى تجويز الترجيح بلا مرجح وسينكشف فى الفلسفة الاولى
ما عمى الامر عليهم وفرقة اخرى كانباذقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل
ولكن يرون الامور الجزئية التى فى عالم الطبيعة كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان
الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد برد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع التفطن لهذا
السبب الضرورى لا يرخص الفطانة ان نظن ان ذلك انما هو لما اتفق من احياء الارض بالنباتات واعداد
اقوات الحيوانات ولما انه يصلح بذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور الطبيعية التى يتوهم انها
لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هى عليها من المقادير والاشكال لاغراض ومصالح وليست
كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل مثلا ان المادة التى خلقت منها الثنايا انما
تقبل الحدة فاستحدت والمادة التى خلقت منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع
وهذا لمنفعة الطحن قالوا ليس يفعل الطبيعة لاجل شىء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة و
لو كانت انما تفعل لمصالح المرعية لم تقع المشوهات والزوائد فى الخلقة ولم يقع الموت فانما اعتبر به القائلون

بالغايات من النظام المشاهد الذي تحقق في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة المادية
فلا ينبغي ان يغتر بما ذكر انه نظام الفساد فلو كان النشو مثلاً لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول
لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان ترومه الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات
فنظام الكون ايضا كذلك وهو كما ترى نساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تلبست بها لكن
ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة ولا التكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فمادة الثنايا
وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم قصدت ان تكون
في الثنايا حدة فاهتدت هناك بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت
الى جدران مقلة والى سقف مظلة اتى للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو
لا انه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ثم ليتامل في ان بقعة واحدة اذا اسقطت
فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم ان المادة من الاجزاء
الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة او الشعيرة وترتيبهما ثم اما ان يكون
لتلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح
لها من الاجزاء ياذن بها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها الى تلك الصورة
الجوهرية وسائر ما يليها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من
قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلاح
ان تحريك الطبيعة انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تكن
معارضة ولا معوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها
روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى مختلفة ويكون
هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبة باعتبار روية قد يفتقر الى روية
لاختيار فعل من بينها وترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد
متجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات الناشئة
من جهة القوى المتخالفة لكان ايصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية
ومما يتضح به وجود الغاية افعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية

٢٤

غاية من غير روية وهى اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى روية بل المتروى فيها يتبلد اذا تروى فان من يضرب العود والجوزى فى اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات تبلد تبلد هذا وقد تقرر الشبهة بانه لو كانت للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هى علة من غيران يتوقف وجودها من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هى علة على وجود المعلول ووجود الغايات فى الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة فى اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ارى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزام الشعور فى الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة فى افعالها الى غايات مقصودة للملائكة العلوية المصيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية وحسبك الى تحقيق الحق فى ذلك فى الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم يقع التشويهات والزوائد فى الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف القوة او تحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية فى الكوسجين والنطفة فى المخنثين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا نقول ان لاعدام افعالها غايات بل انما ندعى الغايات لافعالها ومنها ما هى زيادات وهى لغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض فى المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التى تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بحسب الطبيعة الموكلة بالبدن وانما كان يجب ان تكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل تال من المدد يقع الاستعداد به اقل مما وقع عن سابقه لما يذكر فى العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعى ان كل حال للامور الطبيعية غاية للطبيعة التى فيها بل انما ندعى ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام متجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان لم

يكون نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبّر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات على ما اشير الى نبذ منها في الكتب الجزئية فبلغت لا فالم يرتب في ان الامور الطبيعية مساقة في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ينكر ان في الامور الطبيعة اشياء توجبها ضرورة المادة ويحتاج اليها للغاية كالسواد الطبيعي فانها عكر الدم وثقله ولا بد من حدوثها عند الهضم الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ولتغذي الطحال وغير ذلك وتلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية هذا كله كان كلاما في اقتصاص آراء الفرقتين المخطئين في امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون شيء منها بلا سبب لا يكون ايضا بسبب مغائر للاسباب المذكورة وهو البخت والاتفاق لكن بالا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي فيقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر لتلك الامور الا لم تكن غير متوقعة منه فح ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر و يكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب غير المقيس اليه لا تكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه وانما ذلك اذا قيس اليه بدون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي اذا نسب اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا انسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقي

اتفاقي من جهة لحاظ الى الكل بل كان واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقع
حقيقة لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازا
وما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من
حضوره عود ما اعتيد من السعادة او الشقاوة يقال له الميمون او المشؤم واما مبدأه طبيعة لا ارادة فيقال له
الكائن من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع** في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما
في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السؤال بعضها فبالبقية لكن
قد يكتفي بالبعض ومنه اذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة
اذ السؤال كانه طلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة
مع الاستعداد يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيهما تأدية العلة بتمامها فان الارادة
انما تنبعث بعد توافي امور قلما يتيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى
الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقات
الفاعل والاستعداد الاصلي ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون لصورة
فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة تامة
او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر افادته المادة اعلم من حيث
القوة والصورة اعلم من حيث الفعل وما افسده اي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في مادة
ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تعرض فيهما عن
المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نفسه واشد فسادا من ذلك اي من فرض الصورة فقط فاقصدنا الوقوف على خصائص
الامور الطبيعية ونوعياتها **اقول** لما كان وجود الامور الطبيعية منوطا بعلل فاذا اسئل عنها بلم فالجواب
الحقيقي ان تذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفي بالبعض كما قد يقام العلة الغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب له بعلته
لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لانه ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور

الارادية كان يقم لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقم
لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة اى الانتقام فكل ذلك له نحو من العلية لصورة الاختيار الذي
ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السؤال كانه يطلب سببا وحاعن الفاعل او ما صريحا كما اذا
كان السؤال عن الصورة او ولانه كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا
مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانها مطلوبا لغيره او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفى بذكرها الا من جهة
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة غاية
فتعود الى الغاية وذكر المادة حيث ما تعرض في السؤال للفاعل غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب فيقبح
ان يقم لانه كان عنده خشب اما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها ملاقاة
المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال كفى في الجواب استعداد المادة واما في الامور الارادية
فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي
امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان اجاب بالفاعل نحو ان يقم
لانه شرب الدواء او بالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال
الصورة يجاب بالغاية او بالفاعل كما اذا قيل لم يتكون البخار فيقم ليكون عنه مطرا ولتلطيف الحرارة وقلبها
شيئا من الاجزاء المائية هوائية صاعدا الى فوق بالطبع فصعد لما خالطه من اجزاء ارضية تلطفت بالحرارة
ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد والملاقاة للفاعل كان يقم لان الرطوبات السفلية تلطفت
بالحرارة الحاصلة من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول
الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسئل عنه بلم بل انما يسئل عن الاستعداد بمعنى
التهيؤ تاما كان او مقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ بصورة لاحقة للهيولى قربتها الى الصورة التي
اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب اما بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقم ليتخلص
النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد
بتوسط تلك الصورة كان يسأل لم كانت المرآة قابلة للشبح فيقم لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا
كان السؤال عن استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون
الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان هذا القدح

هذا القدح قابلاً للصدع فيقر لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلاً للموت فيقر لانه مركب من الاضداد
او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسأل لم صارت هذه الحديدة قابلة للتشبح فيقر لانها مرآة مصقولة
ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدآن الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدأ
بعيد فهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن لواحقها الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة
العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث
الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصودة والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة واما المادة فانما قصدت ليظهر فيها الصورة بآثارها
فمن احاط علماً بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها شغلاً بما لا يعني وهذا رأي فاسد
فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي
الرأي باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يوجب النظر اختصاصها
بموادها كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان
حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يحوج الى الحاظ المادة
واذا كانت هيئات النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يحقق ذلك من حالها لم يستكمل بها وكيف
يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة والحساب تعليمية
بحتة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضاً تاماً فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة
مناسبة للطبيعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي لكن الطبيعي ينظر فيه
من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يلحقه من عوارضه وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل
ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان اللم لمقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة
في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفاً بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة
برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذات وبازاء هؤلاء قوم منهم ايطلقون
عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة ما فات عنا بعد الا اعراض ولواحق غير منضبطة
وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلاً ان مستنبط الحديد مثلاً
انما مقصده تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ونشبه ان يكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم

٢٩

المتجسمة المنطبعة دون الاولى وكأنهم عنوا بالاولى غير المتقومة وهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو جعلنا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية وتنوعاتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الجسم المتقوم فقد تعوا من اعاليهم فيها الا وجود له بالفعل بل هو في ذاته بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو لحاظ الصورة والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اي سبيل يثبته وان ارادوا المصورة فهم بحيث اعتاد الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا للصناعة مستنبطا بل هو غاية لها وموضوعه الاجسام المعدنية التي يشتغل بحفرها وتذويبها وفعله هو صورة صناعية وصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالنقاش فانما يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير فافهم ثم تفتيشهم ذلك ان الفحص بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى مع ان اعلى الجسم سبيل الى نيل ما يعرض للهيولى لا بصرافتها بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم بلا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك على ان رفضها من الجهتين كان الامر احش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية** في اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول** في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان **الفصل الاول في عدم** تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام وتبيين فيه اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والا تألف في الحجم من اجزاء بالفعل فان كانت متجزية في الجهات ولو بها كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم يتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها فلا يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها ويتحلل بما ذكر ذلك ثم كما امتنع التألف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضنا امتنع فيه لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده ثم بسبب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون انقسام الخردلة اصغر من انقسام الجبل ولا نظن انه يلزم

يلزم ان لا يلحق السريع البطئ بل الواقف اذا لا تقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى فى زمان متناه ودفعه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهى كما لا تقف فى المسافة المتناهية كذلك فى الزمان المتناهى ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل يلزمه من حيث لا يدرى القول باجزاء لا تتجزى لكن غير متناهية ويرهقه مع ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم فى الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق على الحركة تضاهى الاجسام فى هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها جزء اول اقول اعلم ان اتصال الجسم المفرد مبنى على عدم تالفه فى الحجم من الاجزاء بل كاد ان لا يكون بينهما فرق فى المؤدى ثم اذا كان النظر فى الجسم المفرد لم يتصور هناك التالف فى الحجم الا من اجزاء لا تتجزى اما فى الجهات او فى بعضها اذ ما يتجزى فى الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التى لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه التالف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وح انما تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التاليف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التى لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا بالبغية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا ببطلانها فى العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بتجزيا اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته فى الجهات كلها او بعضها فسياتيك فى العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية فى الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم تناهيه فى الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذى ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة يعقوبا له لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اى ما يجب ان يكون اقساما الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون ملك الاقسام الممكنة الغير المتناهية ... بطلان خلاف ذلك فلزمه ايضا نفى تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فبطل ذلك بيانا بما سلف مع بطلانه بما مر ولذا اجمال ما تذكره فى هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهرى للجسم فان تصدعت كيف ذلك المباينة لا ببرهان فى علم فضلا عن البديهية

١٣١

من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم
الموضوع من غير اخذ اتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه
من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله
بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى
ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر
في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ليس من الفلسفة الاولى
فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور الا من حيث الاتصال والتالف من الهيولى
والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل
عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه
منها فالظاهر انه نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان سلم ان عدم
التالف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن يلاحظ لتحقيق جوهريته ولو سلم
فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور
الجسم الحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال المعلم
الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى
والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض
الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم
فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها هذا
ويمكن ان يحصل الجسم الا من حيث الاتصال ثم التالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من
لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يتحد وغيرها
والذي يجاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام اما
الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه فيلتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى
كلام في ذلك يعتد به فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر
من جهة الانفكاك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطية له فلا شك في كونه

في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا
كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستعداد الى عليها بالحركة والسكون بما يتبع ذلك كالتماس والتداخل
وكذلك اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضاً وكما انه ينظر في الفصل التالي في التناهي
في العظم ولنرجع الى تفصيل ما في المتن فنقول من البين انه لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام فيها
انفصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولاً والمفردة ثانياً ومن الاركان ثالثاً فلا يتاتى دعوى
اتصال الجسم عموماً من احد من العقلاء في امكان ان يتركب جسم ولو تركيباً غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين وعني
بالجسم البسيط ما لا يكون مركباً من اجسام مختلفة القوى وذلك كان يتركب من جزئين من الارض متماسين
من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطاً غير متصل فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط ايضاً على العموم بل اما
ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية والعنصرية في الجملة وحينئذ يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام
الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة
ذيمقراطيس واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد اي الذي لا يكون مؤلفاً من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك راي
اولئك ولذلك لم نتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل
عند الحس لا ان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم درك المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلاً كان ذا مفاصل
مؤلفاً في الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الجسم لان الاتصال لا ينافي ان يتالف من اجزاء بالفعل لا في الجسم كالهيولى والصورة
فاما ان تكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهماً فتكون اجساماً وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون
مفرداً وكلامنا فيه واما ان لا تكون متجزية بنحو من انحاء القسمة لا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا فرضاً سواء كانت
كذلك في جهة فتكون سطوحاً او في جهتين فقط فتكون خطوطاً وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في
الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهنود وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا
اعني كون الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضاً باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ
لا يحصل منها بالتالف والتجزي في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر
فيتداخل بعضها في بعض وتتحد في الحيز والحصول منها الحجم او لا بالاسر بل يكون شيء من جزء مشغولاً بالملاقاة
وشيء منه فارغاً فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف فلا يلزم من
ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت طرفين لكل لانا نقول ان كانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة

الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقات والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين المتمايزين في
الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي
ما ذكرناه كفاية وللقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات حلها واهية واقوى شبههم ما ينسب الى زينون وهو
غير زينون الاكبر وهي انما اعتصم بها المشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى
الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر
ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الآخرين لان الماضي ما كان حاضرا او قد زال والمستقبل
ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم
اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود
من الزمان وهو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة
هي اي الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية تركب منها [illegible] اجزاء منقسمة متتالية من الحركة
بازائها واجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر [illegible] فهي الجسم الذي يتحرك عليه
فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محلها جواهر فردة [illegible] والجواب بالنقض
عن الاستدلال المذكور انه ينفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فانه [illegible] ينافي التفاصد وما ذكرتم
من وجوب قسمة الجزء بين عندنا [illegible] الا ان الامر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا [illegible] حل الشبهة في اول فصول
باب الحركة ويعاد في باب الزمان ومحصله ان اريد بالحاضر الآن الحاضر فلا [illegible] قسم من الزمان فانه غير منقسم اصلا
والزمان كما سيلوح متصل لا منفصل كما عرفت انه منقسم الى ما لا ينقسم [illegible] طرف الزمان وفصل مشترك
بين اجزائه ان كان هناك انقطاع او قسمة واذ ليس للزمان انقطاع ولا [illegible] بفرض وهم فليس هناك آن
بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل يفرض بينهما ان يكون مبدأ لاحدهما ومنتهى لآخر كالآن الحاضر بين
الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يلوه اذ انما يفرض [illegible] الانقطاع عند غير الحد الاول
فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية [illegible] لم يكونا موجودين بالفعل
اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود والذي للاجزاء المقدارية [illegible] الموجود بالفعل ولا يلزم من
عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي [illegible] موجودان بنحو التحقق
غير ان يكون الوجود بهما ظرف الزمان لا الآن والحركة [illegible] الماضي والمستقبل منهما

٣٥

منهما في المستقبل منه واما قول القائل ان الماضي ما كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حضوره فباطل عند اراده الآن بالحاضر وان اريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من الجانبين ولا يشعر بانقسامه فلا نسلم عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة ولما امتنع تالف الجسم في الجسم من اجزاء لا تتجزى في الجهات كلها او بعضها انتهى من انحار القسمة امتنع التحليل في الجسم الى تلك الاجزاء لما ذكر في امتناع التالف منها لان الاجزاء التحليلية الجسمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل يحصل منها الجسم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية وههنا شبهتان ربما يتمسك بهما القائلون بان الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها بعدم قبولها لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء تاليفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لم تكن نسبة الخردلة الى الجبل في الحجم الا نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج الانقسام اليها من القوة الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم والصغر من هذا السبيل لجريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة حجما وبها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفعلية او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الآلات ثم انه ربما تقرر الشبهة بانه لو فرضت قسمة الخردلة الى لا نهاية لزم تغشية او تغطية الارض بكل من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تعم وجه الارض بل تفضل عليها والجواب ان لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتمييز الحس من مواقع القسمة ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه كما قال الشيخ ولنسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فلنسلم ان خردلة تنقسم

الى اجزائها التى لا تتجزى فى صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها فى الخردلة تغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة فواحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون فى الخردلة من الاجزاء التى لا تتجزى ما يبلغ كثرتها ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذى لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذى هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه فى تغشية الارض بل لا يكون فى ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تغشى الارض غير التعجب فاما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذى لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهى الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لا تناهى الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما الا الى نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل واقفا فى مكانه اذ لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف وهلم جرا الى ما لا يتناهى من انصاف فى انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة فى زمان متناه والجواب انا لا نقول ان فى الجسم اجزاء بالفعل ما لم تتجزأ فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرض القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التى بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون للمسافة اجزاء غير متناهية فلا يمكن ان تقطع فى زمان متناه واما لا تناهى القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة فى زمان متناه لانها كما لا تقف فى المسافة المتناهية كذلك فى الزمان المتناهى فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده اذا فرض قسمة فى واحد منها فبازائه اقسام مفترضة فى الباقيين واعلم ان بعض الناس كانكسا فراطيس وافيغورس من الاوائل والنظام من معتزلة المتكلمين لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها اذعنوا بها فآمنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل فى المؤلف وعلى التقديرين ففى الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا جزء موجود بالفعل فى المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية فى الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم القول بها غير متناهية وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب وكيفهم من الشقاء نزى بين اصحاب الجزء اعنى القائلين صريحا بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى وهى متناهية

متناهية عندهم وبين هيولى ضرب مثل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء
اوردوا على هيولى ان احوشا سريع العدو يجب ان لا يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هيولى الى
الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حيزها المقصود عن حيزه ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط
واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هيولى بانه يجب ان لا يفرغ ذرة من قطع نملة يسير عليها التجأ مثل
افيغورس من هيولى والظلمة النظام الى القول بالطفرة واورد لذلك مثالا من دولاب الدائرة القريبة من طرف الرحى
والدائرة الاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط
بالسوية لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه ببعض فتعين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي
في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة والزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من
حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف
واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون ثم الى ان حكموا بان الرحى يتفكك عند حركته بعض اجزائها من بعض
فلا يلزم احدهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلم ينل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة
التفكيك ويبطل مذهب هيولى مع ما مر في ابطال تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا
لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء لاعترافهم
بذهاب القسمة المقدارية في الجسم الى لا نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك في ان الاجزاء
المتداخلة لا يكون اليها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم للمرام وان فرغ اليه النظام
وان لم تتداخل بل تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك
ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول آخران على جنبي ذلك فيحصل العرض اربعة وفوقها
فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزآن ويجنب احدهما
ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فاذا اردنا ابطال
رأيهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي
اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الابعاد ولا خفاء في ان الحجم اذا
كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد مساويا للكل ولو

بمراتٍ غيرِ متناهيةِ العدد ضرورةَ عدم الواحد كلِّ ما يتألف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصّلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناهٍ الى غير متناهٍ فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناهٍ الى متناهٍ لتناهي حجميهما والاخصر ان يقال من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق رجوعهم الى الشذا احتمال ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تاليفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقادير الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة والزمان اجزاء بالفعل الا بحسب الفرض والافكل ما يفرض او لا يمكن فرض قسمته الى الجزئين متقدم ومتاخر فيكون جزؤه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى النهاية وسياتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها

قلت الفصل الثاني في احالة اللاتناهي في العظم والتمادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم ومقدار وعدد ماديٍّ مجتمع الآحاد ومتسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آ ب بعدا او عددا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها غير متناهٍ بالفعل في جهة ب وليفرز منه آ ج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوي الجزء والكل او ان ينقطع ج ب دون آ ب فيكون متناهيا ولا يزيد عليه الا بآ ج المتناهي فيكون متناهيا ايضا والجزئي ليس ... بعده ... لا يتسق ... بقي جزء على آخر لايتم تطبيق الباقي على الباقي واما الخصم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة ... الوهم والحكم العقلي الجملي النظر الانقطاع بل محدد التفاوت وايضا ليفرض خط آ ب غير متناهٍ في جهة ب وخط ج د متناهيا في الجهتين فاذا حرك من طرف الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتاتى تحديدها مع غير المتناهي

غير المتناهي لا انا قالوا من انه لابد لحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل ما يفرض في غير المتناهي
اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان
لها اول آن الحدوث وليس كما ليس لمزوية بل لها اقول من انها لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تصور الا
بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي ولا يتاتى
ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث لا يزال
الانفراج بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره
بين الحاصرين وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل ومن الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لا تناهي الابعاد فيما فوق جهة
اقول الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في
الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء
من هذه البراهين يتناول ذلك على ما صرح بذلك الشيخ في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق
بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد لها يحد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون
للشيء نهاية بالفعل ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد وضعي ينفد البتة كالدائرة بل
بمعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون له في شخصه نهاية
بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبعي او وضعي لم ينفد البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا
المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة
والمتسقة اي المترتبة ترتبا طبعيا او وضعيا بخلاف المتصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد
الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصر منها على
ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد ومترتبا
متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب ومتناهيا من
آج جزء محدود فاذا فرض تطبيق ج ب الجزء على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة
الاخرى تساوى الكل والجزء والا انقطع ج ب دون آ ب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آ ب الا
بآج المتناهي فيكون آ ب ايضا متناهيا هف وكذا لو فرض تطبيق ما يساوي ج ب على آ ب يظهر التخلف

ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذاة في الخارج او الوهم بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي وقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين مما يليه من الآخر ثم انما يظهر التخالف ههنا بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذ اتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين ووضع يباين به في الاشارة سائر الاجسام ومن البين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا للمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج والذهن معا وان امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ثم انما ينهض البرهان على استحالة اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان الامتداد في الآحاد فرع الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى وتطبيق المبدأ على المبدأ ينقل الزيادة فيما له تمدد الى الجهة الاخرى واما ما لا اتساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا تميز هناك من الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء على جزء مفصلا فيقع في تطبيق ترتيب ولا يتاتى في زمان متناه واما وهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج بان التطبيق الوهمي فيها فغاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية وكذا وهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا وذلك

٤٠

وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي والوهمي فلا نم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البرهان كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد تفطن لي ان عدم اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان ما يفرض من التطبيق بين المتصلات الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي لا يصح ان يبتنى عليه توهم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتأتى فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى لانتهض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا مما يخالف اصول الفلسفة ايضا وقوانين الملة وقد حاول التفصي عن ذلك بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين اولا بان تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل ويحيله البرهان واما لا تناهيه في جانب الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يتسمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية في الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزيفه بان اللاتناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج والتدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية وكذا الحضور عند الباري وثانيا بان للموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول فلا نسلم انه غير متناه حتى ينتهض البرهان على استحالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني فانه غير متناه لا الى نهاية اخيرة لا بمعنى انه [illegible] ما يجري فيها حواه الوجود بالفعل في افق التغير والتقضي فلو كان لا معا على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في الامتناع للانهاية بحسب الكمية

هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني
لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يعسر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي
في جانب المضي على تقدير ازلية الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا اتجه ما هو لنفسه متهاضي
البرهان في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترفت ههنا بعدم نهوض البرهان بهذا
الاعتبار في المستقبل لفقدان الترتيب لا اخفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في اليد
اعتبار ينتهض به البرهان على استحالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها لست احصله هذا
وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات والتمسك به في ابطال
تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتاخرين وتحويشاتهم وان غلب عليك التقليد
وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه
ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه لم ينص على عدم تناول هذا البرهان للامور الغير الطبيعية كان ذلك
حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما قيل من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة
بهذا البرهان الزاما للفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع
فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيبها بحسب الحدوث واما الثاني برهان المسامتة وتقريره
على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د متوازيا
له متناهيا في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د
من طرف د الذي بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات طرف ج الذي هو مركز الدائرة فصار ج د مسامتا
لآ ب الغير المتناهي اي بحيث يقاطعه على نقطة ولو بعد اخراجه على استقامة فيكون المسامتة
حادثة وتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها او تكون لا محالة بزاوية
عند المركز والزاوية قابلة للتقسيم الى غير النهاية ويكون المسامتة بعد ... بالمسامتة بحصص تلك الزاوية
على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وتقريره انما يتم لو وجب ان يكون
للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى يكون المسامتة فيه على نقطة مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى
وليس كذلك والمسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ... ان الآن الذي يجب ان يقع طرفا



طرفا لها كذلك للمسافة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحد والمفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكمماسة الخط المفروض حركته ههنا النقطة نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من الموجود بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مماستها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون لحدوث هذه الامور موجودة في آن اصلا لا آن هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدر فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفيه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمماسة الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر لا النقطة منه وهذه المماسة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اول له التفصيل الذي ههنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما ان استئناف

الحوادث في اول الوجود ويختلف الزائلة منها في آخره أمّا الامور التي لا يكون لوجودها امتداد أصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها ولا من ظرفها مقدما وآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول اوّلها وآخرها ان اردت بالاول ما للسابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له وأمّا الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه او لا بهذا ولا بذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن وآخر آن وأمّا ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها تنفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يفصل بينهما زمان حتى لا يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة ولا فلة آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة وتمام الكلام في اول آن الوجود وآخره وأمّا العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس لاول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق وأمّا ما يكون وجوده دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدم الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن السابق من عدم وجوده بالتمام هذا الكلام في آخر آن العدم السابق وأمّا العدم اللاحق فظاهر ان عدم الآن والآنيات لا يكون له آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ولا يكون لا محالة لوجودها آخر آن والزمان وما ينطبق عليه كل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه موافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وللافهام من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ذي الحجة في تقويم البرهان وادامة الحجة ان انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات حركته حتى تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي ولو حدثت لكانت في آن يفرض فيه نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامتة معها الا والنقطة الاخرى على تمام انتهاء الى ما قبلها مسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي على التدريج والآنية

ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فيجب ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب الماضي فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة الا بعد زمان غير متناه بعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على هذه النقطة وهذا البرهان يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا ينهض على ابطاله في الاعداد الثالث البرهان السلمي وتقريره على ما كان في مسافة الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزائد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج المتزائد معه كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزائد معه عن التناهي غير متصور ومما يصلح منبها على ذلك انه لا يرتاب في ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلولا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي السطح في الجهتين وكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين وتر الزاوية متناهيا انما هو لكون الساقين ايضا كذلك فان ضر ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة تفرض منها يمكن ان يزداد عليها ولا ينقطع النظام عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة قلت الباب الثاني في المكان وفيه فصلان الفصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهيته يكاد ان يكون من القطعيات

٤٥

ان ہہنا کا مایسکن الجسم فیہ وینتقل عنہ والیہ ویسمی المکان والنقلۃ شاہدۃ بہ لولاہ لم یکن فوق ولا تحت ولم یختلف الحرکات الطبیعیۃ بالصعود والہبوط وقد بلغت قوۃ امرہ الی ان التخیل العامی یمنع وجود شئ لا فی مکان ویوجب بعدا قائما بنفسہ حتی یوجد فیہ الاجسام ثم المکان یطلقہ العامۃ تارۃ علی مایستقر علیہ الجسم وتارۃ علی مایکون فیہ وان لم یستقر علیہ فیجعلون السہم ینفذ فی مکان فاذا توسعوا اطلقوہ علی مایسع الشئ ولو مع غیرہ واذا تضیقوا خصوہ بما یختص بہ وہذا ما یبحث عنہ وسیتیسر لک مما علمت من لوازمہ الانتقال الیہ انہ حاو ویختص بالجسم من غیر دخول فیہ وقیام بہ فہو اما بعد غیر مادی مساو لما فی اقطارہ او السطح الباطن من الجسم الحاوی لہ المماس للظاہر منہ واما الجسم الحاوی فمن ترعرع یسیرا من العامۃ یجد شخنہ لغوا فی الاحاطۃ فلا یجعلہ مکانا حقیقۃ لہ بہذا المعنی بل سطحہ والاول باطل والا لکان اما فراغا موہوما لیس بشئ فی الخارج وقد لاح بطلانہ واما بعدا مجردا موجودا وہو باطل ایضا اذ یکون متناہیا ببرہان التناہی فیکون متشکلا لکنہ بذاتہ ولوازمہ لا یترجح لہ حد دون حد فلا یکون الشکل لہ من ذاتہ ولوازمہ فیجوز تبدل شکلہ المستلزم لحاجۃ القوۃ المحوجۃ الی المادۃ فلا یکون مجردا وایضا المانع من التداخل فی الاجسام طبیعۃ البعد لا المادۃ فلو وجد مجردا منع من ان یداخلہ ابعاد الجسم فلا یکون مکانا لہ فالحق ہو الثانی واما قول اصحاب البعد ان وجودہ ولو رفع الجسم فطری ولذا سموہ مفطورا وانہ لو کان المکان ہو السطح لم یکن لبعض الاجسام مکان ولکان الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح متحرکا فالجواب منع الاول بل الوہم لاختلاف الاجسام متنبہ لتعاقبہا وانقطاع بعضہا ببعض بخلاف الابعاد فیظنہا التماثلہا باقیۃ بعینہا والا یعتد الا لفہ بہا علی ان الہواء والماء ایضا انما یدرک بعد ... ابعاد البعد دون الجسم فیجب البعد مع فقد الجسم لا بالعکس والتزام الثانی والحکم الوہم لعدم الف الاجسام فی المکان بوجوب المکان للکل ومنع الثالث فان المتحرک بالحقیقۃ ما یکون مبدأ الاستبدال فیہ ولذلک لا یطیر ... ان ... الا بتبدل ... والذی لو خلی وحالہ ... علیہ مکانہ ... ان ... یکون فی مکان واحد بالذات اقول ہہنا مقامان المقام الاول فی انیۃ المکان ثم ان الشئ قد یتبین بعارض فیبحث عن وجودہ قبل تحقیق ماہیتہ فالمکان یتصور بما یکن فیہ الجسم وینتقل عنہ والیہ ویتکلم فی وجودہ ثم ان لم یعلم بعد ان ما ہذا شانہ ما ہو فیقول یجاد ان یکون وجودہ ... فیہ کثیر فنفاہ بعضہم واثبتہ آخرون فی التوہم دون الخارج فکان توہم الاجسام عندہم ... لمبارئ تعالی وعندہم لا علی نحو من توہم المناطق والمراکز للافلاک لتشبیہ



ويشهد على وجوده أولا النقلة فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان ربما يبقى
معها ففي مفارقة المكان وثانيا ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق و
التالي باطل بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بأن يتحرك البعض صاعدا بالطبع الى فوق والبعض هابطا الى تحت فيكون مطلوبا ومهروبا وذلك لكنها مختلفة
قطعا فان نوقش بان النقلة مفارقة لوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشيء فوق او تحت
ايضا بذلك وفي المطلوب والمهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك فاقول فرق ان الوضع والترتيب ان كان بحيث يكون
الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بالكلية بجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من المحاط يحيط بالجسم احاطة
تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متناهية ويكون بينها فضاء مقداري
يمكن ان يتحرك اليه الجسم ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما
موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يوجب هذا ان يكون سطحا البتة ولا نعني بوجوده
ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك
عليه اذ ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا لكان جسما وثبت تراكم الاجسام وعاد الى الاول اذا
لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان
في ظهور انيته الى ان يتخيل العامي بمنع وجود شيء مما لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون
مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخيل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فلسبقه بالوجود على
الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان
تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ
في مكان مع عدم ما يستند عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت
والدار حتى كرة العالم وقد يتضيقون اذا اخذوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان الجسمين كالاثنين لا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا ما تفحص عن حقيقته ولعله تيسر لك بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم آخر تكون مشتركا كالاقتناص حقيقته الاول انه حاو وذلك من كونه
بحيث يسع الجسم الثاني انه يخص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك
الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فههنا احتمالان يتاتى

فيهاذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي غير
المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما
اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا
غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن فقيام صورة او عرض بها اليهم وخلو ذلك الجسم او بمباينه وان قام بمادة
اخرى لم يكن حاويا للجسم فيلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في
اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لما يعرف في موضعه ولا ان
يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فاذن
سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس لم يقع حاوي الحاوي فانه
حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي فقد اتضح
بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاو محدد او انه
بسيط ملاق لبسيط تام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو بسيط محويه زعما منهم
انه لا بد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الافلاك اينية زمانية فلا بد لها من مكان كلها باطل لا يستحق ان يلتفت اليه
وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل من ترعرع
وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة يعلم ان ثخن الحاوي لغو في الاحاطة فلا يجوز ان يكون
المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر
عليه الجسم بل سطحه فلننظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره
باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون
بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من
افلاطون وان كان قد يعزى اليه من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة
هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول
منهما يبطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا
لكنه بذاته ولوازمه لا يترجح له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا
معينا كان للجزء ما للكل ولم يكن كل جزء فاذا امكن الحد والشكل من ذاته ولو اوجبها بالنظر اليه تبدل شكله المستلزم لمحويته

لجهة القوة المحوجة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارًا لها لو امكن تجرد المقدار مجردًا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لهما وعلى ما قررنا البرهان ههنا لا يكاد يضر احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالمهية شيئًا والثاني شيء مما يبطل كون المكان بعدًا مجردًا او ذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد والامتداد الا ترى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زاد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئًا فلو وجد بعد مجرد منع من ان اخلها الاجسام فلا يكون مكانًا وأعلم ان الوهم ادق سنح فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراءه اذا سمع البرهان يقضي باستحالته يحيد ويكاد يوسوس في سره بكيده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالمهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان يصغي اليه ويعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على انه لو ان اختلفا بالمهية لكنهما يشتركان البتة في نحو المسحوية والمساحة يتناولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في المهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه بالعكس وتجري بينهما نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين ودون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا انقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويًا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان تمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل هذا يقنع الناظر وان لم يفحم المناظر واذا ابطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول والمشائين وأعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يبلغ المتعلم او يقلقه لو لم يتنبه على فساده فلنوضحه ولا نخطئه ثانيًا قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده ولو رفع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البديهة فان الناس كلهم يحكمون بان ما بين اطراف الاناء بعد يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما

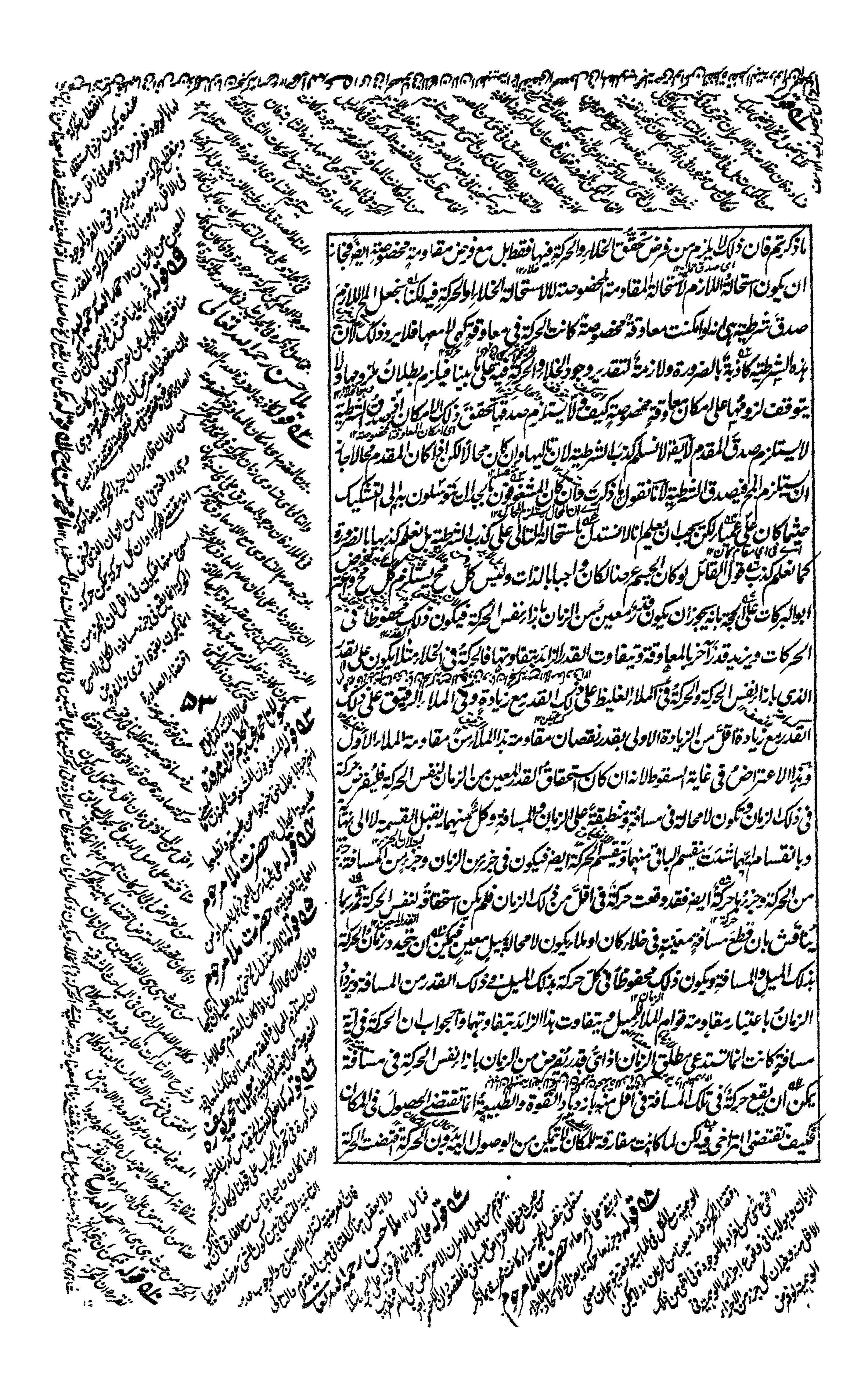
بل هو المكان لها وحينئذ لا يحتاج في اثباته الى برهان وما اوردوا لابطاله سفسطة يعارض حكم الفطرة فلا
يتكلف الجواب عنه وكانهم من ههنا سموه مفطورا اي مفطورا عليه البديهة او ارادوا انه مفطور على حدة لا سواه موهوم
والمادي وانه اول ما فطر من فوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان سوتودوس الشاعر لما اراد ان يحدث في
شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض
الواسعة وقالوا الكلام لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم جسم لذهب تراكم الاجسام لا الى نهاية وهو
باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون
الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح
من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان الساكن
المحفوف ظاهر بدنه بكرة بأسرها ساكنا وان سار مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه
اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليه منع ذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان الاجسام مختلفة
والابعاد متماثلة فاذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ابعادها عليه لكن الوهم يتنبه لتعاقب الاجسام
لتخالفها ويلتبس عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعادا بعينها باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر
لتخالفهما فيجعل مكان الاول دون الثاني مكان الثاني ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد
البعد متصلا ذاهبا ذهاب المكان فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه قد يدرك العامي من الهواء البعد
دون الجسم فيجد البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سياتي وعن الثاني وهو لزوم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزام
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه لعل الوهم انما الف من الاجسام ما له مكان فحكم ان كل جسم له مكان بل حكم
ان كل موجود له مكان فكما لا يكون حكمه هذا حجة لا يكون ذلك حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه لمنع
ان الحركة حقيقة هي مطلق تبدل الامكنة على متمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور فلا يكون
متحركا وسياتيك بهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى واما انه هل يكون ساكنا فان اريد بالساكن ما لا يتحرك ومن
شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلي وطبعه وحاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا
وان اريد ما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس
يمنع ارتفاعهما على انه ان سلم لهم ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع
اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا المعنى لا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ

٥٠

٥١

الالفاظ لو حسبوا عدم تبدل الامكنة حلية فاى حجة فى حسبانهم وعلى الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان اريد بالسكون ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلنمنع ولا نسلم بطلانه والضرورة انما يقتضى بكونه متحركا فى الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك فى الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفى المكان العرفى اعنى ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثانى فى ابطال الخلاء** واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن متمكن فالا فخشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون بل ذلو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين فى تكون لا محالة فى زمان فى فرض حركة بمثل ذلك الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا حركة كذلك فى ملاء ارق منه يكون نسبة بقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة فى الملاء الارق كزمانها فى الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج فى هذا الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة فى الخلاء مساواة حركة لا فى معاوقة لحركة فى معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء فى القول به ان ما بين مصر اعين بجسم فى الظن العامى فما فيه هو اليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ تنبهوا بان اللمس يحكم بوجود الهواء بمقاومة اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء وشبهات اضطرته الى اثباته نحو انه لولاه لم يزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ولم يتحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالى له عنه لا الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملاء ما خلاه هذا غيره وهلم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا دفعة عن سطح املس يماسه بحيث لا يتخللهما ثالث فانما يتنقل ما يملاء ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف يجب خلو الوسط ويحل الاوليان بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلل او يتكاثف اى يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلل خلفه والثالثة بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد جوزوا

الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن وفي البعض الآخر من هولاء مع اصحاب السطح كافة احالوه اذ قد حققنا ان
المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا
وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت من الراس من غير بناء على
ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان علموا عنه
ذلك لا يكون لنا كلام معهم الا انا نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقدار فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه وبسطنا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تبكيت اصحاب الخلاء
ويشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين
وتكون لا محالة في زمان ولنفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها اكثر من
زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت بحسب تفاوت
المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع
المعاوقة لا يقال الحجة انما تتم ان فرض الحركة في الخلاء لان مجرد فرض الخلاء يجوز ان يكون مستلزما للحركة فيه
لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا لما ادعينا انه
نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو يمتنع عن امارات المكان فلا كلام معه
وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي
لكانت الحركة فيه مما لا يستبعد فيه اعترض على الحجة بانه لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض
مقاومة على النسبة المخصوصة فيجوز ان يكون المحال هو تلك المقاومة واجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نجعل
الاستحالة للمقاومة على النسبة المذكورة بتحقق وجودها انما نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان
حركة في مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه مقدمة صادقة اذ صدقها ضرورة وكل حركة في الخلاء فهي حركة في
عدم مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية لحركة في مقاومة على
نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة
ما كانت وان عدمها مما ينتهي الى شيء من حركات في الخلاء حركة في الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول ويمكن تحرير
هذا الجواب بنمط آخر بان لا نجعل المحال اللازم صدق حملية هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها بل ما ذكرتم



ماذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل مع فرض مقاومة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل اللازم صدق شرطية هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان هذه الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان لان صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال الا نسلم كذب الشرطية لان تاليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول انما ذكرت فان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عمياء لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملاء من مقاومة الملاء الاول وهذا الاعتراض في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل القسمة لا الى نهاية وبانقسامهما اينما شئت نقسم الباقي منهما وتنقسم الحركة ايضا فيكون في جزء من الزمان وجزء من المسافة من الحركة جزء ما حركة ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما يناقش بان قطع مسافة معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يتحدد زمان الحركة بذلك الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان واذا اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه دون الحركة اقتضت الحركة

٥٣

في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان في اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع
وميل الطبيعة ابق وليس للسرعة حد تنتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان يتحدد بها حد من السرعة وان
اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ يتحدد حد من
السرعة ويتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من السرعة متعين باعتبار قوة
الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحدد لها زمان منطبق على المسافة محدود باعتبار المسافة والقوة والمقاومة
فاذا انتصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تنصفت السرعة وتضاعف الزمان واذا انتصفت المقاومة
تضاعف السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اي واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان
الكل انما يتحدد به الا ان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه
فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعة
نعم يبقى ههنا اشكالان عويصان اولهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
لابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الارق منهما الى معاوقة
الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء
فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية
ميلا طبيعيا وذلك بفرض تحريك قاسر واحد لجسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة ولثان
مع معاوقة ميل طبيعي ولثالث يكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة
الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معاوقة ويرد عليه في المقامين
ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي
ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد زمان
الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت
بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ
كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي
وان فرضت معه فلا نسلم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان
قد تعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في الحركات

في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدرًا آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويًا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان نسبة زماني حركتين كنسبة فضل المعاوقين فيهما على المعاوق في الثلثة لم ينحصر عدد المعاوقات في حد اذ كلما فرض اشتراك ثلث حركات في معاوقات مخصوصة واكتفي في احديها على تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة الميل ان فرضت بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احديهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة ميل مثل ما عرفت واظن ان الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانا لو وجد هناك خلاء وارسل فيه جزء منفصل من الارض تحرك لا محالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي لان الطبيعة في البسيط لا تقتضي فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرين متضادين ولا خارجي ايضا لان المعاوق الخارجي اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الجزء من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه واما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لتشابه اجزائه بل ارادية او قسرية راجعة اليهما وحينئذ يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء على ما جوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع التسكين لمقاومة الحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم قسرا الحركة وذلك الميل يختلف

٥٥

بالقوة والشدة وبالجملة ما يلزم الميل الطبيعي انتهى فهي لا تتم الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء الموجود لاستحالة الخلاء ففيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل فاي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة من مقتض مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا ما لاح الى الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا وثانيهما ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسران قوة الميل والضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا ايضا ينكسر قوة الميل فان زعموا ان طبيعة المتحرك او القاسر مع حد من القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي تثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتحصل من تلك المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وفي هذا المقام لغموض تحقيق تام ودقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده لكنا نقول لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي تراخيه وليس هناك امر آخر يقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الماء فانه ليس ينكسر به الميل بل نفس الميل بحاله والمعاوق بنفسه يعوقه عن مقتضاه من سرعة الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة الميل فيتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة هو ان تكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فلا يتخيلون الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من رام تنبيههم اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم المس فاظهر لهم بالمس ان الهواء جسم ثم ان الذين اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذا ما كان يشغله خليط ملاء ومنهم من اصر على تخيله [illegible] الهواء ان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء لشبهات اضطرته الى اثباته [illegible] لانه لم يكن حجم الجسم يزداد [illegible] وينقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر للتناهي [illegible] فان الماء المتبرد يزداد حجمه [illegible] ينتقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء



هناك خلاء صح ذلك بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وبتقاربها بحيث يتلاشى ذلك الخلاء اخرى

ومنها انه لولا الخلاء لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك اذا تحرك في مكان يملأه جسم آخر فلا يمكن ان ينتقل اليه

والمالى له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالى له عنه ولا يكون انتقاله الى مكان هذا والا دار لتوقف

انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه الى مكان هذا وبالعكس فلينتقل في ذلك

بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالى له ايضا يجب ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان تموج العالم كله من قدام

المتحرك وايضا يجب ان يملأ المكان الذي خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالى له ما كان مالئا لما انتقل اليه هذا

لما عرفت بل غيره وكذا الكلام في مكان ذلك الغير ثم جرا الى ان تموج العالم كله من خلف المتحرك ومنها

انا اذا فرضنا سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا بباطن قصعتنا

صفحة ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما يملأ الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما

ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم ان الامام الرازي

اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما الاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض او لمسامات فيه والاول

انما يكون بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح

صغار مستوية والا لذهب الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان تحصل بين كل منفذين

سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لما تجاوزنا الامام في استواء السطح على ان

لا نتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان نفرقا وان لم يستويا ولو جاوزناه لم يكد سعيه يرجع الى

طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار تتصل بعضها

ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد من فيه تقعيرات وتقعيات من غير زاوية بحيث

لا يماس السطح المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتخيل ان هاتان الاوليان تمهيد ان الجسم بمادته قابل

للمقادير المختلفة على ما تتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا زائدا بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة

فيما بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد افتراق

كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى انما تتخلخل بالاذابة وتتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف

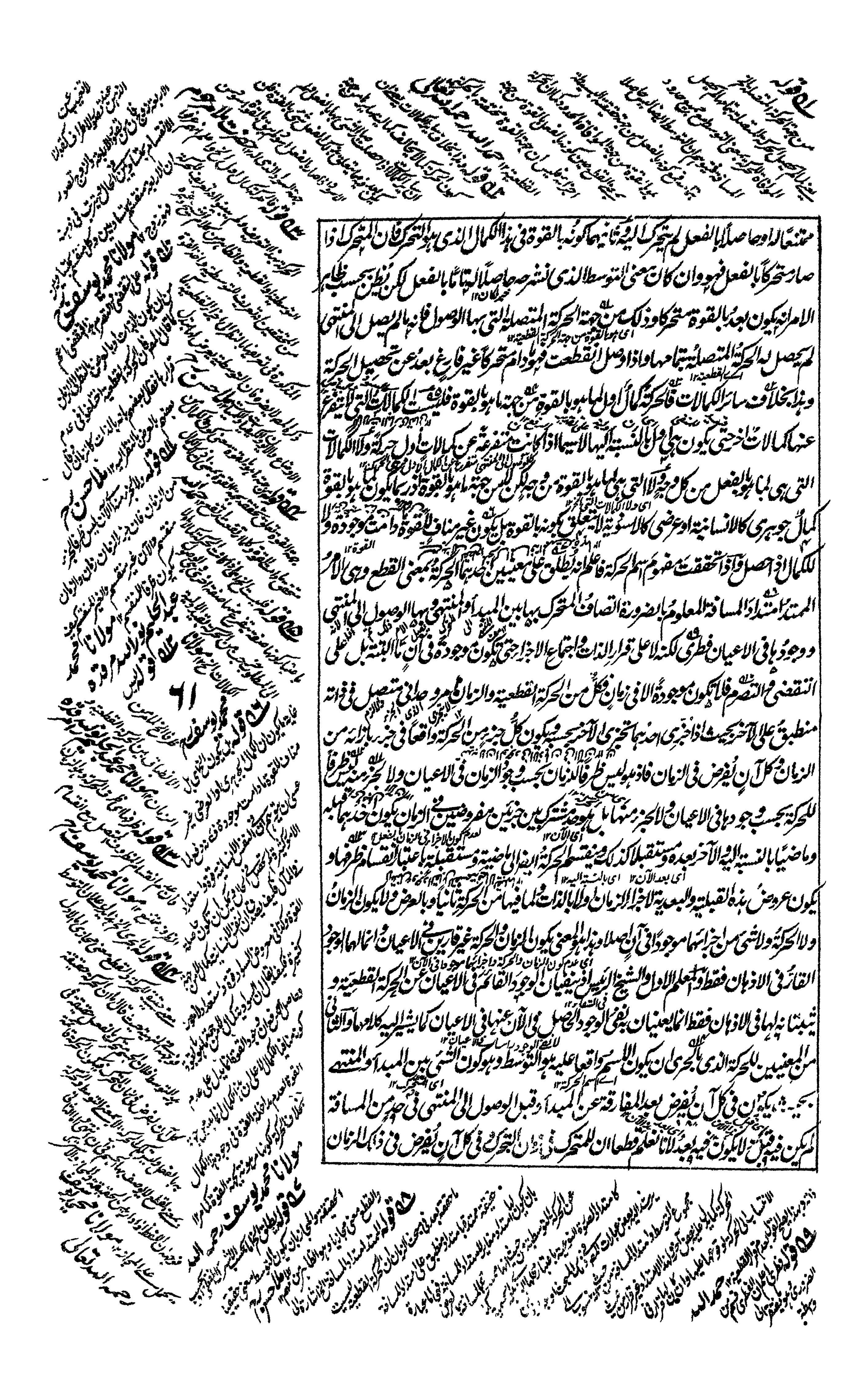
الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي عن بعضه مكانا للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيه الى مكان المتحرك من غير

ان يخلو شيء من مكانه ويتخلل الثالثة بان ...

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاامساسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة
في زمان الحركة وكذا في كل آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها
على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس
لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة وكانت فيه اللاامساسة فيجوز
ان يتحرك فيه الجسم المالي من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق **قلت الباب**
الثالث في الحركة ما يشعر به بمعونة الحس بحيث ينخرط عند العامة في المحسوسات وان كان غنيا عن آداب
النظر في اقتناصه بيد ان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه فمن حق
تعيين المراد الى قول ضابط ينفصل للمفهوم الجملي وان لم يك في نفسه اوضح بل مساويا لذلك الجملي واحتسب عما
يشبه الدور تمييز المرام وتمهيد الماسي ان يبنى عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا
الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة
وقد يكون تدريجا وهذا ما يعني بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولا
ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عندا دراك الزمان والزمان عند دراك الحركة لما
علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة اولا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي
على نحو دور فذلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه ولا ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له
كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اولى بالنسبة الى ذلك وكماليته للشيء انما هو من حيثية كونه بالقوة في ذلك
وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة
ظاهرا في حصة من الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا من [illegible] كمال [illegible] يكون لها بالقوة كمال آخر [illegible] يتعلق بكونه بالقوة
اسم الحركة فينتظم عليه معنيان احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول القائم بالمتحرك [illegible] المبدأ الى المنتهى
بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات وتقسيم
الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حذو ما اعني الزمان فلا يكون هي [illegible] المفروضة
فيها المماثلة في الحقيقة لها حسب وجودها العيني موجودة في آن وانما لها الوجود [illegible] الحاصل في آن

في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن
يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد
وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك مادام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل
كل آن فرض في ذلك الزمان يكون موجودًا بعينه فيه وقد يشكك في وجودها بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولم يوجد الشيء قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في
آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية
ومستقبلة والا توجد ان معا بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضرة هي الموجودة وهي غير
متجزية وتلحقها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف يتاحد حقيقة من امور
يستحيل اجتماعها في الوجود وان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك مادام متحركا شطر من حركته مضى وشطر
ياتي فلا يتاحد زمانا بهما ويزاح الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان
وجودها بل في كل ذلك الزمان والوجود مطلقًا اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث
وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث
بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منها
معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة
بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن الحاضر
او ليس هناك امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك فيما
هو قار الذات موجود في آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس اذ الانقسام الى المضي والاستقبال
بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة فانما ينتهض الاقيسة على نفي الوجود
في آن للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا كذلك انما ذلك للحركة التوسطية اقول الحركة واضدادها
مما يدرك وجوده بالحس بحيث يحفظ عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات فهي وان كانت لجلائها
غنية عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك ونقل او تجوز على معان
بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث عنها في تعليم الفلسفة قصد الى تعيين المراد بها الى حد
ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه تفصيل المفهوم الجمالي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد به

وان لم يكن هذا القول في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون
فيه تمهيد لما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات تضمنت في مفهومه لا يتبين تبعيتها
له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا ورسما حقيقيا لكن يراعى فيه ما يراعى في
التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور ومن اخذ نفس المحدود فيه صريحا او
تمرينا للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا اخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان
الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين
في الفلسفة الاولى لكن لقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده
في نفسه بالقوة فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل
من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة وليتصور ذلك ههنا الى ان يصدق به حيث نبرهن
ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم
شان كل ما هي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها ولو امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون
خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة والتحقق انه لا في مقولات
نعدها بعد وان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فتتاتى في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى الاين
فلا تتاتى الا في الاين وكان يهون علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا
في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا او لا دفعة لان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يؤخذ في حديهما الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن
والآن يؤخذ في حده الزمان والزمان يحدد بالحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذلك سلك
المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فله ان يتحرك ويتدرج الى
ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو سيرة من نحو من القوة وتخلي نحو من
الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه ذو فعلية بانها قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل
المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك ما يصل الشيء الى كمال كان له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة
الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه وكمالية هذا الشيء انما هي من جهة كون الشيء بالقوة من
او هو هما من جهة كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له تلك الكمالية بل كان ممتنعا له



ممتنعاً له او حاصلاً بالفعل لم يتحرك اليه ثانيهما كونه بالقوة فی هذا الكمال الذی هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركاً بالفعل فهو وان كان بمعنی المتوسط الذی نشرحه حاصلاً الیه تاماً بالفعل لكن نظن بحسب ظاهر الامر انه یكون بعد بالقوة متحركاً وذلك من جهة الحركة المتصلة التی بها الوصول فانه ما لم یصل الی المنتهی لم یحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت فهو دام متحركاً غیر فارغ بعد عن تحصیل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فلیست الكمالات التی لا یتفرع عنها كمالات اخر حتی یكون هی اول بالنسبة الیها الا سیما اذا كانت متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التی هی لما هو بالفعل من كل وجه ولا التی هی لما هو بالقوة من جهة لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما یكون لما هو بالقوة كمال جوهری كالانسانیة او عرضی كالاستوائیة لا یتعلق كونه بالقوة بل یكون غیر مناف للقوة دامت موجودة ولا للكمال اذ احصل واذا تحققت مفهوم اسم الحركة فاعلم انه یطلق علی معنیین احدهما الحركة بمعنی القطع وهی الامر الممتد امتداد المسافة المعلوم بالضرورة اتصاف المتحرك بها ما بین المبدأ والمنتهی بها الوصول الی المنتهی ووجودها فی الاعیان قطعی لكنه لا علی تقرار الذات واجتماع الاجزاء حتی یكون وجوده فی آن ما البتة بل علی التقضی والتصرم فلا یكون موجوداً الا فی زمان فكل من الحركة القطعیة والزمان امر وحدانی متصل فی ذاته منطبق علی الآخر بحیث اذا جزی احدهما تجزی الآخر بحسبه فیكون كل جزء من الحركة واقعاً فی جزء بازائه من الزمان وكل آن یفرض فی الزمان فانه هو لیس ظرفا للزمان بحسب وجود الزمان فی الاعیان ولا لجزء منه ولیس ظرفاً للحركة بحسب وجودها فی الاعیان ولا لجزء منها بل هو حد مشترك بین جزئین مفروضین فی الزمان یكون احدهما قبله وماضیاً بالنسبة الیه والآخر بعده ومستقبلاً كذلك وینقسم الحركة ایضاً الی ماضیة ومستقبلة باعتبار انقسام ظرفها او یكون عروض هذه القبلیة والبعدیة لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما فیها من الحركة ثانیاً وبالعرض ولا یكون الزمان ولا الحركة ولا شیء من اجزائهما موجوداً فی آن اصلاً وهذا هو المعنی بكون الزمان والحركة غیر قارین فی الاعیان وانما لهما وجود القار فی الاذهان فقط والمعلم الاول والشیخ الرئیس اذ ینفیان الوجود القائم فی الاعیان عن الحركة القطعیة و یثبتانه لها فی الاذهان فقط انما یعنیان بنفی الوجود الحاصل فی الآن عنها فی الاعیان كما یشیر الیه كلامهما والثانی من المعنیین للحركة الذی بالحری ان یكون الاسم واقعاً علیه هو التوسط وهو كون الشیء بین المبدأ والمنتهی بحیث ای آن یفرض فی كل آن یفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الی المنتهی فی حد من المسافة لم یكن فیه قبل لا یكون فیه بعد لانا نعلم قطعاً ان للمتحرك فی حال التحرك فی كل آن یفرض فی ذلك الزمان

٦١

حالة الكون لا في زمان السكون ولا في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها
لا توجد هي ولا شيء من ابعاضها في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا ليس
فيها تغير اصلا نعم تتغير حدودها بالعرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه
منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا يظن ان ههنا حدودا
متشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام
لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متشخصا باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تشافع الآنات
وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انتفاء الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان
واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر متشخص غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس في ذلك اختلاف يوجب
تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة
انطباقية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك
هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض
في الزمان فانه وان لم يكن ثمه في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا في وجود
شيء لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون فلسفيس هو زينون الاكبر وكان من تلامذة برمانيدس
ومن تابعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجهوا الشبهة نحو نفي وجود الحركة
تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين
الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول
وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى
الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين
بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجد
ان معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم
والثاني ان الموجودة منهما هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة

٦٢

والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل يكون متمازة في الوجود ثم اذا زالت هذه يلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متمازة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان يتألف حقيقة وحدانية من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروط بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شئ من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ او المنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك وحينئذ فع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا يكون تلك الحركة ولا شئ من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف في ذلك الزمان ولا في آن يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشئ موجودا في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما سينكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شأنه الحركة ولا يلزم من ذلك المتوسط بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن ومع الاخرى وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شئ منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر واستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود

بالمعدوم مطلقاً واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اي في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقم اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجوداً ومعدوماً معاً اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارناً بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجوداً في آن فما لا يكون موجوداً في آن لا يكون موجوداً في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان مقارناً بوصف المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجوداً في الآن وان كان مقارناً بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئاً منهما لم يوجد اصلاً والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلاً ولا يجامع وجودها شيئاً منهما لانها ماضية من الآن وليست بموجودة الآن ومستقبلة الآن وليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلاً لانا نقول الزمان والحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون قبله من الزمان ماضياً وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلاً وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل انما اتصافه بالماضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقاً والحكم بالمضي او الاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائماً لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فلا تنافيا في الوجود فيه فالمضي من الزمان موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيتها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة بالفعل اصلاً لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجوداً في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسماً بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة الزمان ووحدتها يشترط في وحدتها ووحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة

٦٥

المنطبقة عليه بتعين واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر فاعلم انه لما كان مرجع هذه الشكوك وامثالها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واحزابه فانهم قالوا بذلك انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا ينتهض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى في كل آن يفرض في ذلك الزمان مع انها ليست بمتصلة ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا في الآن و شكوكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن ثم عامة المتفلسفة من المتأخرين انهم زاموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة الفلسفة ومذهب الفلاسفة بل عمم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك قبل بعض خيرة المحققين بالمهرة السابقين مع الدليل على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصل في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان يكون هي ايضا موجودة في الاعيان وقد اطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني اما الوجود الذهني فهما قاران فيه بقار وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك انما ينتهض في اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب الرجوع في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ يندفع الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لابد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى خصوصا ههنا لان الجسم الطبيعي من حيث هو قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه كذا لابد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة تكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من

مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها ومن زمان يقدرها في متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح
التواطؤ والبراءة عن شبه التشكيك فهي اجناس بان يكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها
او يبعد ان بعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة واما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من
تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر
سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لو لم يبق
السواد الاول عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب
كيفية بسيطة مخالفة بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
التشخصات ومراتب التزايد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوهم دون
الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ فيها وينفرض في كل آن بينهما غير ما ينفرض
في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة
ومحوضة الفعل وينفرض له في كل آن فرض فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير
لما ينفرض في آن آخر اما بالنوع او [illegible] او بالتشخص فهذا معنى الحركة في مقولة والاح بذلك انها تاتي
في الجوهر اذ لا بد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد مما فيه
الحركة والهيولى لا تتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات
الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى
الاعراض فجاز ان لا يكون له حين الحركة امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى
بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في
اطواره حتى يكون حيوانا ربما يوهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات
في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير
مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة
واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في كل
ان المتدرجي لا يمكن ان يفرض له فرد منه في آن بل ان كان له متى فمقداره الزمان فلا يكون الموضوع

الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منها يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسطية فهي
وان لم ينطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل
ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل وايضا قد
يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء من احدهما الى سريع شديد وبالعكس ففي
المقولتين حركة فسخيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال
واما الثاني فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء
وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان تاتت الحركة فيها الحقة لذات تاتت
فيهما بالعرض والا فلا والجدة ان كانت نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا
في المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في الاين وكذا في الكيف لكن ظن قوم
ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة
واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها اللاقوة فيختلف الموضوع اما
الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدرى ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس
كما ظنوا فان الموضوع للحال والملكة نفسا كان او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال وحديث
تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويخل بان الموضوع طبيعة
النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة
واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان تنقطع كما في النمو والذبول ولا بد لك
ان يجر تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا يضر تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل و
التكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان
ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول
ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو
المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة وما يجر
بهما متوسطة بين المبدأ والمنتهى فيها هي بالفعل حركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل
يتحدان اما اولا فلا امتناع ذلك مطلقا كما ستبين في الفلسفة الاعلى واما ثانيا فلا امتناع ذلك

ههنا خصوصاً لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا لكان كل جسم متحركاً دائماً فان كان المدعى هو ان القابل بمجرده لا يكون فاعلاً فالكلام في ذلك فمعنى زائد ولو بشرط تم البيان وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه لجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائماً في بعض فيتحرك دائماً واحياناً في بعض فيتحرك احياناً ويفقد دائماً في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم تستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاين والاوضاع مثلاً فلا يكون هو بنفسه طالباً لبعضها راغباً عن بعض باي شرط اخذته واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك كل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الا ان يستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدأ والمنتهى ربما كانا ضدين كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكون بحيث لا يجتمعان من جهة ما هما مبدأ ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون نقطة مبدأ ومنتهى لحركة واحدة كما في حركة الفلك مثلاً فتكون منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتاخر ومسافة متوسطة المبحث الثاني انها من اية مقولة هي لعل المذاهب ثلثة الاول انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك وبالتشكيك على حركات كل منها داخلة في مقولة مباينة لمقولة اخرى ينسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضاً منه قار ومنه سيال فالسيال من كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقع على ما تحتها من الحركات بالتشكيك والكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشترك فلا يمكن ان يعد مقولة اي جنساً عالياً لان المشكك لا يكون ذاتياً على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلاً هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد وهو باطل بل التسود ليس ثم اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده وليس هناك سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان

ان يكون باقياً عند الاشتداد واما ان كان الثاني فالسواد يفسد لانه يشتد اذ لابد للاشتداد من موضوع
باق معه وان كان الاول لم يكن السواد شيئاً لامتيازه عما اعلى لان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في ذاتها
مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركباً من السواد الاول وزيادة
منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد
فضلاً عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لا تبقى هي لا الحصة من النوع مع
تبدل التشخصات ايضاً كما تبين في موضعه هذا واما الكم فمراتب التزايد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول
وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام
الزيادة فرداً من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد وينفرض في كل آن بينهما فرد غير ما ينفرض
في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك فرد محصل
بالفعل مما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ما ينفرض له في كل آن من الآنات المفروضة في زمان التحرك فرد من
الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما ينفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فرد واحد باقياً مادام
متحركاً ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي
غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون
البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلاً بالفعل المحض بل
للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث ينفرض له في كل آن يفرض
في زمان التحرك فرد منها غير ما ينفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك وظهر
بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة
داخلة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم منه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام
الحركة ليست داخلة في شيء منها وانما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون
ذاتية لها فلا يمكن ان تعد جنساً فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة
الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتأخر في نفس معنى
الحركة فليس كون النقلة حركة مثلاً علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سبباً لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فبالتحرى
ان يكون الحق هو المذهب الاول وكيف لا ومقولة ان ينفعل ما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى
الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان
في عد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايض كذلك وعلى الثاني يلزم
ان يكونوا عدوا النسبة الى الحركة مقولة واهملوا الحركة نفسها اذ لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة
المبحث الثالث انها في اية مقولات تقع وفي ايها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقع ذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما له التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض
في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل
وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق متحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في
نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني
في تحصله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة
الى الصورة فانها جزء لقوام الجسم ومحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت
في الجوهر حركة يكون الموضوع لا محالة متقوما بها متحصلا بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما
متحرك فلا يتحرك فيها اذ الجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان الجسم
او تحصله ان كان هو الهيولى وبالجملة فيبقى الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل
بصورة محصلة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد
دفعة واذا حدثت تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا بيانه بالتلخيص
العزيز الا ان الحال في نحو تقلبات المني في الطوار المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة
الى اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة
الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا ومتوسطة في الكم
ايض كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك لان

ان المني يستحيل اولاً في الكيف والكم يسيراً يسيراً وهو بعد مني الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم يستحيل وهي علقة الى ان ينخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى ينخلع عنها صورتها وتصير عظاماً واعصاباً ورباطات واوتاراً ونحوها ثم يستحيل كذلك حتى يصير حيواناً فهناك حركات لا في الجوهر وتكونات كثيرة يشتبه الحال فيها لقرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يتاتى الحركة فيها ايضاً وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون كنسبة المتى فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون منطبقاً على الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلاً فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركاً فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضاً لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومخالفة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من احدها الى مجاوره دفعة فظهر بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضاً واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيراً يسيراً الى ان يصير يفعل وينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلاً او ينفعل انفعالاً كتسخين او تسخن ثم يتدرج الى ان يفعل او ينفعل ضده كذلك الفعل او الانفعال كتبريد وتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفاً بطيئاً فيتدرج يسيراً يسيراً الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعرف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيراً يسيراً حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء انسب بحركتين لا فاعلين ولا منفعلين بل عارضين وكيفيين وهيئتين لها والفعل والانفعال انتهى وذلك ان [illegible]

انه لا بد للحركة كما مر مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون
بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء
والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من
الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها او بالعكس او ان الحركة التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك
ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سرعة الى بطئية فيكون في الحركة التوسطية حركة وذلك
لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة
فقال الشيخ يشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع
فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
اخر ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت
السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل بتوسط
ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا
انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم ينتقل واذا الاخذ ما هو متعلق
به تعلقا مخصوصا بحيث يتحرك البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون
هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمي كذلك
قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم ينتقل اذ الاخذ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا
مخصوصا بحيث فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان
يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي
بنفس الحركة في السخونة عند ملاحظة ان معانيه الاسخنية ضعيف لملاحظ الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان
يكون احدهما سببا للاخرى فلا يتبدل فان ذلك مزلة الاقدام الجيدة فقال الشيخ اي الى هذه الغاية لم تتحقق اراد في
يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي اي المكان فلا يكون فيها على ما الحق بذاتها اولا حركة انتهى والكلام فيها
يعرف بما مر في الاضافة واما ثاني الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة
تسمى انماء وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة

الاستحالة في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع
الحركة وما يكون هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فيتبع اعراضا طارية على الموضوع يصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما يكون هي
فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة
قال الشيخ ولا ادري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس الامر كما ظن هؤلاء اما في الحال والملكة
فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يوجد له من جهة ما هو بالقوة كمال اول ولا نعني بالحركة الا هذا
ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة فلسقوط ما ذكروا
في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول
فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول تنضاف اجزاء وتنتقص مع انهم
يكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل
القار منه اما بزيادة تنضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على
التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها وان تبدلت الاشخاص فان زيدا مثلا هو
الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره وان [illegible] وبدل اخرى واما الا بزيادة [illegible] بل بمجرد تبدل
المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين على تحققهما ولا يتوهم ان في الذبول والنمو والتخلخل والتكاثف يتبدل
المكان فيكون حركات اينية ولانه يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكون ثمة حركتين في
الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام يتبدل الكم ايضا وكلا منافية موضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون
له [illegible] في الاين والكيف يجامع الاول ويكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين والكيف [illegible] ولا امتناع في
اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من قعود [illegible]
تبدل الاين [illegible] كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك [illegible]
[illegible] قلت السكون يقابل الحركة تقابل العدم والملكة [illegible]
[illegible] من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لكان كمالا [illegible] من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا
[illegible] بالفعل من جهة ما هو بالفعل [illegible]

كمالٌ حتى يكون السكونُ اولَ بالنسبة اليه وكلٌّ من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وكما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون فيها اقول لا اخفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فكلام منافي السكون المقابل لها فلو كان ضدا لها لكان امرا وجوديا يتحد بهذا المعنى فيكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كمالا يتاخر عن سكونه ولو لم نات بشيء من لفظي الاول والثاني في حد السكون لما اعتبرنا شرط التقابل فلو اردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وح يلتحق السكون بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك ونعني بكونه من شانه صحة ان يكون متلبسا بما يتعلق به الحركة من الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله ذلك التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا السكون في اين واحد في زمان كما قد يتوهم وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا كما قد يتوهم بل سكون في اين عدم حركة فيه

قال فصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد لكن لا يستتبع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة الباقيين بل يكتفي باشتراط وحدة ثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة الباقي ولا تجب وحدة المحرك لجواز تعاقب محركين في مسافة بحيث يكون ابتداء الثاني عند تعطل الاول بتدرج لثاني زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبعية تشتد اخيرا والغريبة القسرية تفتر [illegible] توجد [illegible] على الاستقامة والاستدارة ان توهم وجود متصلة على الزاوية واولى ذلك [illegible] ليس من شانها ان [illegible] وعليه [illegible] وهو المستديرة اذا تممت الدائرة وقطعت الدائرة فان

فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا لشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس
تمامها وعدم قبول مسافتها للزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك
فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالتشخص
وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك واما الازمنة فلا تختلف
بالنوع بل ان كان فلا بد منها بالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة منوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة
لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت
حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة وسيتضح ان الاختلاف بالاستدارة و
الاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة
والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه
الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف
في ان تكون قسرية او طبيعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان
بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا تختصان بجنس ويقبلان الاشد
والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء وبالعكس
وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في الاين وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة
بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا
من هذه الوحدات كثرة ولنتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الحركة من الامور التي قد عرفت ان
الحركة متعلقة بها لا مدخل لوحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المتحرك منها لا بد من وحدته بالعدد في
وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فلانه
في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم
بمبادي امور كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات فيتكثر في الوهم دون الاعيان وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما
يفرض لحركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من
زمان يفصلهما جزء او اجزاء منه ليست فيه تلك الحركة لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة
الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان

وأما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وإن اتحد ما منه الحركة وما إليه فإن الحركة من مبدأ مسافة إلى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه إليه إذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض إلى السواد من طريق الدكنة تخالف الحركة منه إليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة وإذا جزئ مسافة متصلة إلى أجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبار ما كحالها باعتبار الزمان فإن كانت متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة إلا في الوهم وإن كانت واقعة في جزئين من المسافة يفصلهما جزء أو أجزاء منها وكانت منفصلة في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الأعيان وأما ما منه الحركة وما إليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وإن اتحد ما فيه الحركة ضرورة أن الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا حاجة وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في وحدة الحركة كذلك لأنه إذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغني عن التصريح باشتراط وحدة ما منه وما إليه ضرورة أن المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان في ما منه وما إليه فليس يمكن أن يصعد شيء واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان أيضا فإن المتحرك في الكم أو الكيف مثلا وإن لم يكن له حين ما يتحرك كم أو كيف واحد محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في آن آخر إلا أن له من ذلك أمر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الأمر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فإنها يجوز أن تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة أخرى أو يتعاقب عليه متحركان

أقول هذا إذا جعل ما فيه الحركة في الأينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر عند ذوي الرأي فإنها قائمة بغير المتحرك فيجوز أن تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان وأما إذا جعل الأين المبهم القائم بالمتحرك [illegible] يستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا [illegible] انتقاله [illegible] المتحرك ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة [illegible] يغني عن اشتراط وحدة المتحرك إذ لا يجوز أن يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة بعينها [illegible] لا يجتمعان في كم أو كيف واحد إلا أن الغرض هو التنبيه على التفصيل هذا كله رد إلى الإجمال [illegible] الوحدات الثمانية في التناقض ترد إلى وحدة الموضوع والمحمول والنسبة [illegible] النسبة [illegible] المتحرك [illegible] اشتراط وحدة لا بمعنى أنه هل يجوز أن يجتمع

ان تجتمع عدة على تحريك شيء بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء
في جواز ذلك بل المعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها
عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل
بل تصل زمان الحركة ومسافتها فالحري ان يكون الحركة واحدة في اتصالها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين
فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال ثم احتمل كلامه قولا لا يلزم عليه توارد المؤثرين على اثر واحد لان
اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب تمايزهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع
واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد ولان
علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت انما يتاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم التاثير ولا الى كل لامتناع توارد المؤثرين
على اثر ولا الى واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا الا … الثاني لبقاء كما قد قيل
لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستعرف … قيق هو ان المحرك كالطبيعة
او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة … ت العلة لكن لا من حيث
خصوصه حدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت … ص لكن الواحد بالشخص لا سيما
اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد
بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتدأ تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة وجهة
التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب
المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى المفارق الواحد بالشخص
مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم
يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف
بذلك ان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد
في المكانية فان الطبيعية تشتد اخر الرقة نحو الملائم المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخير المصادمة والطبيعية اولى
الحركات المتصفة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او ما يجري مجراهما دون ما يكون على الزاوية
… امكن الاتصال على الزاوية لما قد توهم وان لم يكن في كل المسبعين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستدارة

من التصفر الى التحمر الى التسود وياخذ الاسود من التحمر الى التصفر الى التبيض مثلا والسواد وان كان مقوما للتسود فهو مقوم للتبيض ايضا في الاول باعتبار انه منتهاه

او الاستقامة او ما يجري مجراها ثم اولى ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة بالوحدة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بالتكرير وهو الحركة المستديرة اذا تممت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة بل لعدم قبول مسافتها للزيادة لا لنفس الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة اذا تممت دورة ابتدأت من اخرى فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة بالنوع وكثرتها كذلك فانما تعتمد وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآحاد فيه فيكون هناك في الاوهام كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لهيئتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال [illegible] في تعلق الحركة اختلفت بالنوع فضلا عن ان يختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة في الخطوط كما ستتضح اما فصلان او لازمان للفصلين فالاختلاف [illegible] الاختلاف بالنوع واذا اختلف ما منه وما اليه ان اتفق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو والذبول كذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في [illegible] الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث هما طرفان للمسافة [illegible] فان [illegible] احد الطرفين [illegible] آخر [illegible]

وأما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة و
منتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع
وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان
لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تتضمن تقدما وتأخرا فانها مفارقة وتوجه قصدي فيجب ان تكون
من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فيتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين
في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من
حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ويختلف
بحسبه الاشكال المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها
لجسم متشابه الاجزاء على جسم كذلك وفي جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم ينقطع الحركة
قبل تمام الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبعية فهو اختلاف في امور خارجة
عن ماهية الحركة وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيهما والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون
نوعيا لانهما اضافتان تعرضان للحركة بالاضافة الى حركة اخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء
باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بنوع
بل ينقسم كل جنس من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد
والاضعف فيكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان
فصلين للحركة لان الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي
لا يكون مقسما لاجناس مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء
لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما يتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء
الى سرعة كما في الطبعية واما الوحدة بالجنس فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب اعني اللونية
والتسود والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس البعيد اعني الكيفية المحسوسة
[illegible] انها جنس قريب بالنسبة الى الجنس [illegible] الكيفية [illegible] بعيد بالنسبة الى الجنس [illegible] قريب [illegible]

والتسود والتصلب اي الاخذ في الصلابة من اللين ايضاً يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد
بالجنس الاعلى اعني الكيفية **قلت** **فصل** في مضامة الحركات ولا مضامتها والمقايسة بينهما بالسرعة
والبطوء والمساواة السريعة هي التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في
مثل زمانها والاخرى هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية وانما تتاتى هذه المقايسة
بين حركتين يمكن ان يقاس ما يقع فيه واحدة منهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما
بين كميين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية
والوضعية لتكمم المسافة فيهما وهي على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين اذ ينطبق كل منهما بتمامه على الآخر
فيتساويان او يفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع
المثلث قطوعا يؤدي الى نظام يكون منه مربع يساوي الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم ومستدير
فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس
فيجري المقايسة بينهما والثانية هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين وبعيدة
كما بين سواد وبياض من حيث [illegible] في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة
هي القريبة من القسمين ثم اولى البعيدتين [illegible] الباقيتان مجازيتان وبعدهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء لفرض التجربة فقط او مع
توهم المكان يجري [illegible] مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضامة الحركات هي المقايسة بينهما في السرعة
والبطوء فالحركتان [illegible] بحيث ان فرض تساويهما في المسافة او ما يجري مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه
[illegible] الاخرى فتلك الواحدة هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض
تساويهما في [illegible] الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان يعرف
بكل واحد منهما السريعة [illegible] التي تقطع مثل ما يقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد مما يقطعه الاخرى
في مثل زمانها والاخرى البطيئة القاطعة للمثل ما يقطعه صاحبتها في زمان اطول والقاطعة لاقل مما يقطعه صاحبتها في
مثل [illegible] بحيث ان فرض تساويهما انهما تقطعانه تساوتا في المدة وان فرض تساويهما
[illegible] الحركتان [illegible] وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المساواة
[illegible] تقطعها بحيث تجري بينهما المقايسة بالمساواة ولها

والمفاوتة وهي اما كمية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كمين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه فيتساويان ح او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما يقال المثلث انه مساو للمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر والبعض من المثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون بحيث يمكن ان نقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يمكن تركيبها على نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر بتمامه او زائد عليه حيث ينطبق بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان يعمل باحدهما ما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما تخيل صيرورة المستدير مستقيما وح يمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان التقوس فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين وكما بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين زاوية المستقيمة الخطين وبين الحادثين المذكورتين نسبة المساواة البتة ومن ههنا يظهر انه ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق ان هذه المقايسة مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سوادين وبياضين وبعيدة كما بين سواد وبياض باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسط في الجانبين على السواء او ان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تتشعب الى قبيلتين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى على جهتين وليهما اقرب الى الحقيقة لابتنائهما على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق ودون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقة من ثانيتي البعيدتين من القبيلة الاولى فان اختلاف الآبي عن التطابق في السواد والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير

واذا عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيهما من المسافات ما يجري مجريها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلاً من اينية مستقيمة او مجازاً وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلاً من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان تسوّدا اسرع من تسوّد او مجازاً وبذلك يقال ان تسوّدا اسرع من تبيض فلاح لك انه لا يقاس كمية او اينية مثلاً الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلاً وبين ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلاً للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان قابلاً للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضاً وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذ ما يقع فيه النمو والتخلخل مثلاً مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح او خط فان الجسم وان كانت نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا تتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا يقاس الاينية الى الوضعية لان الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء اما بجزء مفروض للجزء كما اذا كان للكل مكان لكن لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فيجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركاً فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقايسة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة

قلت الفصل في تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحيث ما تتنافى فذلك لتخارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادهما لا محالة لتعاند فيما يتعلق بها وليس من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاورا موضوعاً ولا المحرك فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف تتضادان وان فرض المحرك واحداً ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع

بالطبع ولا ما فيه فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لا منه وما اليه معا الا احدهما

فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى وبالعكس لا يكونان في غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الطرفان

من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية

القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة

اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف

بالعرض و بين الحركتين بالذات اذ تعلقهما بالطرفين لكونهما مبدأ او منتهى للذاتيهما ثم تانك المستقيمتان

قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط

والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها بالعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ او المنتهى

فان المبدأ في المستديرة لا يضاد المنتهى بل يتحدان ان لم ينقطع الحركة قبل تمام الدورة وما يظن انها تضاد

المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا

فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة

فالحركات المتخالفة بالجنس كاللاتي في مقولات شتى لا تتضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو

قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحينما يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون

لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للتكاثف واما الحركات المتجانسة

فقد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع ووجوديان غير

معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف

والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد للكبير بل متضايف له فالجواب عنه ان الكبير

والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس وان وجدا

الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية

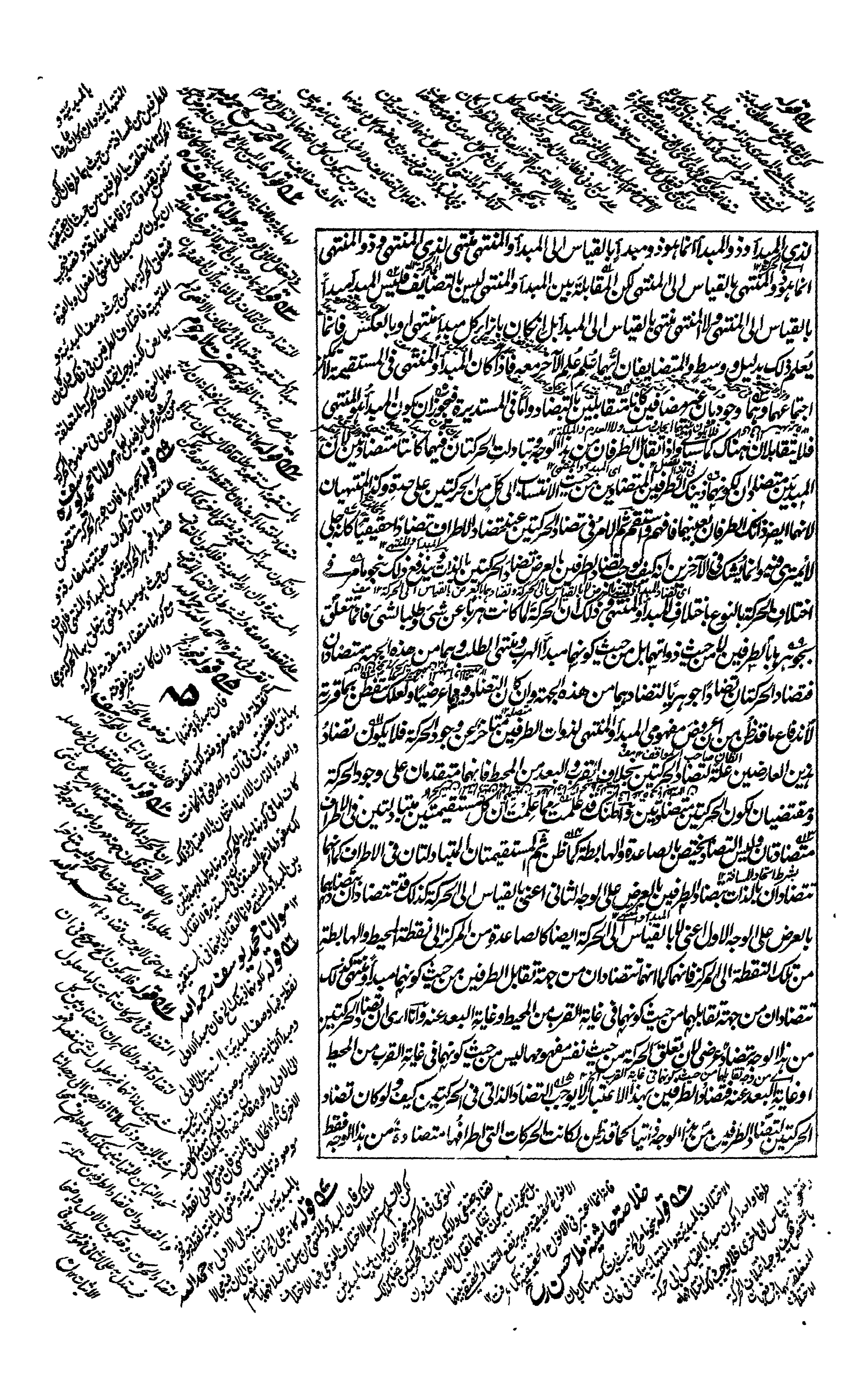
فكالمستقيمتين المتبادلتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس

واما الوضعية فلا تتضاد على ما سيأتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد

بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند فيما تتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها

ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع

فكيف يكون التضاد بين شيئين المتضاد في الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركتين مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض تواردهما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فلا من جهة المتحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضنا عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انها اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر فاما ما قيل في الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا مما له دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه ولا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتبادلتين في الاطراف بل سنتلو عليك ما تتفطن به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين ومنتهيهما او بالعكس لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا يعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدأيهما تضاد عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدآن اي البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدأين وكذا المنتهيين نقطتان وهما لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي



لذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى
انما هو ذو منتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالتضايف فليس المبدأ مبدأ
بالقياس الى المنتهى والمنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل امكان بازاء كل مبدأ منتهى او بالعكس فانما
يعلم ذلك بدليل وسط والمتضايفان انهما يعلم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة لامكن
اجتماعهما وجودا بل وجوبا غير متضايفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ هو المنتهى
فلا تقابل اذن هناك كما سيأتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه تباعدت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لان
المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان
لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فهم واستقم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي
لا مرية فيه وانما يشك في الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات فيندفع ذلك بنحو ما مر في
اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء طلبا لشيء فانما تتعلق
بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان
فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد هما من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررنا
لاندفاع ما افاده من ان عرض مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد
هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة
ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين وانت قد علمت مما علمت ان كل مستقيمتين متباينتين في الاطراف
متضادتان وليس التضاد مختصا بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتباينتان في الاطراف كما انهما
متضادتان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بتضادهما
بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة
من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك
تتضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه وانا اريك ان تضاد الحركتين
من هذا الوجه تضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط
او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد
الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه فانيا كما ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط

متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز من اية نقطة
كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة ومن ههنا يلوح ايضا
انه ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة
ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما
نقطتين متشابهتين او موضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض
من حيث كونهما مبدأ او منتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم انقطاع الحركة قبل
تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فان اية نقطة تفرض واى
وضع يفرض مبدأ مهرباً عنه للشرقية تكون مبدأ مهرباً عنه للغربية ايضا اذا كانتا تامتى الدورة وتلك النقطة
او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما ثم ما تفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها
في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدأه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدأه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد وان
تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان
تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما ظن
من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة وحدة فيجوز ان تضاد الوترية
فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم
واظنه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد
الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص وايضا
تلك الوترية يمكن ان يتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين لا متعددة بازاء كل فرد منها فرد من الوترية
المتبادلة لها في الطرفين كما لا تعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك
من هذا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من
وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة
والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه قلت الفصل
لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل اذ السبب الموصل موجو

موجود في آن الوصول وان لم تسم ميلاً ولا يكون في الواصل ح الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما
بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن انعدام تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان
ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة
المرمية الى فوق لو لاقت في صعوده رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع او قفت الرحى ساقط
بانها تقف قبل الوصول اليها بحجر فنرجع واما استدلاله بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة
لكن سبب الحركة الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه
او قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط لمعاوقة القوة
القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان يكون انقاسرها دفعة محركة وتوسطها
قوة مسكنة **اقول** فيه اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب
اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص
اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم العودة
وبالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى على طريق آخر سواء كان هذا
الطريق موصلا الى مبدأ طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقوس في النقلة وكالتسود
من الطريق المذكور والتبيض من طريق الفستقية ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه
فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا
لافلاطون وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث
لولا تخلل السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط
على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على
خط واحد فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة
بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحركة النازلة للحجر في الهواء والماء
فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون نعم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء
الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة
فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة

اي طرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة مبتدئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به انه يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان بينهما
زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصا من
مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة
واوردوا بدلها اللامماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي هي كله لامماسة مماسة وقد سلف منا بيان
يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض بما اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض
فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان ما حرارة منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل
لكنه ليس يبعد ان يقال انه اذا عرض ذلك فيجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات ويكون الحركة انطارها
لو لم يكن واظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احدودا بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك
متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يكن المانع الذي اوردوه امرا بالقياس
الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه
فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة
اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم ينته الى
طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فرض فوقها سطح مستو بحيث
تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة له زمانا فاجاب عنه الشيخ
بانه حيث يكون كرة حقيقية لا تكون الا محاطا كالكرة او المحيط الكاني للسموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث
يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان تماس دفعة وتزول دفعة وجب
ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء يلاقي
الصفحة وهو بسيط مسطح وسطح آخر يلاقي بقية الكرة ولم يجز ان تكون في وجه نقطة غريبة من جسم آخر
فان النقطة لا يتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط فح لم يقع مماسة بين الكرة
والصفحة بالنقطة على ان هذا تعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك

ذلك في الامور الطبعية الخارجة عن الاوهام اقوال وتبين مما ذكره من حديث الميلا وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر انه لو صح النقض بملاقات محدب حامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج فالجواب منع الملاقات وان ثخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يتمم المحدبة بنقطة من محدب الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اوليس لنا ما يدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك الشمس ان اوية اختلاف المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشي القائم امام المتحرك او احتياجا الى قوة ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شي يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شي ومح ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول فهي وان كان انما تسمى ميلا بالقياس الى ما يزيل ويدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المميل نفسه فهذا الميل ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا احدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث ميل فيكون لحدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعلقا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي يكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول ولا يصغي الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شي فيه بالفعل مدافعة جهة ما لزومها وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شانه ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا انا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور ثم المخالف تارة يشنع بانه لو وجب السكون بين تينك الحركتين لحصا

٨٩

بل الحجر ذاته المرمية الى فوق اذا لاقت فى صعوده رحى او جبلا هابطاً فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفهما الا بايقافها الرحى او الجبل والتزامه شنيع جداً والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلفٍ لسرعة حركته الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها دون الملاقاة فلعله لا شناعة ح فى التزام ايقافها الرحى او الجبل على ان المستشنعات فى العادة ربما توجبها الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخردلة او الحصاة تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبعى لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة عرضية اذ هى تكون بلا ميل فالخردلة انما يحدث فيها ميل هابط تلازم الموضع الذى ماسته من الجبل فتتحرك بحركته بالعرض ولا يرد عليه انه لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين وهو ان الحركة الحافظة للزمان ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركاً بالذات وتارة اخرى يتمسك بانه لو وجب السكون فبسبب ذلك السبب اما عدمى اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى تحت موجود فيه وهو ثقله الطبيعى او وجودى اما طبعى او ارادى ولا خفاء فى فقدانهما فى ذلك الحجر او قسرى ومن البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولاً ان سبب السكون عدمى وهو عدم حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلاً صاعداً فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية جاز ان يعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط او عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة وان احدثت ميلاً لكن يجوز ان يكون الميل فى البدء ضعيفاً لا يقدر على التحريك كان ذلك لضعفه يمتنع عن خرق الملاء المقاوم وح يكون سبب السكون معاوقة الملاء فيكون وجودياً لكن الملاء انما يعاوق ما لم يشتد الميل فلذلك جعل السبب عدم الشدة وثانياً ان السبب وجودى وذلك بان يكون القاسر فاد الحصاة قوة محركة وتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت لتفصيل** حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة فالطبيعية الحقيقية الخاصة هى الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبعى وربما يسمى طبعية ما يصدر

٩٠

ما يصدر عن الطبيعة وهناك نازع او عائق اولا مع انها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية الا بالقياس
الى الطبيعة الخاصة فيكون ما بالقسر طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر والى طبيعة الكل وما قد يسمى تسخيرية
كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيامها به الحركة فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة
ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على ما سيجيء تحقيقه فيكون متحركا بالعرض فالحركة عرضية كتحرك المحمول
في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء
وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمي الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة
طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية
كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر
عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيها من غير نازع وعائق فقد تصدر عن
الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن ابطا ميلا من الواجب بالنظر اليها لعائق كالنماء في الشتاء وقد تصدر
عنها الى الغاية الطبيعية على نزيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم بمصادمة ريح وقد تصدر عنها لا الى غاية
طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الحجر المرمي الى السفل على خط
مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى
الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية هو بنفس الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل
ولعلك قد تنبهت ان ما يسمى تسخيرية قد تزاد على الاقسام كحركة النبض فانها قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها
طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة ما هي شاعرة
فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة و
البطوء ولا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان تشدد والان
المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم يكن هناك معاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي
لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما في النماء فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء يعوق طبيعية عن الحركة الى
الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان على الحال الطبيعي والمجاري كذلك كانت الحركة

كأنها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي في جانبه الطبيعي وهو ان يحرك القوة النامية غذاءه فيه معاوقة طبيعية فالحركة المتعددة بالنظر اليها يكون نمائها طبيعيا المركب وان كان لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المسخن بالطبع وهو في حيزه الطبيعي وقد زال عنه القاسر تعد كلا معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض والمعاوقة التي من الهواء والنار وهو على قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي والهواء والنار ارق ملاء طبيعي يتحرك الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في الطبعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة والا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم فمع بعده لا يخرجها فحينئذ اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعد قسرية بناء على ان المركب من الخارج وغيره خارج او طبعية بناء على انه يخالف مقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد الاحاطة بالامر هين راجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت** لتفصيل الحركة الطبعية لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي هرب تكون عن حالة غير طبعية فانما يحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد القطعية لتجدد الحالات وبهذا انها حالة طبعية تقف الحركة عندها ومن ههنا تبين ان المستديرة المنفصلة الدائمة لا تكون طبعية بل ما تتم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير لا يعبأ به في الطبعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان بصورته التي تحجر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه وان لم يسلم لقاسر اما في بدء تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لتوقف دون حد وقوف الا رض ومتصلا بها [illegible] لا يمكن ان يكون لحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقر منها بالطبع حيز الا ان الارض اغلب واسبق ولو كان هو المكان فقط لكان الماء يقف في الهواء حيث ما كان او سطح الهواء الحاوي

الحاوي هو المكان الطبعي له ولو كان هو طلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البير يلتصق بشفيرها هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل مخصوص و وضع من المحدد للجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة تهرب اليها **اقول** الحركة الطبعية لا نعني بكونها طبعية انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لابد ان يكون من حالة غير طبعية فانما تصدر عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبعية واذا قد عرفت انه لابد للاثر المتجدد من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية لتجدد الحالات الغير الطبعية فان المتحرك اذ له في مبدأ المسافة حالة غير طبعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبعية تحرك اليها بالطبع على النهج الطبعي ويكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبعية مما يتحرك فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة مخصوصة متجددة غير طبعية انما يتحرك اليها لانها لابد في الوصول الى المطلوب من قطعها فيكون مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لابد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عند الوصول لكونها ايضا غير طبعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبعية ويكون لا محالة بازائها حالة طبعية تكون هي مطلوبة بالطبع فيقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك لا يكون كمالا ثانيا له يتوجه اليه بالحركة الطبعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوة بالحرمان عن كمالها فلاح ان كل حركة طبعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبعية بل كل مستديرة تتم دورة لا تكون طبعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب فلا يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلك في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا بالحركة الطبعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لابد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطلب هناك بالعرض ولا يتاتى مثل ذلك هناك بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبعية لبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء الاوضاع الحاصلة بحسبها

الاجزاء الماء والداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك وضع مطلوب او مهروب عنه
بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او بالصورة التي تجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي
تركب منها يقتضي امرا من المقولات التي يقع فيها الحركة من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات
مقتضاه عنه بقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في تلك المقولة او يمكن فح ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في
بدو تكونه كما اذا تكون الهواء في حيز الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمة
عائق للابد منه ان يتحرك بالطبع فلا محالة يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في
الاستحالة والكمية ويشتبه في النقلية فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يزعم ان المطلوب هناك هو جهة السفل
او انه المكان الخاص اعني سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية يقتضي
ان تتصل بكلية الماء موعظ كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا يقف
الماء دون حد وقوف الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه
بالطبع دون ذلك لازم وبطلانه ممنوع بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه
والا وقف الارض اغلب واسبق فبلغت المركز واستبدت به فعاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء
المركز فالجواب انه يكون ح لحيز واحد جسمان لطلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط
فيدفعه انه كان الماء ح يقف في الهواء حيثما كان اذ سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبعي له وذلك حاصل له اينما
كان في الهواء واما ان المطلوب هو الكلية فيدفعه انه كان يجب ح ان يتصعد الحجر المرسل عن راس المنارة الشاهقة
لانه اقرب اليه من قعر البير والحركات الطبعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يعتقد في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد
من الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل لكون المقصد وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبعي واقعا في تلك الجهة
والاتصال بكلية الاسطقس ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها
الى الحيز الطبعي وهو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايها اتفق فاذا كان المكان غير طبعي وان كان
الترتيب طبعيا هرب عنه مثل الهواء المتشنف المحصور في اجرة موضوعة في الهواء فان الاجرة تنشف الماء من اسفل
لشدة هرب الهواء من محيط غريب استحالة الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلفه الماء في مسام الاجرة متصعدا
لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب قسريا من الواجب لهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبعيا اذ ليس الترتيب

الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى

قلت الفصل القوة اذ ليست كما ولا متكمية بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل اما باعتبار تكمم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور اقصر منه وتكمم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار المتحرك او المسافة وتكون متناهية لما مر او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى بقيت الحركة مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر فلا تتناهى بحسب الشدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ الحركة والزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر اما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منهما الى الفعل ما يكون بتكرر المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا اضاعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه ويفضل من الجسم غير متناه ما في المتناهي فلا يكون الا على متناه في المدة والعدة المتناهية المترتبة في ترتيب التزيد والا فاذا انتصفت مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة واسلها اذا لوحظ توزيعها عليها بحسب ذلك الامتداد وذلك محال

اقول القوة ليست كما ولا متكمية بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها تكمم بالقياس الى ما هي فيه والى ما هي عليه فتوصف بالتناهي واللاتناهي من هذه الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان ما حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقدار متناهية ولا في جانب النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته ويكون قسمته اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى في تفاوتها بهذا الاعتبار يتاتى في الكمية المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك او مقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هذين الجهتين في شيء من جانبي الزيادة والنقصان مثل ما مر او من جهة مقدار الحركة اعني الزمان فذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم يتعين للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول او لا كان الاقوى ما يكون مدة استيفائه الحركة اطول ويسمى بالاقوى بحسب المدة وان عين قدر

اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك الآن الا انهما متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من تراتيب كل منها غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب احد لما تناهيا فلا تقوى على تراتيب اذا لم يكن لكثرة منتظمة اصلا الا في ترتيب احد ولا في تراتيب لم يتبين امتناعه من هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون لجملة الجسم قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون لشيء من الاركان التي امتزجت عنها او الواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها سارية في جملته فيكون للبسيط اذن في حال الامتزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن لا ناخذ جزء الجسم مقطوعا مباينا حتى يمكن ان لا يحمل شيئا من القوة بل نعين جزءا منه وهو بحاله فنتعرف حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما ينهض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض الجسم ولا البعض الكل واذا لم يجتمعا على تحريك شيء واحد لم ينسق الكلام الى الخلف قلنا التفاوت حدث اعتبار الفرضية تقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا غريزيا وميلا يتحرك بها فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان ذلك قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية بل واسطة فيها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمتنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم دائما فيبقى قوته دائما فيتحرك دائما كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن هي الا محالة لكنه مستحيل المبادي … ليس فعلا بل عدما على انه من مستحيل … الارض وسائر الاجسام القابلة للكون والفساد … هذا تقرير البرهان والتفصي عما يرد عليه على حذو كلام الشيخ وذكره فتش عن هذا البحث … التفتيش … على غير الوجه الصحيح … بذكره من تحير في العلوم وباخذ القوة الغير المتناهية … منها شيء غير متناه ونحو ذلك … بانها يلزم ان تضعف وتنتصف ويكون لها نسبة اخرى والعلم … غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من القوى غير متناه فيكون المتناهي … ثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل … الغير المتناهي

الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يحام حول ما بيناه هي
انما الحري بمقام تبديل الدليل ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون لكل جزء منها يقوى على شيء
مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على
جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق فربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الاحاد
وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في
الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة
الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه
بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء
مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة والزمان
كان توزع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف
المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين ينقسم كل منهما بازاء اقسام الآخر فلا
يكون بين قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان بون الا في اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك
السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة
من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة
جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع
باعتبار المسافة من غير ان يتضعف المدة بل ينتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي
عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك
توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل ينتقص فان
رابك ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد
الاعتبارات وتذكر انا لا اعني بالتوزع كون كل قسم بخصوصه من الحركة بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف
مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في
متحرك واحد او مترتبة متعددة فاذا انقسمت القوة ولوحظ تاتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة
وسلسلها توزعت سلسلة الحركات وكل من سلاسلها حسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو كانت

قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او تراتيب كل منها غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب احد مختلفة فنصفنا القوة فبتنصيف محلها ينتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبل التنصيف في الامتداد لا سيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الظاهر الخلف اذا اضعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب بوجوه لا يدحضها شبهة اولى التلبيس فسقطت المؤنات التي يتكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى التحرف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ فينقطع ان اراد انه يكون هناك حركتان على حدين من مبدأ واحدهما انقص من الاخرى فينقطع فغايته لا يجب ان يكون النقص مدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة جسما من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين ولم يحتج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها **قلت فصل** وبالحري ان نبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وكبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته وتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبيعيان والا لم يترجح لواحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واحد استدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصية فردية بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له الآن كان في شيء منها فان انتقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه طبيعيا الصيرورته اقرب اليه حينئذ وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق مع تخصيص البعض بالاقرب اليه بشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فردية فقد انها راسا واما المركب فلما لم يكن مبدء عالم الخلق له حيز خارج عن احياز البسايط ثم تركيبه ان لم يحصل الا القسر بالقياس الى طبائع البسايط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبيعيا ولا اسنا قرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه فظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من رتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب بسايطه فلا يكون حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** وافضى الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان يبين ان كل معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبيعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد ان يعرضه المقدار فلا بد ان يتناهى في الجهات فيحيط به حالة تامة محدودة فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له تميز بائن عن سائر ما يفرض معه من الاجسام في الجهات او وضع كما في الجسم المحيط بالكل اي موضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول اولا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فيتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلامر خارجي واذا خلي كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له وجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبته مما يحل الى جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين ما عرفت

قوة حالة في جسم متناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في ترتيب واحد او ترتيب كل منهما
غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب احد مختلفة فنصفنا القوة فبتنصيف محلها ينتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة
او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير
المتناهية لا تقبلان التنصيف في الامتداد لا سيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين وكذا القسمة الى الاثلاث
والارباع البتة وكذا الحال ان ضاعفنا الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضاعف القوة ويلزم ان يكون
ما تقوى عليه من آن مفروض او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ
قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة
السابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب بأوضح حجة لا يدحضها شبهة اولي التلبيس فسقطت المؤنات
التي يتكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو مرامه ومن نسبه الشيخ الى التحريف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدأ
فينقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحدهما انقص من الاخرى فينقطع ففيه
انه لا يجب ان يكون النقص مدة والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات
الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك
كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة
فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين وح لا يحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها قلت **فصل** ولنحرى
ان نبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وكبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك
لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما
يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى بطبعه ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين
لا محالة واذ لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته وتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان
طبيعيان والا لم يترجح له واحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد
استدعت له مقدارا او شكلا او حيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي
بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصيته فرديته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه



الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له الكان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر صار ما صار اليه

طبيعيا الصيرورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم

يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه بشيء من الاسباب التي لا يمكن بالقياس الى خصوص فردية فقد انهار اسا

واما المركب فلما لم يكن مبدأ لم يخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا القسر بالقياس الى

طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له حيز طبعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا

او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبعيا او لا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وطبيعي ان

الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من رتبة الخفة او الثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركيب بسائطه فلا يكون

حيز مركب حيز النار الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا

انتهى الكلام ههنا الى ان الحركة الطبعية انما تكون عن حالة غير طبعية الى طبعية فبالحري ان يبين ان كل معنى

عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم ما اصلا عنه

فيكون لكل جسم شيء منه طبعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شيء منه طبعيا فالاول

كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد ان يتناهى في الجهات فيحيط به حالة تامة حد

او حدود فيحصل له هيئة من ذلك لا محالة هي الشكل ولا محالة يكون له تميز بالنسبة الى سائر ما يفرض معه من الاجسام

في الجهات او وضع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع اعني كالثاني وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى

الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح

لبعضها ولنصور البرهان في الحيز فنقول فلا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز

مستندا الى ما لا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ

يمكن وجود مطلق الجسم بدون اية طبيعة مخصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا

ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان

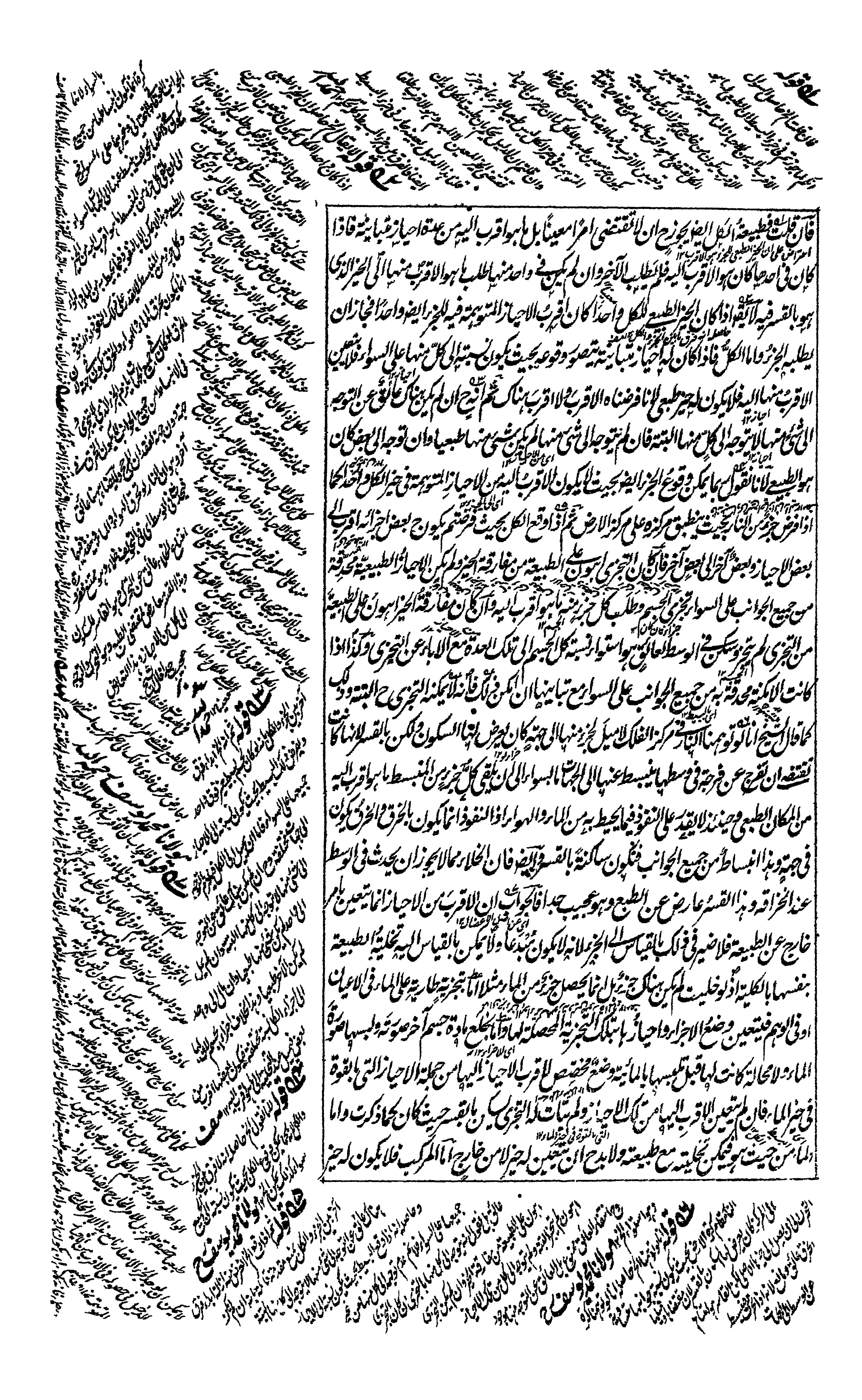
امتنع فلامر خارجي واذا خلى كل جسم يكون لا محالة له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في

ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة

بل الطبيعة وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبعيا له وجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبته

انما هي الى جميع الاحياز على السواء فلا يمكن تعين الحيز منه ما لم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت

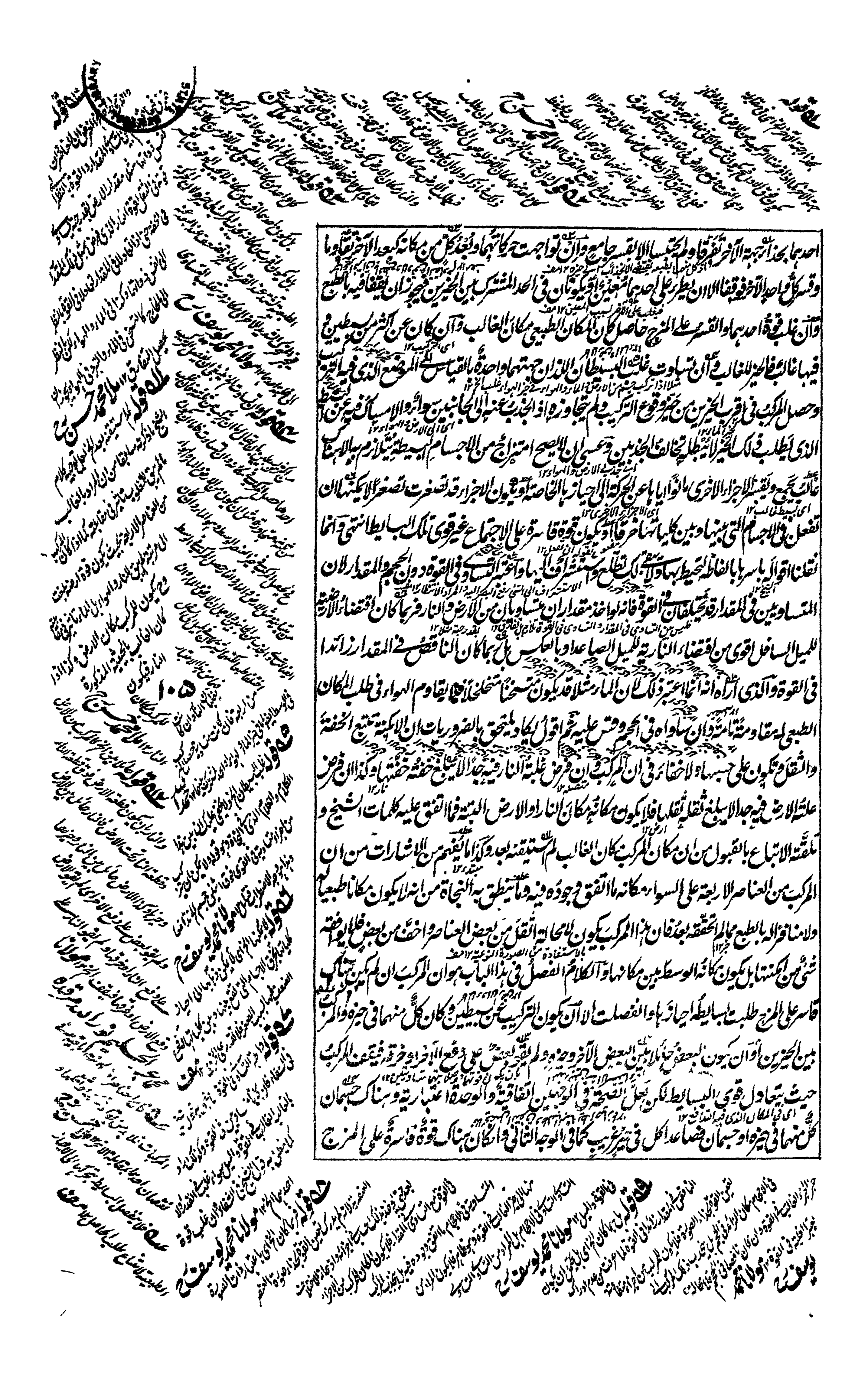
انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم ترجح له واحد منهما وانما ادعانا الى القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته مخلاة من غير ان يفرض معه قاسر يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها وكذلك ينبغي ان يكون بحالة الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي المحقق ولا يكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي مغايرة لما في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه هو الطبيعي لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن بسيط المفارق لحيزه والكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي ان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرء الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وتماس المنفصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى البعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت



فان قلت فطبيعة الكل ايض يجوز ان لا تقتضي امراً معيناً بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو بالقسر فيه لانّا نقول اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحداً كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايض واحداً فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة يتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ان لم يكن هناك عائق عن التوجه الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى البعض كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء ايض بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحداً كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم انه اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون لبعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز ولبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي اسهل على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محدقة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز اسهل على الطبيعة من التجزي لم يتجزّ وسكن في الوسط العائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الاباء عن التجزي وكذا اذا كانت الامكنة محدقة به من جميع الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون لكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخرج عن فرجة في سطحها فينبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر ايض فان الخلاء محال لا يجوز ان يحدث في الوسط عند الخراقة وهذا القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جداً فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدعاً ولا يمكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلاً اما بتجزية طارية على الماء في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع مادة جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل تلبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التجزي يكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له حيز لا من خارج اما المركب فلا يكون له حيز



على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا
لا يتصور للمركب وجود مبدع اي وجود محصل من غير سبق زمان و هيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه
في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بخصوصية
وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت
وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج
المحدد الذي مثبته وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد ان
تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون
اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وبسائطه او لا وح فلا اقل من لزوم امكان
الخلاء في مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند
الكلام في امتناع ان يكون الحاوي علة للمحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب
حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه
او ما يحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة
لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فتتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز
الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من امكنة البسائط ولا احيازها بالطبع مكان غير تلك الامكنة فان
الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس
لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا ما يناف وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان
الغالب واما اذا كان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية
لانه اذا كان مكانا البسيطين متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب
من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة البسيط
ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع وح ان لم يتحرك
ولا يسكن فاذًا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى شيء في هذا زيادة تلخيص لما في الكتب المبسوطة وقال
في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان
يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان ... وقع وحده في الحد ...



احدهما بجذا جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما
وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرء على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع
وان غلبت قوة احدهما والقسر على المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين
فيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت غلبت البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب
وحصل المركب في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذ الجذب عنه الى الجانبين سواء والامساك فيه عن
الذي يطلب في ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجذبين وعسى ان الصحيح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم بالاجتماع
غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان
تفعل في الاجسام التي بينها وبين كليتها تخرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما
نقلنا اقواله باسرها بالفاظه ليحيط بها ولا يخفى لك تطابق وتشارك فيها واعتبر التساوي في القوة دون الحجم والمقدار لان
المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية
للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد وبالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا
في القوة والذي اراه انه انما اعتبر ذلك لان النار مثلا قد يكون متسخنا متخلخلا جدا يقاوم الهواء في طلب المكان
الطبعي لمقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول يكاد يلحق بالضروريات ان الامكنة تتبع الخفة
والثقل وتكون على حسبهما لا خفاء في ان المركب ان فرض غلبة النارية جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
غلبة الارضية فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما اتفق عليه كلمات الشيخ و
ما تلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم تستيقنه بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان
المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبعيا
ولا منافرا له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان هذا المركب يكون لا محالة اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه
شيء من الكل بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما والكلام الفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك
قاسر على المزج طلبت البسائط احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب عن بسيطين وكان كل منهما في حيزه والمركب
بين الحيزين او ان يكون البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو البعض على دفع الآخر وخرقه فيقف المركب
حيث يتعادل قوى البسائط لكن يحمل التصحيح في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان
كل منهما في حيزه او جسمان فصاعدا كل في غير حيزه كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج

فانما يتعين له الخير من جهة ما يحصل له من مرتبة في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين من الثقل والماء في
واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فيؤخذ لكل ما عرفت من درجة فان كان
هناك اختلاط بين الخفيف والثقيل فيقسم درجات الخفة الى درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا
فانقسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط فالخارج من القسمة قدر درجة المركب في الخفة او الثقل
وان لم يكن هناك اختلاط بل كان التاليف ثنائيا من خفيفين او ثقيلين فينصف درجات المجموع قدر درجة
المركب وان تفاوتت الاقدار فان كانت النسبة بين الكل عددية فاامكن فرض واحد مقدار يعد الجميع سواء كان
ذلك الواحد هو مقدار احد البسائط او لا فقد هان الخطب اذ يجعل لكل قدر واحد جزء على حدة ويرجع الامر الى الضابطة
المذكورة في التساوي وان لم يكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة المركب على الوجه العددي تحقيقا
بل نهاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب وارجاع الامر الى تلك الضابطة وتوضيح ذلك
توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب
معتدل اذ لا يتصور الاعتدال مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف
من الخفة والثقل اذا كانا متوافقين كالنار والهواء او الارض والماء وفي نصف درجة اذا كانا متخالفين كالنار والماء او الارض
والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل اذا كان الساقط من الاربعة احد الطرفين
وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من
الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين
اذا كان الوسط ضعف الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا
كان الوسط المخالف لقرينيه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما
يعتدل اذا كان الطرف المخالف لقرينيه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزءا والهواء جزئين فانضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب معتدلا واما في الرباعي فيعتدل
اذا كان كل من طرف ووسط مساويا بالنظير او كان فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط
الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا وكل من الهواء والماء جزئين او يكون
النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار



النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزء يكون المركب فى سبعة اعشار درجة من الخفة او يكون النار جزء
والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب فى سبعة اعشار درجة من الثقل هذا كله اذا كانت العناصر
كلها على قواها الطبيعية واما النقص منه قوتها بحسب نقصانه بالزيادة فى مقداره فاتفاوت ما ذكرناه انما هو بالنظر الى قوى البسائط
وامتزاجها فى المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تقتضى خفة او ثقلا زائدا على ما يقتضيه الاجزاء اليس الذهب اثقل من الارض
قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات لا تفيدهما الصورة النوعية فى المركب على خلاف
ما يقتضيه امتزاج البسائط كيف ولم تخلق المركبات من حيث هى مركبات امكنة فلا يكون لها من حيث هى خفة او ثقل غير
ما يقتضيه اجزاؤها فان الخفة والثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية
المندمجة فيه فان زاد على ثقل ما يوازنه فى الحجم من المدرة التى امتلأت مساماتها من الاجزاء الهوائية وما يدريك
ان الاجزاء الهوائية المائية لعلها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التى فى قطعة تساويها من الذهب
فاذا عرفت درجة المركب فى الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء
اما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف
قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة
او الثقل درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد
المشترك بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لم يبلغ درجتين ارتفع المركب
عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص
عن ذلك مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون
مثلا حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء
بقدر ثلثى نصف قطره اى ثلث قطره لكن ينبغى ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائى يطلب السكون
فيه والنارى يجذبه الى فوق والمائى الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذى يقتضيه الهواء
قلت المائى يقتضى السكون فى حيزه ثم الهواء المساوى له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما
لا الى حيز الهواء ثم النار لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذى هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها
وحيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لها ولو كان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز الهواء وانما
كان لها ذلك لو كانت جزئين حتى يكون المجموع فى خفة الهواء فكيف يستقر فى حيز الهواء بالطبع ما هو

اثقل منه واعلم انه قد یتوهم ان المرکب من بسیطین متساویین متمانعین فی الحرکة اذا کان اقرب الی حیز احدهما
انجذب الیه لان الحرکات الطبعیة تشتد عند القرب من احیازها وتفتر عند البعد وتفضیحه ان الحرکة الطبعیة انما
تشتد عند القرب من الحیز الطبیعی لانه کلما یقرب یرق ثخن الملاء المقاوم لان الجسم کلما یتحرک یزداد سخونة
فیزداد تلطیفه الملاء المقاوم وعلی هذا الوجه لایکون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحرکة وبالجملة
هناک اسراع فی الحرکة الی الجهة التی یتجه الیها بالمیل الطبعی لضعف یحصل فی المقاوم لا لشدة فی المیل نفسه
والمرکب المذکور انما المیل فیه الی حیز بین حیزی بسیطیه لا الی الاقرب منهما وانا بسیطاه فمیلاهما الی امکنتهما حیثما
کانا ولا یختلف المیل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الکلام فی هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما یومن به
ویعول علیه والله یهدی من یشاء والامر کله بیدیه قالت وکذا الکل جسم شکل طبیعی والبسائط لا تختلف
فی الشکل اختلافها فی الاحیاز بل الطبیعی للکل هو الکری اذ القوة الواحدة انما تفعل فی المادة المتشابهة
فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الکرویة بالقسر وانما لا تعود الیها بالطبع لمنع یبسها عن ذلک بالعرض
فانه حافظ للشکل فالطبعی انکان او للقسری انکان صعبا تفصیه عن النقض بما فی الافلاک من تقریر کنز فیها التداویر
والکواکب مختلفة المقادیر مختصة المواضع ومن اختلاف فی المتممات بالرقة والغلظ وانا نعتذر
اعترافا بالقصور مبلغی من العلم اقول ان العنایة الالهیة لما اقتضت ابداع کرات یکون احیاز بعض فی
جوف بعض او ثخنه ویکون ثلثة خارجة المراکز شاملة لمرکز المحیط او غیر شاملة لزم ذلک اقول وبمثل ما ذکرنا
فی الحیز تبین ان لکل جسم شکلا طبعیا ومن تمسک بانه کما ان الفلک لابد له من وضع ولیس له شیء من الاوضاع
طبعیا فلیجز ان یکون الجسم لابد له من شکل ولا یکون له شیء من الاشکال طبعیا فلعله لم یدر ان الوضع الذی لابد للفلک
منه هو ترتیب متباین به من سائر الاجسام ولا نسلم انه لیس شیء منه طبعیا له بل هو حیزه الطبعی او جزء من
حیزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة فیه الی غیره فکیف یکون مما لابد له منه عند فرض
تخلیته عن جمیع ما یجوز تخلیته عنه ولا یکون له حینئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الی امر آخر وکون الشکل موقوفا
علی النهایة لا یضر فی کونه لابد للجسم منه عند التخلیة عما یجوز التخلیة عنه وقد ثبت وجوب النهایة للجسم ثم البسائط
وان اختلفت فی الاحیاز فلا تختلف فی الاشکال بل الشکل الطبعی للکل هو الکری وذلک لان
القوة الواحدة انما تفعل فی المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وکل شکل غیر الکرة ففیه
اختلاف الافاعیل وکیف یخص الطبیعة المتشابهة شیئا من المادة المتشابهة بفعل وشیئا

وشيئاً آخر منه بفعل آخر ومن اين كان ذا اولى بهذا وذاك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل ايكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع بساطتها ليست كروية ولو كان ذلك بقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان ذلك بقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل بان يبسها طبعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئاً وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياه ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظاً لكرويتها حتى لا تزول الا من قاسر بل بالعرض فان من شان اليبس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبعي انما هو لحصول القسري وقد يستشكل بما في الافلاك من تقرير تكثر فيها التداوير والكواكب وبما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظة فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظة في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي وتصعوبة التفصي عن ذلك تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس تطابق لمقابل نقيضاً ان صورة كمالية زائدة على البعض من جرمها فتقرر منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه نقر او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما يبرهن على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة على بعض من مادة متشابهة دون سايرها وليس هناك استعداد ومن ناجح ذلك الى الفاعل فقد بنى قصراً وهدم مصراً اذ لو جاز ذلك لبطل اصل الدليل وانثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن واهم ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج ولا ازيد على الحكاية واما بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه سر الامر فاقول ان الفلكيات لما كانت متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض مراكزها خارجة عن مراكز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقر او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك او بعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هذا لا يوجب تكثراً في فعل القوة فكذلك حصول النقرة او النقرات في الثخن او اختلاف بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعثروا بعد في الفلكيات ان الفلك الكلي البسيط غير منتظم من كواكب عدة افلاك وكيف يسوغ ان يتوهم وان الكل بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج

العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والمفردة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه
تاليف قال الفصل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى تدافع
العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه
بالفعل او بالقوة لا يمكن ان يحرك عليه لا عن طباعه ولا قسرا فانه لو تحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما ولنتحرك به ايضا في
تلك المسافة جسم في طباعه ميل معاوق آخر نسبته ميله الى ميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول مع اذ تتفاوت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبته زمان ذي الميل الثاني الى زمان
ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها
بدونها وايضا القسر يختلف عليه تأثير الاقوى في الاضعف فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة
للجسم بما هو هو بل لطباع يطلب البقاء على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه
مبدأ ميل مستقيم او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فان كان بالطباع فذاك والا فلابد فيه
من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق ففيه مبدأ ميل مستقيم
وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي
جائز البتة لاستوائهما فسواء كان ذلك عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير اقول كل حركة فانما هي قطع
شيء بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على حد ما هو سريع بالقياس الى ما دونه وبطيء بالقياس الى
ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم ولعل الفطرة النقية لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا بسرعة او بطوء انما يكون
بكيفية حاصلة فيه من المحرك الداخلي والخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من
المبدأ الى المنتهى بحيث تدافع ما يعوقه عن ذلك وهذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه
الحركة وهذا ظاهر في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لا يستعصي بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل فيه ايضا وانما
يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير
ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل
طباعي لا يتحرك قسرا وذلك لوجهين احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك
القاسر بعينه في تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فيكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه ايضا



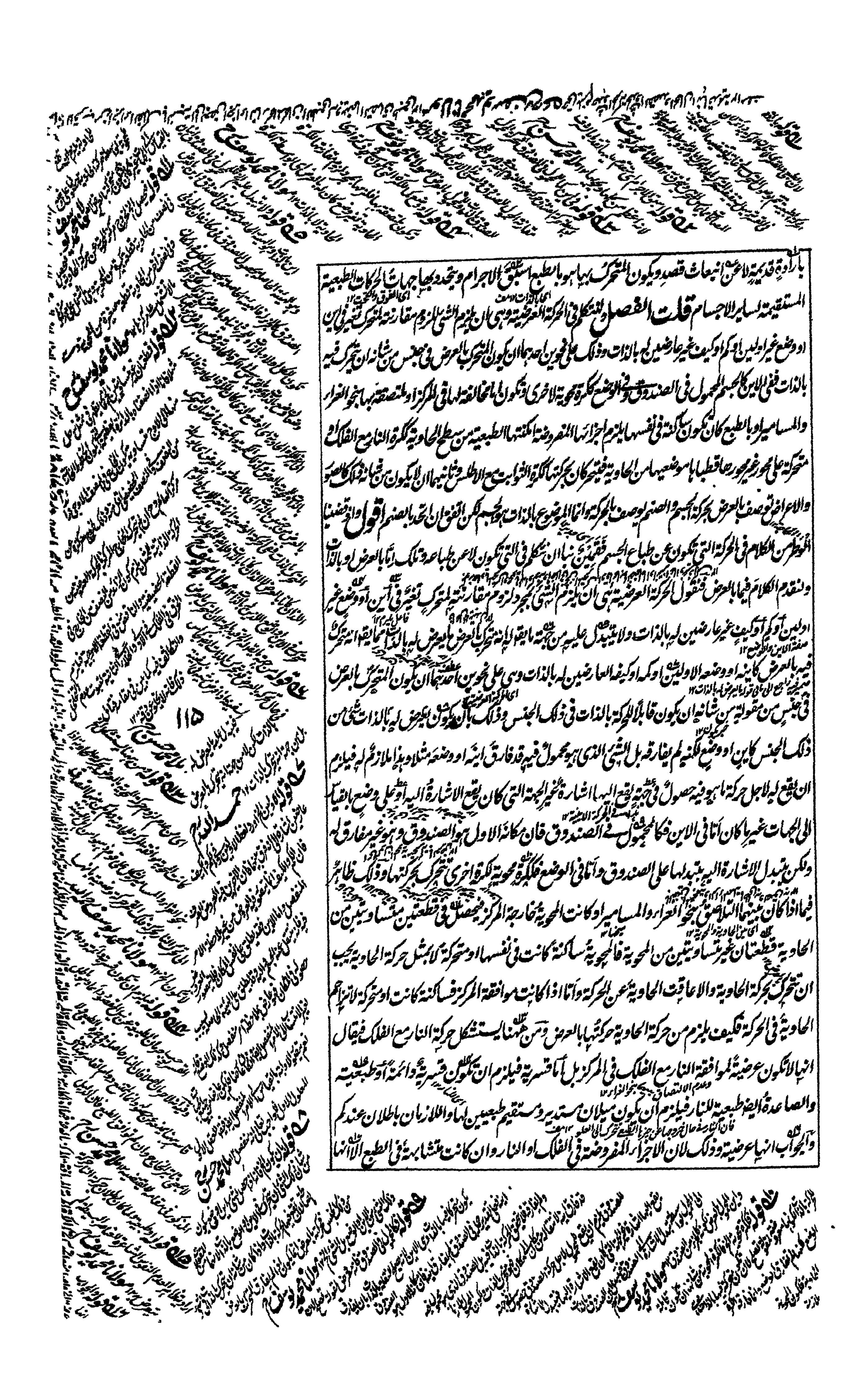
ايضا في تلك المسافة حينما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذا اشتركا في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسو على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر القوي قد طاوعه الجسم المقسو والضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة بقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان الهيئة انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعي الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا واذا كان كذلك فاذا اتفق في ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة ممیلة اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة وبما شابهها الاجزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فللنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا لذاته للنفس من جهة خصوصية بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل لحفظ كل جزء حيزه الذي يخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينهض في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينهض في تحركه من نفس هو اصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن مسنا فان اجسام متحصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها اليه والقوة واحدة فلا بد في الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تحرى بجزاه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة وايضا لا محالة يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه من الممكن ان لا يكون هناك

عائق من التحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق دائما
حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون فى طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل
فى البسيط ثبت فى المركب لبقاء قوى البسائط فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا ولما
يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب فى الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يقويه
بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضى الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه
قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسر مبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض
عن الميل الى الحيز الطبيعى كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبيعى ولا نعنى بالحيز الطبيعى ما يتحرك
او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق
اصلا وان اردتم بالحيز الطبيعى ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا بما اشرت اليه
وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة فى اى ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما هو
مشتمل عليه او فى ذلك وحول هذا باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة فى الحاوى او المحوى او فيهما
لكن ليس شئ من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من
الحاوى او المحوى باولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف فى طبائع الاجزاء فى البسيط فيجوز ان يتحرك
من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة
الممهدة مبدأ ميل طباعى اذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض
ذلك بالارض مثلا فان الواجب من تشابه الاوضاع فى البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى البعض وجوب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير فى المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من
حيزه فلاستحالة المستقيم هناك وينبغى ان تتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم
كافيا فى اقامة البرهان فلا يقلقك التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتى فمسلم ولا يلزم
منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شئ وجود مبدائه القريب والبعيد فيه بالفعل
وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية
لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطى جواز الانتقال فيها
عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركة هذا يكون

يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد تبدل اوضاع بذا مع سكون في تلك تمكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة الى جسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض انما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدا ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو محال اذ ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدا نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قصد والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدا ميل عادق في الجسم لتحريكها

قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدان او مبدا الميلين طباعيين مستدير ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار لان في ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدا ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شيء منها مبدا ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز فلا يكون فيه مبدا ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر فمن نفس انما تحرك بالقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط او مركب مبدان متغايران بالذات او مبدا واحد بالذات لميلين طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احد الميلين غير طباعي جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدا ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان ويمتنع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتناوبا يقتضيهما مبدا بعينه في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يعدا طباعيين والطباع مبدا ذاتيا لهما اذا كانا لغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبعي للحركة والسكون الطبعيين والغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تناف غاية المستقيم احتاج الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان

تنافيا لم يكن احد الغايتين طباعية فهذا الميل الذي بازائهما هذا كله في البسيط واما المركب فلمتوهم ان يجوز فيه ذلك لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتاتى في البسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل بعد الى حيز غيره او غيرها الى حيزه فانه ما لم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره اليه فلا بد في كل منها من مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعا كان او قسرا او غريبا وزوال الجزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يخفى عليك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدأ ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدأ ميل مستدير **قلت الفصل** فما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتاتى الا مع اينية مستقيمة فلا تكون الا متناهية متشابهة تناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاجادثة بالتشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا المستديرة ويجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها ابسط الاجرام ويتحدد بجهات ساير الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الفلك المحدد للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدأ ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما ساير الافلاك فلما ثبت بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشيء والى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية المنتهية لها لا تتصل الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما تكون بين الضدين وبالجملة فكل من الثلثة لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سيلوح مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون لما تبين الا المستديرة ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة



بارادة قديمة لا عن انبعاث قصد ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام وتحدد بها جهات الحركات الطبعية
المستقيمة لساير الاجسام **قلت الفصل** الثاني في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء لزوم مقارنة لمتحرك تغير في اين
او وضع غير اوليين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض في جنس من شانه ان يتحرك فيه
بالذات ففي الاين كالجسم المحمول في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون مخالفة لها في المركز او ملتصقة بها بنحو الغراء
والمسامير او بالطبع كان يكون ساكنة في نفسها يلزم اجزائها المفروضة امكنتها الطبعية من سطح الحاوية ككرة النار مع الفلك او
متحركة على محور غير محورها فقطباها موضعيهما من الحاوية فيتحرك بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصور
والاعراض توصف بالعرض بحركة الجسم والصنم لو وصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو جسم لكن الفلو ان اتحد بالصنم **اقول** واذ قضينا
الوطر من الكلام في الحركة التي تكون عن طباع الجسم فقمين بنا ان نتكلم في التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات
ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية هي ان يلزم الشيء المتحرك لزوم مقارنته لمتحرك تغير في اين او وضع غير
اوليين او كم او كيف غير عارضين له بالذات ولا يتبدل عليه من جهته ما يقع له انه متحرك بالعرض ما يعرض له بالذات مما يقع انه متحرك
فيه بالعرض كاينه او وضعه الاوليين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك بالعرض
في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له بالذات شيء من
ذلك الجنس كاين او وضع لكنه لم يفارقه بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه مثلا وهذا ملازم له فيلزم
ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان يقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس
الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له
ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها على الصندوق واما في الوضع فلكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر
فيما اذا كان بينهما التلاصق بنحو الغراء والمسامير او كانت المحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من
الحاوية قطعتان غير متساويتين من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب
ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم
الحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا يستشكل حركة النار مع الفلك فيقال
انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبعية
والصاعدة ايضا طبعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبعيين لها واللازمان باطلان عندكم
والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها

تختلف فی النسب الواقعة بین القبیلتین بتقرب البعد فکل جزء یفرض من ان اقد تعین جزء من الفلک کالمکان
الطبعی له لانه الاقرب الیه بالفعل دون غیره وهو یتحرک بالطبع الی مکانه الطبعی ویسکن عنده لازما ایاه ملتصقا به التصاقا
طبعیا یلزم منه ما یلزم الالتصاق بالغراء والمسامیر فاذا تحرک المکان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمکن فیه حافظا لما یلاقیه
ولیس له شعور بانه لو لم یلازمه فاتی علیه جزء آخر بدله یکون هذا ایضا بعد الاتیان علیه مکانا طبعیا له کما کان الاول قال الشیخ ولو کان
الماء وهو فی الهواء مصیبا للترتیب الطبعی الذی بیناه قبل مع اصابة الموضع الطبعی حتی لم یبق فیه رجحان وصیل الا اختلاف
اجزاء ما یقوم علیه من الارض لکان یتبع حرکة الهواء فی ای الجهات تحرک لکن الماء لیس مصیبا فی اکثر الامر المکان الطبعی علی الوجه
الذی هو طبیعی بل فی اکثر الامر به انضغاط بعد الی السفل واختلاف فی بعض اجزائه من تحت واذ تبع الحرکة الهوائیة تبعها اجزاؤه
العالیة فی کثیر من الامر علی سبیل التموج واما السافلة فیعرض لها السبب المقول فیعرض من ذلک کالتمیز والجو العالی مصیب المکان الطبعی علی
الوجه الطبعی فیحق علیه لزومه الالتصاق به علی ان الهواء قد یعرض له ایضا بسبب الجبال والریاح امر اوقع تمیزا ما فی اجزائه انتهی وقد یشکل حال
امر حرکة کرة الثوابت مثلا مع حرکة الفلک الاطلس اذ لا یمکن ان یقال هناک ان کل جزء من السافل یلزم جزء من الاعلی بالطبع کیف وهو یتحرک
تقسیه تخلیه ویستبدل مکانه جزء غیره والتفصی عن هذا ما اشار الیه الشیخ فی الهیئة من النجاة ان محور حرکة الکرة الباطنة
اذا لم یکن علی محور الحاویة بل واقعا علی نقطتین اخریین هما قطبا حرکة الباطنة ویلزم ان من الحاویة موضعهما فیه ولان
بهذه الهایلزم ان یتحرک الباطنة مع حرکة الحاویة وتحرک بحرکة نفسها ایضا وثانیهما ان یکون المتحرک لیس من شانه ان
یتحرک بالذات فیما یقال انه متحرک فیه بالعرض وذلک بان لا یکون هو الموضوع الاول للجنس ما یقال انه متحرک فیه لکنه اما ان
یکون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق کالصنم یقال انه متحرک وانما المتحرک بالذات هو الجسم غیر انه اتفق ان کان الجسم صنما واما
ان یکون مباینا له بالحمل والصدق الا انه مقارن له لا کمقارنة جسم لجسم بل کمقارنة الصورة او العرض له فیصیر له بسبب الجسم حیز
یختص به الاشارة الواقعة الیه واجزاء کاجزاء الجسم واین کاینه ووضع کوضعه فاذا تبدل مثلا مکان الجسم او وضعه بالذات یقال
لذلک الشیء ایضا انه انتقل فی الاین والوضع والنفس اذا کانت منطبعة تتحرک بالعرض بتحرک البدن فان لم تکن منطبعة لم تتحرک بحرکته ولو
بالعرض ثم انه یقال المنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا یقال انها تسود باسوداده فیتسئل ویطالب الفرق والجواب
علی ما ذکره الشیخ ان التحقیق المحض لا فرق بینهما الا ان الجمهور یحکمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما
زال ما معه فصار الیه اشارة اخری تخصه لو کان الشیء غیر محسوس واما السواد فاذا استقر فی الجسم لم یوجبوا حصوله
فیما یقارنه اذا کان غیر محسوس کانهم یوجبون الحیز لکل موجود ولا یوجبون السواد الا لقابله وعلی ما ذکرنا من
القسمین فی الحرکة الاینیة والوضعیة وقس الکمیة والکیفیة فقد یقال للشیء انه یسود بالعرض اذا کان الموضوع

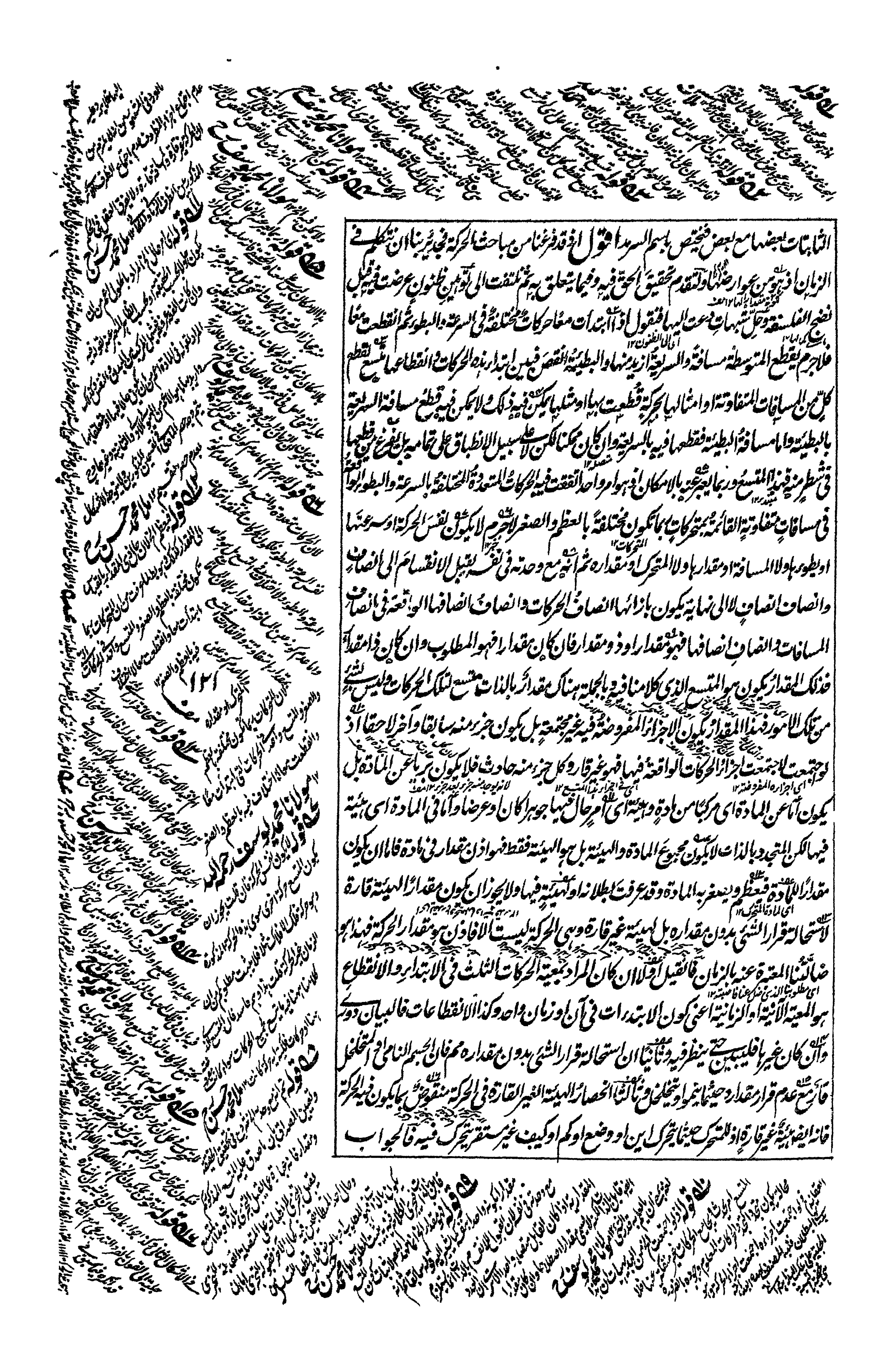
اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس معه هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان موضوعه بدن البناء على ان في ضعف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه للجزء وهو السطح وكذلك يقال ان السواد ينمو لكونه في الجسم النامي و البناء ينمو وليس الموضوع للنماء هو الجوهر ماخوذا مع البنائية

قلت الفصل واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية وح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع و بالجذب واما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة المصاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وح ابرائه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يستحكم القوة بعد يتدرك التسخين ما يفوت بالضعف بل يفي فاذا استرخت جدا لم يف التسخين بذلك على انه يضعف اي يضعف القوة والحك ان اشتد استعداد المرمي له ونذكر ههنا التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من مبدأ خارج ويكون لموضوعها ان تحرك بطبعه حركة غيرها فيدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي له ان لا يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك وان نريد ان لا يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبعية لكون الغاية فيها طبعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخين الماء وكمية كذبول المرضى و وضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول ان الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزاء اينه كما يلاقيه

سطح اليد او السفينة لم تتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة بتبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال
الشيخ واما المحمول فهو بالتحرك العرضي اشبه و آرى ان نحو الحجر و ربا الحبل كانه محمول و متحرك بالعرض و انما
القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس و
كالسهم المرمي و التحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع و جذب و الدحرجة تكون من سببين خارجين او تكون من
ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي و المدحرج
فالحق ان السبب فيها قوة يستفيضها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها و تلك القوة ميل يكون اشد و اضعف
و تثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك و ينخرق به و ذلك
لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها اذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر تدوم حركة
المرمي بدوامها و تنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي و اذ ليست طبيعية و لا ارادية فهي قسرية
مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده و الا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي و المخالفون منهم من توهم ان
الحركة و الاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدهما حركة و اعتماد و هو لا يرا يمنعون ان يعقب الحركة
سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة و هو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب
ان توجد الاولى مع الثانية و ان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى و ان كان السبب هو
الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة و لا مانع و ان انعدم كما انعدمت
الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها و منهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي و يلتئم هناك
التياما بالقوة و يضغط ما امامه الى قدام و هو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى
قدام عند الالتيام حتى يضغط ما امامه الى قدام و منهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء و المرمي لكن الهواء
اقبل للدفع فيتحرك اسرع و يحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قدما و السهم موضوع فيها فينجذب
معها و ليس ببعيد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انحطمت
اركانها و اندكت انوفها و الرعد يهد الابنية المشيدة و قلل الجبال و ربما يحتال لفتح القلاع المبنية على
القلل بتكثير البوقات و هو لا نزاع لهم في ذلك الشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان
الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد ما وقع
و وقعه فيها ما هو لو اعتد و ان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون حين تحرك المحرك الاول و تثبت بعده

بعده فيجب ان يقف السهم عند يد الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة
السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط
فانكان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون بعيد على قوته كان السهم اسبق من الهواء
وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم والاشياء التي اتفق حصولها فيه لضيق السهم
ترسب فيه ولا يحملها وما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر شبيهاً لا يحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة
المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة
من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد
بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد
سرعة والنخراقاً لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة
ليس باشد منه على فرض اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة
فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا ينفصل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكثر حجماً واضعف قواماً وما هو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة
وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة
على شيء واحد فانه يكون ح الحاك اسخن بطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك الفاشية
سخونته فيكون الطف واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء
سلسلة مدفوعة قداما ويكون كل جزء يفرض حاكاً بعينه لمحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه الاشتداد
على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات لها لكن تسخين
المستفاد من الحك لتلطيف الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما لم يسخن
القوة بعد يتدارك التسخين ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استحكمت جداً لم يف التسخين بذلك
لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخين ايضاً يضعف ح بضعف القوة والحك وان كان دوام الحك
على المرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخين ونذكر بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك
واختلف فيها اختلافاً يرجع الى التسمية فمنهم من يريد بها الحركة التي لا تكون عن مبدأ خارج ويكون لموضوعها
ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا يدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية

في ابدانها اذ لا بد لها ان تتحرك حركات طبيعية الى امكنتها التي تقتضيها على حسب التركيب فيخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد بها التي تصدر عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها ما يعينها ارادية فيخرج النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من يريد بها التي ان لا يتحرك بها اذا شاء فان اكتفي بذلك فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد آخر اعني وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم يدخل الفلكية **قلت الفصل** اذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معاً فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان يقطع فيه كل من مسافاتها المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد تتفق فيه الحركات المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات بها تكون مختلفة المقادير فلا يكون نفس الحركة او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات اذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا اجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه لا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل للهيئة فيها لا القارة والا قرت بدون مقدارها بل لغير قارة وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان والحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم ومتاخر لكن المتقدم والمتاخر في المسافة يجتمعان وينقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باتصاله مقدار للحركة فهو عادها عند انقسامها الى متقدم ومتاخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقعتين منها يكون قبلاً وبعداً بذواتها لا بقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد عنى ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كانا بالعكس او معا ومعية الزمانيات له هي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاهما واحدا اعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما فيه اولا اجزاؤه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات



الثابتات بعضها مع بعض فتختص باسم السرمد **اقول** الخ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير بنا ان نتكلم في
الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى توهين ظنون عرضت فيه قبل
نضج الفلسفة وحل شبهات وقعت اليها فنقول اذا ابتدأت معا حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا
فلا جرم يقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات والانقطاع عنها متسع لقطع
كل من المسافات المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة
بالبطيئة واما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل يفرغ من قطعها
في شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة
في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر لاجرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها
او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف
وانصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف
المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار
فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس شيئا
من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزء منه سابقا وآخر لاحقا اذ
لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون بريا عن المادة بل
يكون اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اي هيئة
فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون
مقدارا للمادة فيعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او لهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدارا لهيئة قارة
لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل لهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو
ضالتنا المعبرة عنه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع
هو المعية الآنية او الزمانية اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري
وان كان غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل
قار مع عدم قرار مقداره حينما ينمو او يتخلخل وثالثا انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة منقوض بما يكون فيه الحركة
فانه ايضا هيئة غير قارة اذ للمتحرك حينما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك فيه فالجواب

اما عن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصورها وكذا التصديق بجوازها فطري لامجال لان
يمتري فيه او يماري ومرجعهما وان كان ما ذكرت لكنه مع ذلك ربما يمتري او يماري في وجود الزمان
بغفول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما يبتني على تلك المعية لاسيما وهناك من يعترف بالآن
دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان هو
تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الاوهام سواء
كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكانها غنية عن تجشم الابانة والمنكرون
وان جحدوها فقد استيقنتها انفسهم وتقربها من حيث لا يدرون انهم حيث يقسمون الزمان الى الساعات
الايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها
للعدات وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سنلوح ذلك ان شاء الله تعالى نظر ادق
واما عن الثاني والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة
في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له
اجزاء فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد يعرض
لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا من مبدأ الى منتهى
فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدأ وآخر متاخرا يلي المنتهى فينقسم الحركة
ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة
يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة
متبادلة مع الاولى في المبدأ والمنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا
يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر
في المسافة يكون لهما من جهة ما بهما للحركة خاصة ليست لهما من جهة ما بهما للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية
متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة
يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة

١٢٢

متصلة وعدد لها اذا انقسمت الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا
بانقسام الزمان اليهما حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن والاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان
القبلية والبعدية اللتين يراد بهما ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور
الثابتة بشكل وجه اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما
هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يلحقه ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قبولهما فيه لاجل شيء
آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون قبول انه قبلية
وبعدية تفرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو اولا وبالذات لذلك الشيء فلا
محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار
المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى
الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية
للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو وان كان
متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن
ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء ثم اذا قاس العقل بمعونة الوهم لبعض الاجزاء والحدود الى
بعض صادف بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا
والبعد قبلا او المعية بينهما ووجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين هذين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع
اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فما به القبلية والبعدية في اجزاء الزمان
وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقع في الفلسفة
الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما
موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذلك موجود فيكونان معا حين
ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذاك من هذه الجهة انه بعد والقبلية تستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى
فما جاءت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية
معنى له ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات ذاك الى ذات هذا

وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقوم به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود

او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنتسب من الوجود والعدم

هو في الحالين وجود او عدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امرا الى وجود او عدم مقارن امرا

آخر فيكون الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود

وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى الزمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبة الى الزمان فيكون

قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرائم العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين

فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية و

البعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما

الحركة فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لها لذاتها

وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان

يكون هناك بعد بين المبدا والمنتهى قابل للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى

ويكون المتحرك على الوسط عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة

وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا

بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني

ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان

لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة

من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة وصارت به الحركة

متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال لا انه علة لكون الزمان متصلا

فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة

التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصورها الا متصلة قلت لعل القطن المتدبر فيما تلوناه يظهر له ان ليس هناك

حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد

راسا او بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح

مصطلح المحدثين بل انه اما عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين في تلك الطبيعة من حيث اختلاطها في
الوجود بالاتصال العرضي في محلها امر مثل المقدار لها او المتقدر بها هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما اخذ في كونها
غير متصلة في حد ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما
الاتصال الذي يعرضها بالذات هو الزمان فخارج عنها فمثال الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والامتداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني ومثل
الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخالطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط
الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها
بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اعني المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة
من جزئين موجودين الحركة التوسطية واتصال المسافة لا من حيث انه للمسافة بل من حيث انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي
لكون المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل نوع من الاجسام امر
قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا في
المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت لا امتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذي يتحدد في
المسافة المتصلة وزوال ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في الحد الآخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من جهة
الحركة وزوال ما كان في الحد الاول عند كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث انها وان كانت هوية شخصية لكنها ذات
مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى يكون المتحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد
بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في
الحدين وزوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل ابهامها وفعلية قوتها بالعرض واما
المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون
آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك ويزول
الاول عند كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعلية قوته
في ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر
بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان
هناك ملاء مقاوم في سهولة قبوله الانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك في قوامه يتعين لها في تلك المسافة

ان كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة وتارة يدور على قياس ما يجيء تحقيقه في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فاذا هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا يتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت مرتبة من الشدة والضعف في زمان معين بتعيين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم ولكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب ومما حيينا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو ان الزمان بحيث الامتداد الطولي المتقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى يكون كالسطح ولا لا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطاء منها في مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث مخالفة وتنوعا وتعددا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذا اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل الاخرى لم يختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة المتحركات لا في جهة طول الحركات بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور فيه عرض قسمة او لا قسمة بمعنى العدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زماني امتدادا زمانيا آخر كان الثاني عين الاول لا معه فالازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات

واما الحركات فربما يكون لها مع وتنضرب لذلك مثلاً فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فربما يعتبر فيه تمادٍ بان
احدهما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول و الآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة
الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون آ ب طولاً و ج د طولاً آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازياً
لهما واقعاً بينهما يكون طولاً ثالثاً بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات
مبتدئة من آ و ه و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و د الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة مختلطة من
القبيلتين كانت كلها في الطول الكل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يضرب مثلاً للزمان فعليك
بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت قد اتضح بذلك الحال
في امتناع المعية بين الازمنة مطلقاً لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء العرضية لحركة واحدة لكن
لا خفاء في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى
اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انه حركات
متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون بينها قبلية وبعدية
فكذلك في الحركات الواقعة فيها المشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم
هويتها لكن من جهة الازمنة المشخصة لها فقد عرفت ان الازمنة والامكنة عارضة للحركات خارجة عن
مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه فبان
فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان و بالعرض للحركة وكانك لاح لك ان التدرج الى التعرف
الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة
على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية
وان لهما معروضاً بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتاً فيكون لا محالة متغيراً وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون
متعلقاً بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لانه ان كان
امرٌ دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما
قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك فهما ملتصقان
وهو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام
ثم لعلك تحاول وعيت في القبلية والبعدية ودريت الحال في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية

شيئين بها غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اى كون الحركة فى زمان وفي معية شيئين
زمانيين هي ان متى احدهما عين متى الآخر اى كونهما فى زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان
خارج عن المعين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان فى زمان وقد علم انه لا ينبغي ان يتوهم
مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض هي كونهما فى زمان واحد ان
المعية مطلقا تساوق الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونهما فى زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما ان ما مع الحركة لا يجب ان يكون فيها بل انما يكون فى الزمان اولا اجزاؤه وحدوده وثانيا الحركات المنقضية
بها وثالثا المتحركات بها لانها الحركات فهي فى الحركة والحركة فى الزمان وكذا الحوادث بها لانها توقف على الحركات وتخصص
بالازمنة والآنات كون اجزاء الزمان وحدوده فيه كون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة فى الخط فيه وكون حركة
الفلك الاقصى فيه كون المعروض فى العارض على ما سيلوح لك وكون ساير الحركات والمتحركات والحوادث
فيه كون الاجسام فى الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست في
الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه ولم يتحقق لك ان لها امتدادا فى الوجود
واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب ولو كان لها
امتداد كانت زمانيات واعني بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيأتها الثابتة ولو كان لها اللاامتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انما نعني ان الثابت من كل وجه اذا قيس مع اى من
الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللاانطباق والامور الدفعية
وجد له مع اى من هذه الامور احدثه معية ومشاركة فى الوجود فى الواقع فالمنسوب فى هذه النسبة برى من المتى
من استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس
الزمان او جزء منه او حد فيه وهي وان لم تكن برية من الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها برية من المتى بل كانها
متى الامور التي لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها ان اخذت من هذه الحيثية فلا يضام
ذلك كونها مشاركة للثابتات البرية من المتى فى الوجود فى الواقع فان الوجود فى زمان او آن نحو من انحاء الوجود
فى الواقع كما ان الوجود فى السوق او المسجد وجود فى الواقع وللموجود فيهما مشاركة مع الموجود المتعالى عن المكان
والحال فى هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله او شطره او حدا فيه او كان

اوكان هو الزمانيات باجمعها فيها كلاً او بعضاً فان هذه الامور وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض اما معية
زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كما ان المكان مع اجزائه وحدوده والمتمكنات
كلها او بعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية
في المعية لما هو متعال عن المكان وقد يهدي الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معية سبحانه بقوله تعالى وهو
معكم اينما كنتم فافاد عموم المتزمنات والمتمكنات اصالة او الازمنة والامكنة تبعاً لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة
والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاستنشاق به في عدم الاختلاف بحسب
الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى سرمدية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعني به امر زائد على الواقع والوجود
فيه نسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني
بالدهر الا الحاق الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوجود
واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية
متجدد ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقاً في سنخ النسبة فلذلك بما يلحق
الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين
القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا
فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى
قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم
ان حدوث الزمان انما هو بالابداع والتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا
نهاية يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية
للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية
اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يمكن ايضاً ان يكون المعروض بالذات لقبلية
العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا البعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون
المعروض لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

الزمان عدمه السابق او اللاحق والشيء المقارن عدمه صرف ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تثبتك في هذا الاصل على نمط اليقين بحيث لا تتخرج عنك الشبهات الدائرة على السنة المتشوشة المتخذ لقين واعلم ان بعض حثرة اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة اراضي الحقيقة وتوسطه في سباحة يم الحكمة وتوجهه في اعماق تيه الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة اذ بلغ رقية الما لحماية دمار الظاهر من الدين والذب عن حمى ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات فحسب بل حدوثا احسن من ذلك مصداقا لسلب الوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب فلم ترخصه بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة التي هو مارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك والابداعيات مما هو في قوة ذلك فظاهر الاول انه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور فابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وقنن في ذلك القوانين الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد عن الاجتماع انما يكون لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان في ذلك بحيث تتخلل بينهما ممتدة بالذات او لا ممتدة بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده استقرارا زمانيا بل دهريا والا لزم من سبق العدم على الوجود امتداد يا باه طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه من حيث هو دهري ولا من جهة السبق لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق به في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فيناقض الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان [illegible] في اجزائه وحدوده فوجود الشيء في جزء او حد منه دون آخر فبالوجود في [illegible] ان لا يبطل [illegible] في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما يثبت استمراره وذلك لحصول [illegible] مكانيين في زمان واحد وكذلك يكون للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه ثم يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري

١٣٢

الدہری ان ترتب قبلیتان و بعدیتان متعاقبۃ الحصول و انما یتالی ذلک فی السبق الزمانی و یتضح ذلک من سبیلین احدہما النظر فی طباع الدہر اذ لیس فیہ امتداد و ثانیہما لحاظ طباع السبق الدہری مع عزل النظر عما یاباہ طباع الدہر فان مقتضی ہذا السبق انہ کان المسبوق معدوما عدما صرفا لا یوصف باستمرار و تقدم مع وجود السابق وجودا کذلک فکان الصادق قضیتان دہریتان سالبۃ و موجبۃ فوجد المسبوق بکذب السالبۃ و صدق الایجاب علیہما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا علی ب فذلک السبق و ہو علی ج کذلک کانا معدومین معا مع وجود آ ثم اذا وجد ب و ج بعد معدومیۃ لم یقع تعدد فی عدم ج و وجود آ جمیعا فاذن یکون سبق آ علی ج بحسب استمرار الوجود و تمادی العدم بحسب ستنجیہما ومن ہہنا یستبین انہ لا یصح فی الدہر عدم بعد الوجود و الا لزم اما الحدوث والامتداد او کون عدمہ الطاری بعینہ ہو العدم السابق المغایر الا بحسب الاستیعاب الزمانیۃ و ان لم تبق فی زمان لاحق فلا تنعدم عن الدہر اذ الانعدام عن الدہر انما یکون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لکن وجودہ فی زمان وجد فیہ لا یرتفع و الا لصدق النقیضان و انعدامہ فی زمان لاحق لا یرفع وجودہ فی الزمان السابق کما عرفت فاذا ہو موجود فی الزمان السابق و ذلک ہو وجود نحو من انحاء الوجود فی الدہر اذ الزمان و ما فیہ بنقیرہ و قطمیرہ فی الدہر فاذا ہو موجود فی الدہر فان توہم انہ کما یلزم الامتداد فی قبلیتین کذلک یلزم فی قبلیۃ واحدۃ فان آ وجد مع عدم ب ثم انحفظ وجودہ مع وجودہ لزم الامتداد فی وجودہ و ان لم یلزم فی عدم ب و لا فی وجودہ یدفع بانہ لیس وجود آ فی حدین انما یوجد ب فی الاخیر منہما فیکون القبلیۃ فی الاول و المعیۃ فی الاخیر کما ہو سنۃ القبلیۃ و البعدیۃ الزمانیتین بل المعیۃ تقع فی حیز القبلیۃ کما عرفت و لیس العدم شیئا یعتبر المعیۃ بالقیاس الیہ فہو انتفاء شیئ لا شیئ یعبر عنہ بالانتفاء و لذلک لا یصح الحکم علیہ بامتناع الوجود بل انما یوجد مفہومہ متمثلا فی الذہن و ہو لیس نفس حقیقۃ العدم بل مفہوم یضع الذہن انہ عنوان لتلک الحقیقۃ الباطلۃ فیعقد الحکم علیہ بالامتناع مثلا علی سبیل التقدیر ثم ہذہ القبلیۃ من صفات الجاعل و لیس للعقول المفارقۃ سبیل الی اکتناہہا فضلا عن الاذہان البشریۃ لکن البرہان یوجب ان ہناک تقدما سرمدیا مجہول الکنہ و ذلک لان الحادث الیومی متخلف فی الوجود عنہ سبحانہ فیکون ہناک قبلیۃ لا تجامع البعدیۃ و لیست زمانیۃ فانہا انما تکون بالذات للزمان و بالعرض للزمانیات و الواجب تعالی متعال عن ذلک و الامر فی ہذہ القبلیۃ علی قیاس ما عرفت فی المعیۃ و لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالی کان لہ علیہا عن آخرہا قبلیۃ غیر متقدرۃ و الکل فی ذلک سواسیۃ فقبلیتہ سبحانہ علی آدم علیہ السلام کقبلیتہ علی محمد صلعم من غیر

تعاقب في ترتيبه فالفلاسفة لا ينكرون ايضاً هذه القبلية لكنهم لا يشترطون كون المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البريئة عن الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان في وعاء الدهر ليس الا ان كان بعضها متقرراً غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقاً به كان الواجب مع المتقرر وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا ابدعه سبحانه صار معه ايضاً اذ اوجد فقد تحققت المعية الاولى في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معها فيه فلزم حصول امتداد في الدهر وعروض نسبة متقدرة امتدادية للواجب تعالى فتعين انما هو بان يكون كل من الممكنات متقررة وهو بعد البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلماته التي نقلها مع الاطناب وتجد لها مع الاسهاب تقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا تعقل الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلاً لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان فسلب صادق سلباً ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة حدين فان رفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فالست ممن يتخلص وينكل عن الحق خوفاً من لومة لائم مشنع بيده ثم ترويج زيوفه بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتاتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحاظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجرداً عن لحاظ الزمان متخلياً عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاماً مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك فليس كلما فرض العقل مجرداً عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت ريح الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا محصل فانه اذا كان الدهر خارجاً عن الامتداد واللاامتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان محيط به ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بدلاً عنه في جزء واحد آخر منه لا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضاً الا بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم محفوظاً وجوده مع وجوده من ان العدم ليس شيئاً يعتبر المعية بالقياس اليه فيتجه المواخذة

المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ثم لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه وعدم التناهيها مع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث دهرية عنده بالقبلية على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده نقول لا حاجة بنا الى التناهي في القبلية فانك ان وصفت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن في ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنههما وان لم تنفع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولا ح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد اولا ان يكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل للاول فتقدم للشيء الاول على الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو ومعا فبقي زيد وفني عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشيء ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم من احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنتهما الزمانيين بكون احدهما بذاته متقدما والآخر متاخرا بل الامر لا يعلمه الا الله فقط او هذا الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك

١٣٣

الامر ويكون الامتياز بين العدمين الا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشيء في
وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا
وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انعدامه وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق
والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان ووجوده في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور
الا بتصور سلب الوجود راسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان
اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان ووجوده في وعاء
الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان
وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلا مما في الزمان مع الزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده
عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل وقع احدهما
موقع الآخر فلينعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع وجود
الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بارتفاعه مع زمانه
عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق على انبتات
تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما تشبثه بانه لو كان
بعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة بقبلية ولا شك ان معيته تعالى
للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر فمبني
على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن
ان نصدق بها ودعواه الضرورة مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما نحكم بالقبلية للواجب
تعالى على الحادث اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والفطرة
لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني عن اعتيالات الوهم قطعا عنده فليكن الاول كذلك ثم انه
قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده
في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر
ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض
الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون

لا يكون بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان
هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في زمان قبل الحدوث
بعث فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث وجد في وعاء الدهر
وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا الكلام وهو في غاية السقوط لانا سلمنا
ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد
فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشئ الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك
ان له عدما في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده
المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور في الزمان مسبوقية
بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور
حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب بعد اتصاله من جهة آن الطلوع بزمان
غير متناه في الجانب الآخر وله قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
معه بل يكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض لعدم
اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب
سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني هذا واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود
فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة
والآنات متخصصة بها لا في زمان قبل ما هي متخصصة به او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في
الدهر اذ يكفي في كون الشئ الزماني موجودا في الواقع وجوده في زمان ما ولا يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان
بل انما يكون الشئ الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في
زمان اصلا واستوضح ذلك بلحاظ وجود الشئ المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون
معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شئ من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني
ووجوده الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية
لكن وجوده في زمان وجوده وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شئ من عدميه عدما مطلقا فيه
واما ما ينطق به كلام هذا الخبير البصير من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية

قبلية ودهرية فلنقص عليك حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك
اثبتوا المعية الدهرية ولا شك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم
امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب الباقر
النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل
بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي
مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه ولا ارتياب لمحصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون
لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس
المبدأ عن شوب التعلق بالزمان ليس ممن يخفى ذلك عليهم وتنصيصاتهم في ذلك اكثر من ان تحصى
فاذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لكنهم حين حاولوا
الفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني على وجه يشمل النوعين اي الزماني
والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما بحسبه يجب ان يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة
ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان
ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تجشم من قبلهم الا ان هذا
الاهمال منهم ليس على سنة المحصلين فان تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام
لا يسوغ اسقاطهما عن اللحظ وعدّ المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم
وذلك لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل
معية في ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السلب الساذج اليس
المعية بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن
خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم
يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن
جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك اما ان يكون وعاء الدهر فارغا
عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم

ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن و البعدية عنه ولا يتصور القبلية على الدهر
ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء حدود قبلية وبعدية والدهر هو الواقع ولا يتصور
له قبل ولا بعد وكانك قد لاح لك ان ما نسب هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنه بهم واحسانه اليهم
من عدم ذهولهم عن القبلية الدهرية لم يبرز منه فاما ما تجشم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكر في ذلك من انهم انما
عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد فحق لكن لما لا يتصورونه الا في الزمان عندهم ولذلك
تراهم تارة يوضحون مطلق هذه القبلية والبعدية انية الزمان فان معروضهما بالذات هو الزمان واخرى يستدلون
به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان فهذا
النحرير الهمام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البارع الفائق الشديد
بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وصنعة الصناعة مواضع النقب في اكثر اصول العلم
الاعلى لا اراه الا في هذه المسألة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى تسمى حكمته يمانية ايمانية
نضيجة سوية نقية وفلسفتهم اليونانية نيئة زائغة تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا اقصى امد الاطراء والاعجاب
بنفسه ويرفل ويختال بالغا منتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه لا السفسطة زخرفت وبهرجت
بالتشدق ومغلطة انفقت وروجت بالتحذلق فانقلت فما يصنع المؤمنون من اهل الفلسفة بما ورد في الصحف المنزلة
من سماء القدس مع الروح الامين وروي عن المبلغين بانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت
الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم بزره وبره وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل
عليه المعلم الثاني في كتاب الجمع بين الرأيين ما روي عن مثل افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى
ان الممكنات في حد ذواتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود
عنها ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل معنى اغمض من ذلك
وهو انه لولا انبسط القيوم القديم بالذات النوري مد الظل لم يكن هناك سوى ذاته الحقة ذات فضلا عن ان
يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من استاثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه محفوف في حد ذاته بالهلاك
والبطلان فكان الله ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان وبل هذا الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من
البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فما يكون متعاليا عن مظنة الزمان كالعقول النورية يكون
البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع النفوس والعقول فتسمية سبحانه بالباقي و

بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطر العامية واما
بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك تابث الحقيقة بعدم استيحاش المدارك العالية الخاصة لعدم
التباس الامر على الذين هم للحقائق مستفهمون وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا وامثاله
مما يستأنس به فيما ذكر اليس تتوحش طبائع الجمهور ونفار صدور وتحيش نفوسهم حذاء ما من سلب البقاء عنه
سبحانه اكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان الفطرة المنفطمة عن لبان الطبيعة
تستنبئ سلب البقاء وتعده عين التقديس كذلك لعلها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك
آثار الجود عنه سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذ لم يكن للقرائح المرتاضة بالنظم
الكلامي سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسة
في العرف العامي ولم تترقب من هو لا تلقن الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا جرم
وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة ما يشير له فطرهم ويترقى منه الخاصة الى ما يبلغ اليه بصرهم اما قرع
سمعك ان معاشر الانبياء امروا بان يكلموا الناس على قدر عقولهم ولعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث الدهري ايضا
بل كان المتكلمين المتخيلين لامتداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمرار في وجود الواجب
سبحانه لا محيص لهم ايضا عن ارتكاب تأويل في اكثر ما ورد في ذلك **قلت** واذ الزمان متصل فله فصل
متوهم يسمى الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شيء فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل
بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون للعدم اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه
السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه وفي كل آن ايفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة
بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة وكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت
ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لانفراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث
انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل
وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه
والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل مع فاصلة بالفعل غير واصلة
وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان
متناهيين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل فلان
الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا لكان هناك واصلات لا تتناهى بالفعل واما من حيث
انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال في الاعيان بل تهيا بالقوة القريبة لان
يفرض الذهن فيه انقساما او انتهاء بشطر وذلك باعتبار امور دفعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او
مفروضة للمسافة نحو مبدأ الطلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في
اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الآخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل
بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه
اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن يليه فيلزم التتالي
او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما ما يقال من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم امتداده
في الآن وان كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن
ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا
دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك
الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه
لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون
ذلك الآن ثانيا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان ويكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي
آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في
آن وان لم يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في مزالق
ويمنعك عن التورط في مضائق اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلاثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة
سواء لم يمكن بقاؤه بالنظر الى نفس ماهيته كالآن او امكن لكن لم يبق كموافاة الحدود المفروضة في
مسافة يمكن انقطاع الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمسامتة

قوله نفس اطراف الخط اي كما ان النقطة نفس طرف الخط والخط نفس طرف السطح والسطح نفس طرف الجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان [illegible]

قوله [illegible] ولا يمكن ان يطرء [illegible]

قوله [illegible] محمد اسعد

قوله [illegible] عبد الله

قوله ولنتلو عليك تفصيلا [illegible]

خط مفروض الحركة لنقطة نقطة مع خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمسامتة وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن في ذلك لا يتصور زمانا ولا يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة سيقطع الحركة عند مسامتتها والثاني ان يكون على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرفها او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيها او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على حد التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق في زمان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتداء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثها على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان منقطع من جهة البداية من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة خط مفروض الحركة مع خط آخر كان هو ازيد له المسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان في ذلك الآن آخر آنات عدم السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن وضع لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا كما يختلف الحوادث في اول الوجود يختلف الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدما والآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول اوله هو آخرها ان اردت بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها فيها او تدريجيا على سبيل التصرم او لا عليه او لا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها

١٤١

منها وما ينطبق عليها كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلك فان كان والدفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانما تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد لا ينفصل عنهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية وان لم تكن منطبقة عليها ومسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات اصلا لا يكون له آخر آن العدم السابق وما يكون وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من عدمه ايضا آخر آن بل للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجوده آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فلا يمكن هناك هذا التفصيل على ما ذكر واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان راسم له فكما ان طرف المنتقل ويعبر عن نقطة كرأس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة بل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان وللحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيهما واصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا ابطلت النقطة التي فرضناها مبدأ للخط فكيف يبقى الخط الذي هي مبدأه لكن هذا يسهل تصور تحرك فيه ثم المنتقل اذ هو بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة فالذي له بازائه ليس نحو المسافة فقد

حلف شيئاً منه ولم ينل شيئاً بعد ولا الحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر البعد ولا الآن فقد
سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بإزائه من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين
المبدأ والمنتهى ومن الزمان أيضاً امر غير منقسم وكما ان كلاً من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث
انتقل كأنه شيء ممتد من المبدأ في المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل
الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا خفاء في ان المنتقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته
لانه انما يكون حداً من جهة وجوده في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى
التوسط باقية ذاتها بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحد
ان ما بإزائه من الزمان أيضاً امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان
لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه
حد بينهما فكيف يبقى منتقلاً فيصير حداً بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلاً مشتركاً
محله الزمان اما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زماناً فصار
حداً لذلك الزمان متعالياً عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بها انتهى قلت
الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون بتفريط وافراط فالمفرطون فمنهم من نفاه ليسا المثل ما مر في الحركة
مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الذهن ولم يدر انه ليس من مخترعات المعلومات من حيث وجودها
في الاذهان فقط ولا سلباً او اضافة لم يكن ثبوته في الذهن بل لا في الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم
لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقداراً يسعها ومنهم من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع
ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب اوقاتاً للثواني كولادة وممات وانما تعيين
الاوقات تعيين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا رتبت اوقات كان المجموع زماناً
ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما في امر لو لم يشتركا فيه كانا
قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجباً لامتناع العدم عليه لذاته ولامكان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية
عنه ولا يكونان الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاقب مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم كما
هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك كذا في زمان ثم لم يدر انه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني
على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان

له قوله فان شيء من ان يعني المقصود انه لا يمكن ان يوجد في الزمان شيء راسم بإزاء الحركة بمعنى التوسط وان لم يوجد بإزائه شيء يحال بل الغرض انه ان وجد شيء بإزائها فهو امر بسيط يقال له الآن السيال وحاله كذا وكذا كما يومي اليه كلام الشيخ في الشفاء ۱۲ منه

١٤٢

بعضهم من ان يذهب الفلاسفة انه من الزمان الموجود هو الآن السيال ۱۲ بإزاء الحركة التوسطية من الامر الممتد دون الامر الباقي فقد عرفت ان المصنف انه وجد ۱۲ ملا محمد

الزمان هو المنقسم اليها الذاتية لا مطلقا ومنهم من خص الفلكية او دورة منها وتفصيهم ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء دون الزمان مع انه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تفريطا وافراطا ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا بالاختراع والتمحل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان لكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آية امور حاوية اختيرت لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع اوقات فالذين منهم ان يكون للزمان وجود وتمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التتالي وهم يمنعونه واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتحدد بآن وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لابد للحركة من زمان وهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها من حيث ان محركها بحيث لا تحرك الا ان تحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى ولم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية زمانية وجمعها الى المعين يجمعهما زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه يجمعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل ونعدم كل بمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا ان يكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن الا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان يتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها من زمان يتعلق بها ويقوم بها فيما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والموازاة كما يقدر شيئا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان فرض الزمان

١٤٣

يجب ان تتعلق الطبيعة بالحركة الا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها زمان فربما يتعلق ذات الشي بالطبيعة ثم قد يخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشي كما ان ذات اللون تتعلق بالطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون وبعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة في الكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكا قد عرفت ذلك ايضا فانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث ما لم يكن بان لا يكون ثابتا لم يكن حركة وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحدد جهاتها للاجسام الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمباينات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي وللكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فانما علة الزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتخصص بالفلكية وحقيق ان يكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير القبة اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا يكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك فالذين جعلوا الزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للشكوك التي اوردنا التقصي عنها مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مستندا الا القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان وللاثبات دلالة على وجود الامر وان لم يكن له دلالة على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة وليس لهذا الوجود سبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى اختراع الذهن وتصوره هذه الحال وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل اما اذا اوجبت معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت

١٤٥

تصورت الوضع والحمل ولم تتصور شيئاً منه مما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية والتحتية
وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان واما ما لا يكون
اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن بمجرد توهم واختراع منه ومن
البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم تتصور
شيئا لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس ايضا من الاضافات والسلوب فلا جرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان ومع
ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي محصلة الوجود اي ليس لها
اجزاء متمانعة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون لا محالة في آن ومنها ما يكون اجزاؤه متمانعة عن
الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من
الحركة من هذه الجهة قال الشيخ يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود امور بالقياس
الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار للحركة
عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم ان للحركة ضعفا من وجه آخر يسري منها الى الزمان وهو ان
فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المتحرك بها بالقوة من جهة انه قد بقي له
منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال تحصله بها ولم يحصل بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة الفعلية
والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة ففصلها الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون
من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما تكون بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى ثم كما ان القوة في الهيولى اقوى من
الحركة اذ قوتها في نفس شيئيتها والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في
الهيولى اقوى من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهيولى هي فعلية وجودها لذاتها والذين
جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا لما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها الشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا
رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين
مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس
بعد طلوعين فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدلا له الا
ان طلوع الشمس وما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيما اسلفناه غنى عن المسافة
مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام معه وهذه المعية بانها

القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية وانما صارا معين باشتراكهما في امر لولم يشترك فيه
كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو الزمان واما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه منهم من بالغ
في التعلية وجعله واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم
من جعله حركة الفلك خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الوهم
الظاهر ان الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية
فيلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يتيح بهتهم
انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا لا اعني اذا فرض
عدمه تارة مع وجوده اخرى واما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته
هو نحو العدم المتعاقب مع الوجود لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب يمتنع عليه مطلق العدم
لا نحو منه دون نحو وقد عرفت ان الزمان في ازل رطب الوجود فكيف يكون في اعلا او مما يليق ان
نسطر ويذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم يكن
علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان اذ لم يشعروا بما يقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان و
ان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد خفي العلة في الاكثر
يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك
ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والاهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني
قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين عموا ان الفلك هو الزمان قالوا
كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك فانه استنتاج من موجبتين في الشكل
الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه
انه الحركة مطلقا فقالوا الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة
هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض
ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة
ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خص الحركة التي هي الزمان
بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة قلت الفصل الجيد

الجهة ربما تضاف الى الجسم و الابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على جهتها
والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة
والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط
والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويحتمل ان يكون ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد
من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة وبالفعل فلا يستريد من النهاية على جزء
وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل ويتنهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني والمفروضة
في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل المشهور على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد لكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يكون نهاياتهما البعيدة المنقطعة حد
في القوة واما ما لهما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كما لمحيط الجسم البيضي واكثر كما لمحيط الجسم
الاهليلجي او خط كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من
ثلثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر
بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة ولا اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امر اعامي
وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار ما بين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما او لا
وقياس ساير الاجسام عليهما ثانيا وسمي الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا او خاصي وهو ان لكل
بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على
ثلثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم الست بالاعتبار العامي متعين في الحيوان طبعا
ولا يتبدل وفي ساير الاجسام متعين بالفرض فيتبدل وبالاعتبار الخاصي تعين الكل في الكل بالفرض
ويتبدل بتبدله لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم والظهر والبطن كيفما
كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وما يتحدد ان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف
باختلاف الطبع في الناس وساير الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها البتة يكون به الراس مع الظهر والا
فوقا وما يقابلهما تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست

يتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه فيهما مايلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا اعتبرت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان مايلي الاولى فوقا ومايلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان مايلي الفوق قبل هو مايلي الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان احد في الحجرة كان سقفها فوقه واذا اصعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان تنتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع رؤس الناس وظهور الحيوانات وفروع اغصان الاشجار والآخر يقابله وربما يضاف الجهة الى الاشارة ويراد منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهى اعتبرت الست تارة بالقياس الى المشير فيكون مايلي نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهاياته وبالجملة فتذكر حال الفوق والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لابد لها من نهايتين بالفعل وتكون على جهات شتى وما بالطبع منها مايلي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول والقرب فلا جهات ان هذين الجهتين لابد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلينظر فيه اقول للجهة اضافات فتضاف الى الجسم وساير الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وساير الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد المضاف اليه واخرى على مايلي نهايته وهي بمعنى مايلي النهاية يكون على حسبها بمعنى النهاية فان مايلي النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان من جهة دون جهة فالخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لهما من جهة ما هما ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتصل المبدأ والمنتهى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان يتصل اوله وآخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولانحنائه فيهما لا نهاية له بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فيجب انتهاؤه بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا ضرورة امكان تخيل البعد المستقيم فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد المستقيم لا يقتضي تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد

۱۴۳

لو كان البعد بالفعل وما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل
ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب انتهاء الجسم بالفعل ثم لا يلزم ان يكون نهايات
الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل والمقدار واما
التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن يتبدل نهاياته بتبدل الشكل كالخط والسطح اذ هما
مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله واما الخط فلا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه
بعينه اللهم الا ان يعض السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تأمل و ديمن في الجهتين واعلم انه قد اشتهر ان للخط
جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا انما يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة
والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح لو اريد بالجهة ما يعم
النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة وايضا منه ما له نهاية
واحدة فقط كمحيط السطح البيضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في
الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر ثم انه اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز
ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لا انا نقول انما يتكثر
النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان مع انقسامه وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم
يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا في الخط واما
المشهور واما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح فانه اذا ابدى لتصحيحه من تخصيص يكفي في ذلك
تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان لا يصار الى التخصيص بغير
ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط انما هو المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل على الثاني فلتعارض الوجهين
تردد المحمل بين الامرين ثم انما تبادر المستقيم لاعتنائهم بالاستقامة والفهم بها وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان
السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة مهما تيسر وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما والامسح الا على
الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الانسان واكثر الاشجار واما في السطح
والجسم فلا يصح المشهور فانهما وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يتعين فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد
ولكل من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات تضعف الامتدادات وكل نهايتا امتداد

كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة انقطاع حد في القوة واما ما لها بالفعل فان النهاية للسطح اذا انتهى بالفعل
قد تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة
او اكثر حيث ما تقوم من الاضلاع بالغة ما بلغت في ذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط به
الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمغنى من سطح المخروط المستدير وكذا نهاية الجسم مطلقا سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر
بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قاطبة وكان بسبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم بين عامي وخاصي
اما العامي فهو في السطح باعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح للبنيات والابنية والاقبية والبسط والاردية
والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة بسبب اعتبار ستة حدود متعينة بالطبع في الانسان
وساير الحيوان اولا وقياس ساير الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال
واما في ساير الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما
ويفرض بين كل حدين متقاطعين امتداد ويسمى الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق والتحت اعتبار زائد على
ما يأتي واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد لا
لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتوازية المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
في الابعاد ليس مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين
في الانسان وساير الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي ساير الاجسام تتعين بالفرض ويتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصي تعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض ويتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف
واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب
الذي يقتضي الطبع قوته من الجهتين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبيعي لعارض اما في اصل
الخلقة او بعده لم تتحول اليمين والشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين
المتعينتين بالطبع حتى لا يتبدل اذ ليس للراس والقدم في الانسان كيف ما كانا ولا الظهر والبطن في ساير الحيوان
كيف ما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعكس واذا استلقى او اضطجع
اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف واليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بملاحظة
وضع لما اضيفا اليه والامر الذي يتحد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر

غير مختلف باختلاف ما اضيفا اليه فلا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما اصلا ثم الطبع في الناس
وسائر الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا لهذه الاجسام الى المحدد تحصل جهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع الراس في
الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن والاصول تحتا فهما تحددان
بالطبع قطعا لكن النهايتين بهذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل تحدد آخرين اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها
ما يلي النهايات فالاربع الباقية اعني ما سوى الفوق والتحت تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان يتبدل وضعه
فان المتوجه الى المشرق مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل
وضع المضاف اليه فهما بهذا المعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي
الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح تصير فوقا
بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما يلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما يلي الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون
فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقات وتحتات اضافية
اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض فان الابدان تنتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته و
لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو
الفوق رؤس الناس وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخرى ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما تتعين نهايتا الجسم للفوقية
والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند التحقيق باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين
بالنسبة الى الجسم المضاف اليه ولذلك قد ربما تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين
وان جاز ان يقال ان تعينهما بتعين النهايتين في الجسم المضاف اليه والقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر
في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين ثم اذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا
الى موجود متحيز فان كان تحيزه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير
الى المشار اليه فلا يكون جسما بل حد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت ست في المشهور لكن باعتبارها تارة
بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي ما يلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات
نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكر ههنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها
ما منه واليه ولا يكون الجهة الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت

الحركة في مسافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين بالفعل فيكونان هما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة
تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع فمنها انما هي الى الفوق و التحت طالبة للوصول
كحركة النار مثلا والارض وللقرب كحركة الهواء والماء فلاح لك وجوب تحدد هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى
من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى ما يلي النهايات و النظر في جهات الاشارة
والنظر في جهات الحركة المستقيمة التي لا بد لها من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه قلت انفصل في
انه يجب ان يكون هناك جسم كري البعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة و الخرق مجوف غير كائن ولا فاسد
ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان جسمين متمايزين بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احدهما كانت مع الحركة
والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى و حركة واشارة من سمتها ولا تكون في خلاء غير منقطع ولا ملاء غير
الامتداد على بساطته لا الى نهاية تتحدد لحد يكون جهتها المخالفة بالطبع بين الحد المفروضة فيما هي بين تينك الجهتين
فتحددهما انما هو عند ما يتناه ثم الي ما تي في ذلك الخلاف لا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء ولا ملاء وبين مركزه
اذ كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ثم اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت
المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد للمركز تحدد ايضا
به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط و يمتنع على المحدد الحركة
المستقيمة والانجاز مفارقة لحيزه الطبيعي و عوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى
اخرى فالجهتان متحددتان اليه فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة
الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين لا بحركة على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين
مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون مع الفساد والا
فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة فيكون جهتا
حركتهما متحددتين لا بهما ولا بالكائنة لو في حيز غريب طالبة للطبيعي وجهتا حركتهما متحددتان لا بها ولا بالفاسدة
فيجب ان لا ينتظم من اجسام والا تماثلا في السطح المحيط ان كان واحد بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت
على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري الا بالاجاز عودها اليه بالحركة المستقيمة فيه ايضا تكثر هنا امكان بالبعد فبالانفصال
عرض بالمادة لبعد تلبسها بصورة اياية فيكون قابلة للخرق وغيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة
المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة اقول قد لاح في الفصل السابق

١٥٣

السابق ان الجهة بای معنی اخذت لها حدود ونهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان
بالطبع ومن البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من ايتهما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة
على اقرب السموت الى ايتهما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل شيئا من احكام
المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء ووجوب تناهي
الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يجب فيه مع
قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء
غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما
لا يخالف بعضها بعضا بالطبع بخلاف هاتين الجهتين لا يقال ان لا حصر فليتحددا في خلاء متناه او ملاء مركب
غير متناه لانا نقول الخلاء لو تناهى فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وسنبين انه يجب احاطته بالتحدد
الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي انما يتحدد فيه حدا او حدود باعتبار انتهاء البسيط منه باخر فيكون
المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في
الغاية بحيث يكون القرب من ايتهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة
واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط الكرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما متجانسين كسطحين
او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او كخط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين وكان يكونا
حدين لجسم واحد او لجسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وكذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مثلا محيطا
بالآخر او غير محيط اما مقاطعا او موازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى
هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج
لامكنت الحركة او الاشارة على اقرب السموت الى المحيط من جهة مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج فلا يكون
هذه الحركة او الاشارة من سمت المركز نقول الماتين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة
بملاء وكل محيط دائرة يمكن ان يوجد حد فارج عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وما يتوهم
من ان الشكل البيضي والعدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب
بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية

فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحددت جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء المكان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ما بالبعد في السمت الذي انقطع فيه دون الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك آنفا الرابع انه يجب ان يكون محددا لجهتين هو المحدد لا الاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم ظاهر الا ان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد بمحيطه يتحدد به مركزه وجهة المركز فان كان جهة المحيط هي سطح المحدد وجهة المركز تحددت به الا فالمحدد بجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد بجهة المركز فيكفي المحيط في تحديد الجهتين ويلغو المحاط ويتبين بهذه الاحكام انه لو كان هناك خلاء كما ظننا وعند ملاء لا يمكن احتاقه التحدد بل التحدد لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يتحدد الجهتين معا بواحد منهما ولا وجد بعد خارج عنهما ولا اتحد واحد منهما باحدهما والاخرى بالآخر لوجب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء بعد ان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب اذ لو كان محاطا بملاء آخر يجب ان ينتهي لا الى ملاء لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقة لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد ولها قابلا السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقال يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما تحيط بالاخرى فيتحرك احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او يتوافقان في الحركة المستديرة ويتخالفان في جهتها يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط ويلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون مجوفا اما اولا فلان بين الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد ولها مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين بالطبع وكون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يتأت بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه الكون والفساد والا لكانت هناك صورة

صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن في الفاسد او واحد منهما لو كان محددا فالصورة الكائنة اما ان
تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب ولا يكون لجسم حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة
للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة
ولا بالكائنة لتقدمهما عليها واما ان تكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة ويكون
جهتا حركتها الطبيعيتين متحددتين لا بها لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شيء
من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا
مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب
الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع البصرة من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فهي اما في
السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة
او منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح واحد كري
او لا تكون كذلك فحالا يكون على الشكل الطبيعي تجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط
اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض
المادة والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة
للخرق وان كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل ايضا لان كلا منها
ان كان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل الجسم يكون بالقرب من بعض
الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة
هف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** في قوى
الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة الحركة الجسم بسيطا او مركبا والمركب
يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون المقومة لمادته اكثر من
واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى الجنسي
والاخرى كالفصلي والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها
بتقويم الاخرى وان لم تستقل فمن حيث انهما مع تحصلها لم تحصل المادة بحلولها فيها يكون المادة محصلة
قبلها والا تحصلت بها ومن حيث دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف فتعين ان يصدر عن الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من جهتها وانفعالية من جهة المادة او قوة منها من
حيث هي في اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد
انما يصدر عن قوة واحدة وحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها
الطبيعية بسيطة فكذلك الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة
ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها ولن تساوت
فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تتحرك على خلاف قوى البسائط فاجزاؤها
لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية والحركات
البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها وعدم تعينها طريقا الى نهايتها ولا
كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس قد تكون حول الوسط والمستقيمة جنسان من
الوسط اما بالغة الغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس البسائط من الاجسام
ثلاثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف والخفة والثقل
ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه ولو بالقوة لم يخل عنهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل
بالفعل فيخلو عنهما عند الكون في حيزه الطبيعي اقول الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منهما اما ان
يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير فائدة في ابطال الثالث منها اي ما يكون مركبا من
اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية
فيكون صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة اولا
ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلاثة اقسام
والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لا شك انه لا يكون كله من القوى اعراضا
باسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة
من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون تقتضيه
الاولى امرا مبهما انما تخصص وتحصل باقتضاء من الثانية كان يقتضي احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين
الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك قوتان محصلتان
يقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منهما آليا باقامة المادة

١٥٦

١٥٧

المادة جوهر محصلا او مجموعها فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا وبالعكس
فيكون كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحد منهما متاخرة عن المادة لكونهما لا توجدان الا في المادة من
غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمهما على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها هف هذا محصل ما ذكره الشيخ
اقول فيما الزم على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لهما
دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة اليهما
فلا يكون حلولهما في المادة وكونهما بحيث لا توجدان الا فيها موجبا لتاخرهما عنها في الوجود بل الحال فيه كما في التشخص كما في الصورة
المقومة بانفرادها ويمكن ان يصحح ذلك بان الكلام فيما اذا كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود
عن الاخرى وح اذا حلت احديهما في المادة ولم تقومها ولم تحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة
البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة
بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه
فيقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة المقومة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان
ليست احديهما اقدم من الاخرى يقيمان المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان
اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية يصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احديهما اقدم من الاخرى كما يصدر
عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق
او يكون احديهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة الصادرة عن طبيعة
النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنهما مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا معا وذاتيين
للصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد بالطبع
انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس وعن النوع كحركة النار والارض لاشتراكهما
في ذاتي هو توجههما من حيز الهواء الى البعد عن الفلك وتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا
فالقوة ايضا واحدة بالجنس لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا
بالنوع فالقوة ايضا كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل يشاركه
في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فصل القوة فلم يكن

الشركة في فعل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم يختص له بكن فصلا التام القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن سبب خارج كالقسرية او عن مبدأ آخر يميل على قوى طبيعية بحركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن قوة المركب مع ذلك فانما تكون مشوبة بابطاء بمقاومة القوى الاخر والمشوبة بالابطاء غير صرفة ولا البسيطة مستقرة او متفاوت فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة منها عن بسيط. واما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه القوة وحدانية قاهرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد المزاج قوى هي صور لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج معد القوة تقتضي بالعرض على نحو اقتضاءات القوى المتقننة تابعا لمقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية والنباتية التي بها تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن العقل ينقبض عن ان يكون الامتزاج معد القوة تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا يكون الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا بالفعل وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا ويكون لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فان المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلا جرم ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا اثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف بينهما نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة

١٥٨

الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا له كما يجب في ذلك في المحدد لجهات الحركات المستقيمة او لم يكن يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه فلا يكون القرب ولا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزمه منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل يجب دوامه ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وبهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لوقوفه دون غايتها ولبطوئه في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف ولفظة الخفة والثقل ان عني بهما ان يكون الجسم من شانه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك لميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة وانما اما ثقيلة او خفيفة وان عني بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت يفصل** الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون اقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد امكنة الجنس الآخر وجهات حركاته به على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة فلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة او لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان حركة المحدد

سرمدية فحركات الباقية كذلك لبراءتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا متعلقة
بجسم ذي قوة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه
في غنى عن تجشم ابطاله والسماء جامتها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة
والاستتار لتلك الاجرام وبالحري ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة
البخار او تخيل من اختلاط الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف والظاهرة اللون مع
الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي وكونه ما يظهر عند الكسوف
واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند
الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها والا لتبدلت اشكالها
كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون وما ظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة المقدار كثيرة العدد مرتكزة في ثخنه
واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تميز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام
مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في سنتين من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة
الطبيعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بطباعه البسيطة يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم
ما بين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به الامكنة
وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان يكون الحركة مستديرة لجنس المحدد على انك قد علمت ان المحدد لجهات
الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه
مبدأ ميل مستدير به يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام
المتحركة على الاستقامة وانه اذا لم يجز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا
ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في انها قابلة لتغير
صورة فيكون صورته انما اختصت بمادته لاستعداد اكتسبته حين لبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه
هيئة ذلك ما يجب له الثبات على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بتقسيم اليه على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة الكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام
وسائر ما هو من الاحكام وينبغي ان يكون بكليته متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة

في جنبة المحدد واما الثانية فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون
المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فعليك ان تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة
المستديرة الطباعية اذ هي برية من التركيب من الطبايع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست
عرضية للتناوب فيما سوى الاوضاع من الاحوال فينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها
لا بد وان تكون ارادية لا بالقصد او ابتهاج ولا عن قوة جسمانية ولا تعلقه بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحكمته قبل
نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة السماء تركيبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة
او انهما اذا لزمهما الاستدارة لانهما تتجاذب قواها الا التسكن في الاتصال كرتيهما الا تمكن النارية التي فيها الى الصعود على
الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك او ان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فائضة
بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كالخ ... فان هؤلاء الاقوام
جعلوا المحدد وما يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تتحدد بها امكنتها او جهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه
الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما لحركة السبيكة
او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة لكن تكون مشوبة
بالبطء والا يمتزج منهما دورية واما السبيكة فيستحيل الحال فيها ولو كان حركة السماء كحركتها لكانت بين العلو والسفل
لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه
او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا او لم تتحدد فوقها جهة والذين
جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى المكان المقتضي
المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها
على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها في الرقة
لان عامة جرمها لا ترى منيرة وترى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيط بها ولا يكون كرتها ثابتة
عليه في امكنة العناصر بل تكون كانها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام
النيرة لكسف بعضها بعضا لكون بعضها فوق بعض ويكون بيننا وبينها الاشياء العالية منها جرم السماء فلولا
شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك تعضه بان
الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء

من السافلة فتكون تلك كالمظلمة بالنسبة الى هذه فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رئي شيء مظلم من خلف مضيء يرى لون مخلوط من الظلام والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة فكانه مظلم فيتخيل ما بين امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي والذي اراه هو ان ما يكون شفافا غير ملون في نفسه لكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه يتخيل هناك زرقة لانه لو لم ير اللون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه يتخيل ظلمة واذ هناك ضوء ما من الاجرام النيرة يتخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا يتخيل الزرقة في الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان عمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن وتبين اليد من تحت ثم في ارائة هذا اللون عناية من البارئ سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو المشبعة وجوهر القمر كما ذكره الشيخ يشبه ان يكون بحيث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى جرمه الذي لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب فما يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس فالاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس ضوءا قائما بل يجوز ان يودي الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس ولم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال المرئي منها سيما في السفليين اعني الزهرة وعطارد كما تتبدل في القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لونا يختلف به الضوء فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعلة والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق بدخانه وهو في جوهره ذو لون ما وتختلف الضوء المرئي من اللهيب باختلاف اللون مما يخالطه من النور النار وجدير بنا ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان قد يظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالافلاك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل و لا مشف

والاسشف ايضا بل خشنا غير صقيل او متكيفا بكيفية اخرى مانعة عن النور اما فى اصل الفطرة او لانسحاق تجزّ
له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يندرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من ادرك زمانه ممن شاخ فى الفلسفة العامية
التى كانت موجودة فى نصارى بغداد وكانه يعنى ابا الفرج الجاثليق من ان هذا السواد بادٍ من السواد الذى
يكون فى القمر من الجانب الذى لا يلى الشمس واما ان لا يكون عن امر فى ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع
فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح فى هذه
المواضع ليس لعدم استعدادها لاداء الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام
فى مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحهما الى القمر انعكاسا
بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس مع المنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة
فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية
يستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المنشعبة
من كون ذلك عن امر فى ذاته فيبطله ان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق
الطباع دائما على تمام احواله الذى يمكن ان يكون له فى جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم
انسحاق القمر من النار مع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق فى ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما ادرجناه فى هذه الاقسام من حديث تادى السواد
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانبه الآخر وثانيا انه يرى
ذلك عند الاستهلال والظلمة فى الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلمة من صورة المحو فيه يكون محفوظة و
يكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما
لا ينقطع ويتفرق فى صفحة القمر بل يكون نهايته البائية عند المركز ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ
فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد
الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما القسم الثانى اعنى ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان
الاشباح لا تبقى محفوظة على هيآتها مع حركة المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة
التى ينعكس عنها الضوء الى البصر لا تؤدى الخيال وما يؤدى الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجتمع الخصلتان

في مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك فقد ذهب بعض المنتظمين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل
كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط معا وهما مختلفان
وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب
وجزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان والاعظام والاشكال
فهذه الاشياء يرى الناظر اشباحها في صفحة القمر المنير ولا يميز بينها لبعد ما عنه ولا يحس منها الا خيالا لا يعرف
حقيقته ولعل هذا القائل اخذ من الشيخ وظن انه ابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض
اعلام المتاخرين واقول اما بالنور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اشراقا بينا في صفحة القمر ليس فيما
لا ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة ربما يكون خلفا من ضوء النهار
ولا يكون البحر في ذاته ولا الكرة البخارية في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة الغليظة فسواء كان
بحيث لا يحول بين النيرين بحول بينها وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي او لم يكن كذلك
فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث
يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ياتي وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة
نيرة مرتكزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين النيرين مانعة من وقوع
اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقربه بعض الاذكياء من المتحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل
منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كثير وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا
ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك
لا تلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه سيما
عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لساتر فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية بجنب
فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في بطلانه ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان
جدا من القمر في طبيعتان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر
بعد معتد به او كان بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز ابطل ذلك انه يجب ح اختلاف
المنظر وان يكون الساتر يستر تارة دون الاخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر

من جرم القمر مختلفا بحسب اختلافات الناظرين وان كان قريبا لكان جدا من القمر وفي طبيعته ان يحفظ
بحركتها وضعها من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجزاؤها كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملتها على
نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون اضعف اشراقا من القمر فترى بالقياس اليه
في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك
الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر
المنخسف انما الاشكال في تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر منا دائما على نهج واحد
وما ذكر في التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
نفسه فيكون المرئي من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في كل
زمان شيئا آخر والذي اراه انا وارجو ان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة
بآحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة في ثخن القمر نفسه وكلما لا يقدح
فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام
السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة
للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على
كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من
افلاك وكوكب وكاشتمال الحوامل على التداوير والتداوير على الكواكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتيازها
بعضها عن البعض في الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات في فلك مشف وهذه الاجرام
غير قابلة للاستنارة المشرقة في كوكب قابل لها من الشمس فكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة في ثخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل او بعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماسه على نقطة ويكون ما لها
للفرج بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحي الفلك سطحا بسيطا من
جرم واحد لا من اجرام كذلك الحال في هذه الاجرام والسطح الذي للقمر ولا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم
بسيط وهو ملون قابل للاستنارة فلا يكون ما في ثخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا في استنارته على السواء وذلك
لان القمر وان لم يكن مشفا محضا فلا يخلو عن شفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر
نفوذا ما كما سمعت من الشيخ كذلك يؤدي ما في ثخنه من الاجرام التي هي اكثف من سائر جرمه وابعد من الشفيف

بالقياس اليه كما ان الكرة وان كان مغيرا غير شفاف يرى ما في ثخنه من نملة سوداء ماتت فيه ونحوها فلا يرى في المواضع التي تؤدي تلك الاجرام ما يرى في سائر المواضع من البرق والاشراق وهذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحو في الروية دائما على حالة واحدة لكون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر دائما شيئا واحدا **اقول** واذا السماء متحركة بالاستدارة ولا تقبل الخرق فما يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هي او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركتها حول اوساطها خفية وآرى ان للكواكب انفسا وللافلاك اخرى لان الكواكب من الافلاك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان او انه كذلك فيما يكون عدة افلاك لكوكب بخلاف ما اذا كان كواكب في فلك وهم من الجلي في بادي النظر اشتراك الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هي القائمة بالمحدد الحافظة للزمان وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة كلها و على خلاف جهة الاعلى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبها فاثبتوا تسعة افلاك لتقاربها الابد منه وان جاز ان تعد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطؤ في النيرين وبذلك وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف لا انعطاف اثبتوا الكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما يتكفل به صناعة المجسطي وان لا تشابه حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها في المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير في القمر حول مركز العالم يفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس واتيقن بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين **اقول** كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متدحرجة او غير متدحرجة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه واما ما ظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا في سمت حركته ومقدارها فيبطل ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بالقسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ

مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت لها وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول
مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها
على مراكزها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا او وضعيا واري
ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها هي المحركة اياه
وان ما يرى من ان الكواكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب او الدماغ في الحيوان او ان ما يكون هناك
كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك بكل كوكب
وما يكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل
في فلك يسبحون انما اشير الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات ايضا تتحرك في افلاكها الممثلة بغير
حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل جميع الكواكب تسير بسير افلاكها
كالسابح في جهة جري الماء لا يتعسف بسباحة مسافة لو مشى بقدرها يعني او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان
في المياه او الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون افلاكها اعلم ان هذه الاجرام النيرة لاسيما
المسماة بالثابتة نجدها بادي الرأي تتحرك من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من
يوم بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق تتخلف عن هذه الحركة باقدار تتخالف فيما بينها فيكون لكل منها
فلك غير الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان تتحرك بالحركة
الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما يتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض من تميز
الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا لكن
ولم يختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق واقطاب
غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا عما
يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها
ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة
الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته المعتبرة
حدا للازمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع

وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة وكثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه واما اكتفاؤهم بفلك واحد للثوابت فانما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام الاحكام والتحاشي عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك ثم لما لاحظوا حال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول تدفع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على المهلة ولا وقوف كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك ولا انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما يقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لا جرم اثبتوا لكل افلاكا على مراكز مخصوصة يتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك وان استتب به الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء في الاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير لكن لا ينحل به انه كيف يشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم يتشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتأخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتشفيف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوءها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وفضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى قلت اذ كانت السماء وضعية فلا بد ان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتأتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن لا يتبدل

التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون باولى بكونه متحركا للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن
فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون
ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا متخلخلا لطيفا كما له بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيره لاستحال اليها وما فرض
انه كان هناك غيرها يجب ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد بارد جدا متكاثف كما له بالسكون
وهو الارض وينبغي ان يكون بينهما جسمان يتقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم
وعليه الوجود ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب الماء
المماس للافلاك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها من الادخنة الواصلة الى
اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لانزال الاسباب المضرسة متناوبة عليها مع ان الارض ليبسها الطبيعي لا تعود
الى الاستدارة اذا اخرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة
الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا ومما يشهد بالاستدارة الحسية للتقليلين ظهور
الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها ولعل ايقان الاصول يكفي مؤونة الاشتغال بتوهين ظنون
المخالفين في صحة الارض او استدارتها او سكونها او في كون سكونها طبيعيا او في كون التحرك الصاعد
لاجزاء الحارين والهابطة لاجزاء البادرين ردا الى الحيز الطبيعي **اقول** المتحرك لا بد له ان يتبدل حاله
من المقولة التي يتحرك هو فيها وقد تقرر بان المحدد وما يجاورها متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع
ولا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه التحرق والالتيام ولا الحركة
على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركته مخالفة له بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند
امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا
للمنسوب من ان يكون متحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة
السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحتمل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما
لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى
النار اذا دام عليها السحق والحك والتمخيض او الخضخضة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من فرك

١٦٩

ومن ظن انه كان المجاور للفلك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبين انه اي وقت فرض انه كان هناك
غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه
كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها هف فما يجري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك
بمشايعته حارا بالطباعة مستحفظا لكماله بدوام الحركة والجسم الذي يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والاقرب
منها بارد ماثي بالطباعة للحر مستحفظا لكماله بالسكون ويكون بين هذين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما
قريبا في الطبع لما يجاوره فكان يكون النار محلوة الى تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو
الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون الشيء من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض من
ذلك في غير حيزها الطبيعي وينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعي على ما عرفت كري
وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم ان النار المماس لمحدبه مقعر الفلك
يجب ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان
يكون المالي للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجسمين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح
ان يتكون هناك جسم عنصري سوى النار او ينتقل هناك من موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون
صحيح الاستدارة لا لانه يتخلل النار ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع
الاجزاء النارية وتتخلل بينها بل لانا اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار
زوائد وتضاريس حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شيء منها بعينه
مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا
من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد
داخلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقه على محدب الماء والقدر
المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها لبيسها مع قبول الكون والفساد
والخرق والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق فانتقل منه الى موضع آخر واذا انضاف
اليها شيء اما بالتكون هناك او بانتقال اليه من موضع آخر تبقى على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي واما الماء
فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تموج الرياح ونحوها لا تدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها عن
الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع

فرباع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بجبال تضاريس الا ما بالقياس اليها ومما يدل على كرويتها الا ان الكدعه لو كان مستوي السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين الواقعين في الطرفين فكان يجب ان يميل الجزآن الطرفان الى الوسط ليكونا بالنسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه لبعد ذا كالسالكانت بين واسقفنا فاظهرت من بعيد لظهر بجملتها لكن بجري اصغر ولم يكن يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلتها الجبل وطرف السكان من السفينة ثم ثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين بزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه رصد الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمي العرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك بين الافق وسمت مستقيما في الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها ترى القطع مستقيما وقد ظن انها مع كونها مسطحة طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جبلا يزعم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب والقصيا ذهب وبينهما من ساير الفلزات وكان هذا من خطابيات ريم بها نحو من صلاح المخاطبين من الجمهور والذين قالوا بالاصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني في الحيز ولما افرطوا في شان الارض بالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما وكيف يسلم للنار كل خير ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وابطا من النار في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني وتتمة ما اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار وخستها

التوسط عن قولهم يكون الناس في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب لا ان
في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري
ان يطيب به نفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط
وقيل انها دائمة الصعود وفيما بيناه من انه لا تتناهى الابعاد كفاية في ابطال القولين وتجدد الاحياز ايضا يبطله
ان قالوا بحركة الارض بدون الافلاك ويبطل الهبوط خاصة انهم لما رأوا في ذلك لما رأوا الاجزاء المنفصلة من الارض
تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع
على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت
من علو اقول ويبطل الصعود خاصة انه يجب ح ان تتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا
ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطل
بان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع
من الكبيرة وليس كذلك وزعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك
الكواكب بحركتين مختلفتين في زمان واحد وان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة
من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجبت من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا
قيل وعلى هذا فما في الشفاء من نسبة القول بسكون الافلاك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم
على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول
ان الارض اذ نرى في اجزائها الموافقة لها في الطبع ميلا مستقيما طبعيا ففيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون
فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي
عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب
يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين انه يجوز ان يكون المتصل بالارض من
الهواء يشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة للحجر الكبير يكون اقل
من تحريكه الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير وفيه بحث عليه ان الكبير انما يكون اقل من
التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعتقدون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في

فی سبب ذلک من کونها فی موضعها الطبیعی وکون الاجسام المستقیمة الحرکة تسکن بالطبع فی احیازها الطبیعیة
ومن ان اجزاء الارض انما تمیل بالطبع الی الوسط فلما تشابهت المیل الیه من الجوانب یجب ان یقف وانطبق
مرکزها علیه فهؤلاء اذا رأوا اجزاءها المنفصلة الموافقة لها تتحرک بالطبع ولم یتفطنوا ان تحرکها انما هو عند مفارقتها
الحیز الطبیعی وان جهة تحرکها هی الوسط تحیروا فی تعلیل سکونها فطائفة جعلت العلة شغل الارض جمیع
المسافة التی یتصور ان یتحرک فیها الی الاسفل لکونها غیر متناهیة فی تلک الجهة ولم یدروا ان الاسفل هو الوسط
وطائفة اخری اعترفت بتناهیها ففرقة من هذه الطائفة اذا رأوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة علی الماء ومن
شان الارض ان ترسب فی الماء لا ان تطفو علیه فهی عندهم طافیة علی الماء لجهلهم بحقیقة الاسفل تشعبوا فی وجه الطفو
فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبلیة فان الثقیل اذا انبسط طفا علی
الماء واذا اجتمع رسب فمن هؤلاء من جعل سطحها المنبسط الی الماء وحدبتها الینا کانه ظن ذلک اوفق للطفو
او تفطن للاستدارة المکشوف منها ومنهم من عکس کانه قاس الارض بالسفن فحدبتها یکون الی الماء وظن المکشوف
من الارض مسطحا لما من استقامة الفصل المشترک بین الافق وبین الشمس وفرقة اخری اعترفوا بکونها کریة
ساکنة فی الوسط لکن لا لاقتضاء طباعها الوسط فمنهم من زعم ان ذلک لجذب الفلک ایاها من الجهات علی السواء
کما حکی انه کان بیت مقناطیسی الحیطان والسقف فقام فی وسط جوه صنم لانجذابه الی الجهات بالسویة
ومنهم من زعم انه لتساوی الجهات فی استحقاق ان تمیل الارض الیها الا فی جذبها الارض ومنهم من زعم انه لاتفاق الحرکات
السماویة بها کما یعرض لحفنة تراب تجعل فی قنینة فیدار القنینة علی قطبین ادارة سریعة فیثبت التراب فی الوسط
لاتفاق الدفع من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب کلها تجعل الارض مقسورة فتکون لا محالة فی غیر موضعها
الطبیعی فیکون لها موضع طبیعی فلو حصل فی ذلک الموضع فاما ان تهبط عنه فلا یکون الموضع طبیعیا
او یسکن فیه بطباعها من غیر حاجة الی علة خارجیة فلم لا یکون ذلک هو الموضع الذی هی الآن فیه وتتحرک
الیه اجزاؤها فلا یستبعد سکونها فیه ولا یتجشم له علة مما تحلوه ثم من جعلها غیر متناهیة یکفی فی بطلان قوله
وجوب تناهی الاجسام واما من جعلها محمولة علی الماء فالکلام معه ینتقل الی سکون الماء فان جعله غیر متناه
فقد احال وان جعله محمولا علی جسم آخر فاما ان یذهب ذلک لا الی نهایة وهو محال او ینتهی ویعود الکلام
فیه وان جعله ساکنا بطباعه فما المانع من مثل ذلک فی الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان
ملاءها من الخلاء فقد احالوا وان ملاءها من الهواء فلا یکون جوفها مکانا طبیعیا للهواء فما الجاذب للهواء

الى هناك وينبغي ان يفصل بالزلزال او الخسف والجاعلون ايا ها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية
والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من هؤلاء يكذبهم ما عرفت من الشواهد الآبية على الاستدارة اما حديث
الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد سلم الجواب عنه ثم انك قد ايقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين
والهابطة للثقيلين طبيعية ورومها للاحياز الطبيعية وقد نازع في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها
ثقال لكن الاثقل يسبق فيضغط ما دونه في الثقل فيتحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فقربت
الاجسام تتوسط الاثقل ويحيط به ما يتلوه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء بالضغط والكل
بالتقسير وظن ان المقل هو تخلخل الخلاء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة الصنوبرية وان المرسب هو
الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون
الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا
وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس الى طباعه بان ينجذب اليه الارض ودون النار من موضع آخر وكيف
يكون سبب الاقلال تخلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدما لعلة الاسباب فلا يكون كثرة تقتضيه شيئا
اذا كان الملاء على قدر واحد او ازيد او ما نقص من تاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجب ان يمتنع حركته الى
اسفل او يورث البطوء فيها ولو كان اللين سبب خفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال
المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا اسبابا لها كما ان السيف للحركة حدته بل اذا حرك بالقسر او تحرك لثقله بالطبع سهل
نفوذه في الاجسام بحده قلت **فصل** اذا تذكرت ما القيناه من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة
متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم وهو على صفته وشكله الطبيعي اذا لخروج عن ذلك بما يخرج
عن المكان الطبيعي والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مرتبة ترتيب مستدير على مستدير
حسب المحاورات الطبيعية وينتهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك ولا يوجد
والمركبات التي تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير
طبيعي بسيط الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها من الفرج
خلاء ... لا يكون كريا فكذا اجزاءه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو محال وعليك بالتدبر في ذلك ومن
ظن ان ... في كل منها افلاك وعناصر متشابهة لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة
انما يكون ... ولها ان ... بسيطة ان تحصل كرة واحدة مائلة لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها

افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان في بعض ما ليس فيه لان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شيء
من سمائها في العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر
احيازها الطبيعية بالعدد ولكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارض
مثلا ثم كيف اختلف امكنة السموات المتشابهة وثم تحددت **اقول** لعلك اذا تذكرت ما القيت
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي ستيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية
ترتيب بسائطها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان يكاد يكون تذكارا وتكرارا فنقول
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع
والشكل الطبيعي مما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة
اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع
مخصوص وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة
يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصور والتخييل ابعاض مفطورة تكون
الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية
بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام
فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز
البسائط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز
طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي
فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط
خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت
ومباينا للآخر اعني لا محيطا به ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها
فرج فلا يكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كالمالئ لها غير كرة فلا يكون حيزا
طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط

والمركبات تاليتها على حسب التركيب فجا تقرير البرهان الكلى المبطل لتعدد العوالم مطلقا على حدة كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفته لك فى اعداد عماق الافلاك من التقررات التى اثبتت فيها الكواكب والتداوير من اختلاف اثخان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة فى النضد الاحاطى بل يجوز ان يكون هناك كرات متناهية لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تمتلى الفرج الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع فى النضد الاحاطى حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبيعى للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا ينثلم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سياتى اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتحاذية بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون فى جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما فى جوفها فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة فى اجوافها فكان فى كل منها ارض وماء وهواء ونار لتعددت العوالم وانتهى المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعى لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك فى العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى محدد امكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض على النظم الطبيعى اذا لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذى لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذى نقرة او اختلاف فى الثخن حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظايرها من عالم آخر حتى يكون فى كل افلاك وعناصر ويكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد نظن فى ذلك لزم مع ما مر فى البيان الكلى المطلق ان تكثر افراد طبيعة واحدة لا يكون من ذاتها بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تصير كرة واحدة ما لية لحيزها الطبيعى فلا يكون كل من افرادها المتشتتة فى العوالم حاصلا فى حيزه الطبيعى لانها اذا اتصلت الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعى المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة فى العوالم واقعا فى شطر من ذلك الحيز بل ان كان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا فى حيزه الطبيعى له ان يتحرك بطباعه الى ذلك الحيز فلا يكون شئ من فلكى العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا للجهات الحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة او مبدأ لها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثرا فى احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة

بالعدد من حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت
ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها
ثم اذا كانت سموات متشابهة واقعة في عوالم فيم اختلفت امكنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون
ذلك من قبل العناصر لان تحددوا امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر والا ان يكون لقاسر والسموات
لا تقبل القسر قلت **الفن الثالث** في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها
فصول **الفصل الاول** المركبات من حيث تركبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد وما بين
شهادة الحس بالامرين فيها واما البسائط فلما قد دريت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون
والفساد فان ما يقبلها منها تقبلهما فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيانها ولا
قاسر يحركها فلما يسكن في الاين يسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ المستديرة فاختصاص جزء منها بجهة
لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء والكل فذلك لقاسر بعد الوجود نقل كلا الى الجهة التي هو
فيها حتى لولا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة فيه ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز
او حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتأتيان بين عنصرين من الاربعة
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنا عشر وفي
الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالارض ينقلب ماء كان ينقلب الاحجار سيالا على ما يفعله
اهل الحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحترقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يتعاكسون
وكما يتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها والماء والهواء كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل
الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات يجتمع في اناء رصاص او بركة اذا وضع في الجمد
او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في انطفاء الشعل فوح لا اخفاء في تحقق الستة
الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلاثة من الاول وهما يقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة
انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك واشتداده لهذه وذلك باستحالة بما يلايم تلك
من الكيفيات الى ما يلايم هذه وشهادة الحس بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون و
الفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة
تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

فوجودهما فيهما اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب يكون لامحالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لا ان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او بسيط كما ان كون بسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد واما من جهة الحس فظاهر لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسايط فلما عرفت ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما لا يكون فيه مبدأ ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ح ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير حتى تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لا محالة لها ح اوضاع مخصوصة من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط بجهة وحيز الا بقاسر بعد الوجود ينقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون طرء نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي به تخصيص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء وانما هو لانه كان في هذا الحيز ماء فيكون هواء او كان الماء في حيز آخر فيكون هواء بذلك فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه بمثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسايط انما يتأتيان بين عنصرين يفسد احدهما الى الآخر ويتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب على مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنا عشر ثم قد تفاوت

تطافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين منها متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يميعونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير لا اوان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل على الايام وان تصير الاجزاء والارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا حاسيا كما سيجيء ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه يعقد بعد خروجها من ينابيعها احجارا كما سنرويه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما ينقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يصير الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة سحابا متجمدا ينزل ثلجا كما سيأتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى حبات ندى تجتمع باطن الاناء او تركب ظاهره كلما انقطعتها تعقبها اخرى فانما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للاناء الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت متشوشة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انه يجب ان ينفد تلك الاجزاء اذا انقطعت الندى من الاناء مرة بعد اخرى او يتناقص كل مرة او تتراخى ازمنة حصولها ولا بالترشح مما في خارج الاناء او داخله لان الجمد لا يرشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته اقبل للترشح مع انه لا يحصل منه ذلك واعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء وجب ان يركب الندى جميع سطح الاناء بلا فرجة واجيب بان حدوثه انما في بعض السطح دون بعض يكون لانتفاء شرط او وجود مانع لم نعلمه ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا واذ ليس سطح الاناء حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب فيحصل من الندى حبات نشاهدها وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريده الماء والجمد له فينبغي ان يصير

مايطيف من الهواء يجمد ماء وايضا ينبغي ان يصير بطيف من الهواء ماء الذي يكون من الهواء المجاورة الاناء ماء ايضا وهكذا حتى يسيل ماء كثير جدا ولا يحتاج في انعياد الندى الى التقاط ماركب لاناء منه مرة بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الكيفية الغريبة بسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك توجد تلك الاواني اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل التقاط الندى انما يحتاج اليه اما لانه ربما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء وكذلك لعله يشغل ندى رقيق مابين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد يبقى فيها اثر تشبث بالسطح فيحول بينه وبين الهواء قليلا فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات بل التقاط الرقيق من الندى بين الحبات ايضا واما لانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء على الاتصال بل جاور بعضا المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا كما في كور الحدادين فانه اذا سد الطريق والح في النفخ فيها بالكير يحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان يحصل بالحاح النفخ جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلابه الى الكائن وانقلاب عن عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفيت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض لها ان تطفا فتصير باردة يابسة على ما سنورده ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يحكمان لسبق الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتداد استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والا لتكلم فيه ويلزم التسلسل الا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته بالكون والفساد وقلت الفصل

قلت **تفصیل** وہناک اقوام زاغوا فقوم ینکرون الکون والاستحالة معا زاعمین انه لا یکون شیٔ عن لاشیٔ ولا یصیر شیٔ شیئا والحرارة مثلا غیر محمولة فی قابل عند طائفة منهم ولا تنفک عن حاملها عند اخری فما نری من صیرورة الماء ہواء او باردا او حارا انما ذلک بروز اجزاء کانت کامنة عند اصحاب الخلیط وبنفوذہا من خارج عند آخرین ثم الاجزاء الموضوعة للبروز او النفوذ غیر متناہیة عند بعض کیلا ینقطع الکون متناہی المادة وقوم کانہم مع التصدیق بالکون یتیرون فی الاستحالة فیرون الماء لا یسخن ما دام ما یسخن منه بخیا فیختلط وقوم مع القول بالاستحالة یمنعون الکون واکثرہم موحدون للعنصر زاعمین ان الاشیاء الطبیعیة اذ یتغیر بعضها الی بعض لابد لہا من موضوع للتغیر محفوظ فی جوہرہ وہو العنصر وہو اما النار وتولد البواقی بالتکاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاورہما ومنہم من یکثرہ فاثنی او ثلث ویولد البقیة بالتکاثف والتخلخل وان ربع لم یجوز الانقلاب فی العناصر وانما الکون والفساد فی المرکب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم یسلمون الکون والفساد والاستحالة فی المرکب علی زیغ فی التمیز اذ ضبطہم مبادی الاجسام اما اجزاء متجزیة وبہا الا فکا فلا یرون لتلک کونا وفسادا بل للمرکب منہا بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتیب وما سطوحا فیرون الکون والاستحالة بنحو ذلک **اقول** واذ قد حققنا الکون والاستحالة نرید ان ننقض علیک مذاہب اقوام زاغوا عن الحق فی ذلک ونشیر الی ماخذہم اولا وننقض حججہم وننقض مذاہبہم ثانیا فنقول ہناک قوم انکروا الکون والاستحالة معا اما الکون فلانه اما ان یکون عن لاشیٔ وہو محال اذ اللاشیٔ لا یکون موضوعا لشیٔ او عن شیٔ فذلک الشیٔ ان کان ہو الکائن بعینه فقد کان ہو قبل کونه ولا یخفی فساده وان کان غیرہ فیلزم ان یصیر شیٔ شیئا وہو محال لان الاول اذ کان ہو الثانی کان محصلا فی ذاته مباینا لکل ما عداہ فاذا کان الثانی فاما ان یفسد الاول فلم یکن الثانی عنه بل عن لاشیٔ وقد علم استحالته او یبقی فیکون ہو بعینه نفسه وغیرہ المباین له معا واما الاستحالة فلان الکیفیات عند بعضہم جواہر غیر محمولة فی شیٔ فلیس لہا حامل حتی یزول عنه کیفیة کالبرودة وتخلفہا اخری کالحرارة وعند آخرین وان کانت محمولة فلیس فی قوة الحامل ان یفارقه المحمول اللازم اللتیق بہ وہو ثم لما کان الحس شاہدا بالکون والاستحالة تحلوا للخروج عن ذلک وہم فیه فرقتان فاصحاب الخلیط یزعمون ان ما یری کونا واستحالة لیس بانقلاب لما ہو ار واستحالة البارد حارا بل العناصر لا یکاد یوجد صرفة فما یری ماء فیه اجزاء مائیة بارزة تحس بہا وببرودتہا واجزاء ہوائیة وناریة کامنة لا تحس بہا وبحرارتہا ثم اذا لاقته الہواء او النار مثلا برزت الاجزاء الکامنة الہوائیة

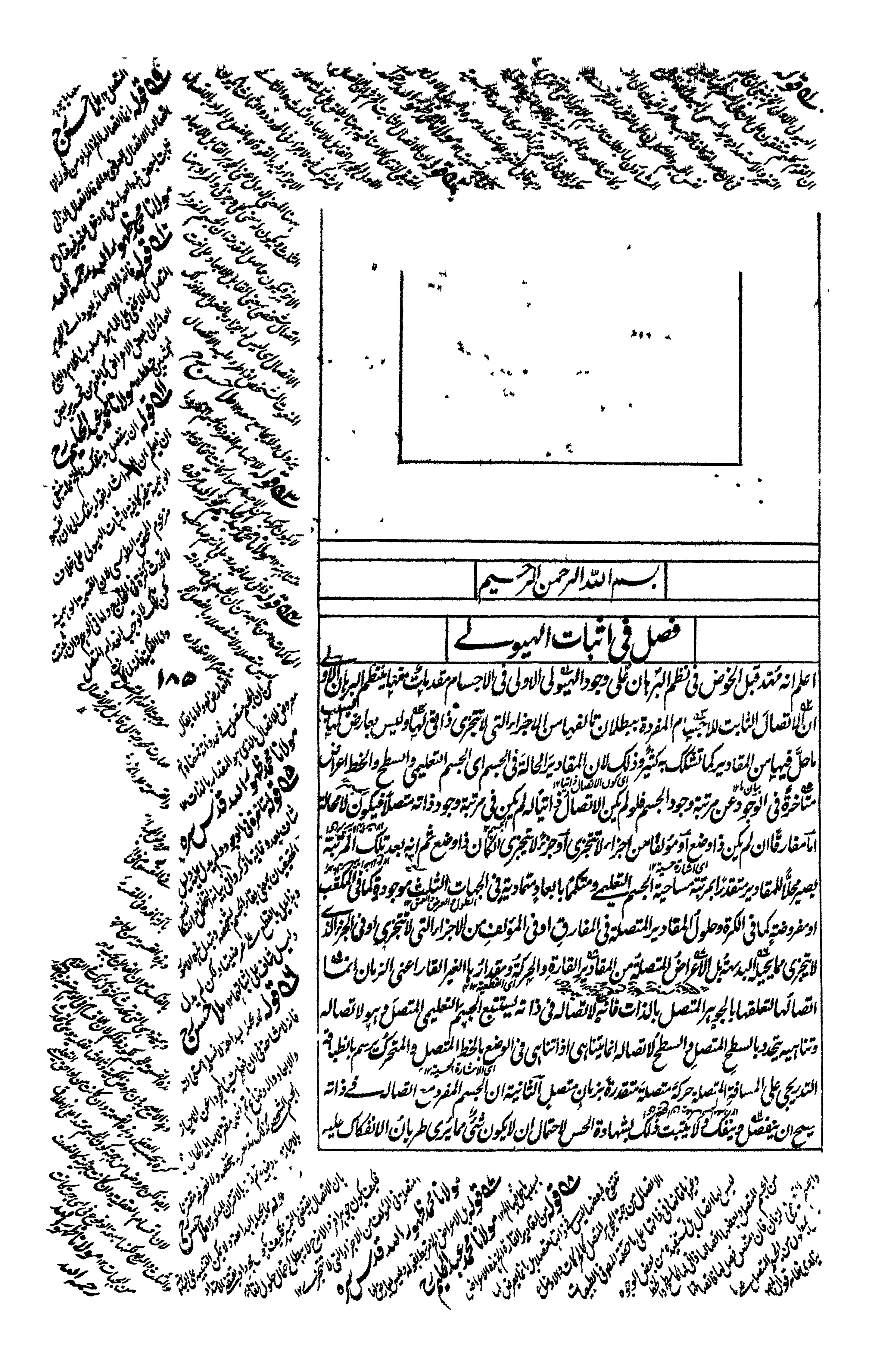
او النارية وغلبت مقاومته للمائية فاحس بها وبحجرها فيحكم ان الماء صار هواء والبارد حارا وآخرون زعموا
ان ذلك ليس بروزا لكامن بل لنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج وفشوها ثم اي كان من البروز والنفوذ
فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية
انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه ولقطع الكون بانقطاع المادة فعند
اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام
بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن هؤلاء من يجعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع
وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون ممنوعون عن الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي
ممتنعة الانفكاك عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لا بد ان يكون باردا ما دام ماء وما يرى من الماء
سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قائلون بان العنصر
واحد فحسب زعما منهم ان الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض عموما والتغير لا بد له من موضوع مشترك بين كل من
المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات
وقد تشتتت اهواؤهم في اختيار ذلك العنصر فان كان نارا والهواء عنها بالتكاثف فالهواء نار تكاثفت قدرا ما
والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر لم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف
وان كان ارضا فاسند التخلخل مقام التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء عملوا فيه كلا
من التخلخل والتكاثف بالاعتبار فالهواء ان تخلخل سمي نارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه في الآخرين
فالذين اختاروا الماء او الهواء ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكان
اقدم هؤلاء الموحدين يفسر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وظن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت
منه في الماء والذين آثروا النار انها الطف [illegible] كيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا
ثم ان النار تقوى [illegible] الاجسام الطبيعية وان الحرارة هي المدبرة للكائنات فانه لو لم يكن [illegible] ارضا بل
[illegible] العناصر [illegible] للذين اصطفوا الارض [illegible] قبيلة استقرار
جل الكائنات عليها والذين [illegible] البخار كونها وسطا بين العناصر فيقتضي وجه من التخلخل الى الهوائية
واخرى الى النارية ووجه من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف باكثر من عنصر
لكنه [illegible] في كون جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف الا بالاربعة

منهم من اقتصر على تنين اما طرفين بنا على ان سائر المقسات تستحيل اليهما وهما لا تستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي لطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي لطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء والماء فانهما الهواء الا نار مفترة متقلة بالماء والماء الا ارض متخلخلة سيالة خالطهما نارية او طرفين وسط اعني الارض والماء بنا على احتياج المركب الى اختلاط يابس رطب حتى تقبل التشكيل بالرطوبة وتحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء تخلخله الحركة ومنهم من قال ثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى تكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لها بذواتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان تجمع احديهما اذا دعتها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة ويفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت حبا تتشابه بما تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تصرفت طبايعها ارباعا

خاتمة الطبع

الحمد لك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحججه قاطعة اشاراته شفاء للآلام ومحاكاته حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى آله واصحابه الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم الحكمة من العلوم العقلية علم اشرف قدرا واعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان لاعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها وما احسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا الشمس البازغة وهو كاسمه كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة

الجنان وافاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة
الاان مع ذلك بقيت خرائده تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مختفية
فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران
مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم ادخله الله في جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزئينه بالحواشي
المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال
فياحسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فيضه الانهار وسالت
من علمه البحار ثم قام من هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام محيط الفنون العقلية
قطر دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحي
اللكنوي صانه الله سبحانه عن شرور العي والغي فكمل ما بقي تكميلا كافيا وزين تزيينا شافيا
فجاء بحمد الله كما يروق النظائر ويجلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية
لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدين ادخله الله في اعلى عليين وحاشية للمشتهر في
الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المنن وحاشية لاستاذ استاذ استاذي مرجع الاقاصي ۱۸۴
والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظه في الآخرة عن موحبات التلهف وحاشية
لمولانا حمد الله السنديلي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الاخر الشفاء وشرح الاشارات للرازي
والطوسي وتشريح الافلاك وشروح الثلاثة لامام الدين الدهلوي وعصمت الله السهارنفوري
والحسين الخلخالي وشرح الجغميني وحاشية البرجندي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ
واستاذ الاستاذ ولما تمت تحشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والاتقان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفى خان اللكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حسب امر المبرأ
من كل شين الحاج المولوي خادم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذو الايادي وكان ذلك
في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المفتقر الكئيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني
ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج السيد ... كريم ادخله الله
في ... النعيم والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه مهّد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ان نظم البرهان الاول ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة يبطلان القياس الاجزاء التي لا تتجزى ذلك لها وليس بعارض لها ماحلّ فيها من المقادير كما تشكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اى الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا له لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما مفارقا ان لم يكن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى او جزء لا يتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير متقدرا بحر تبة مساحية الجسم التعليمي ومتكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب او مفروضة كما في الكرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي لا يتجزى مما يحيله البديهة بل الاعراض المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو لاتصاله وتناهيه يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله انما يتناهى اذا تناهى في الوضع بالخط المتصل والمتحرك يرسم بانطباقه التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته يصح ان ينفصل وينفك فلا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه

كالماء والهواء جسما صغيرا بل ملتئما من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك وان كانت ذات حظ من
الامتداد في الجهات كما يقول بها ديمقراطيس ويجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية
قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية ملزوم لقبول الفكية والمشهور
في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي فيها الاشتباه جزئين
متشابهين ومشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم منها ما يجوز على
جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع لا يكون الا ماوا الا انحصار نوعه في شخصه فاعترض عليه بانه انما يتم
لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعاد تركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة
الطبائع لا يصلح للتعويل عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن
ذلك حرر البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل
من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متمايز الذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وما ذاك الا بالانفكاك
وعلى هذا لا يضر تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد ولا يقال لما اقتضت الطبيعة
الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه
بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل
والتمايز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متماصلا غير مندرج في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء
الآخر ولا يلزم منه ان يتميز بعد الاندراج وينفصل غب الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز
الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي
بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نحن بصدده من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم ياتي في المقدمة الثالثة
الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرء الانفصال كما لا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء
بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال
فينعدم الاتصال عند طرء الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يشك فيها بان
الاتصال حقيقي واضافي والاضافي يقع على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبعي
وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بلازمه البين اعني قبول فرض الابعاد
الثلثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم لجنس تحته وهو كون الشيء في ذاته بحيث يصح

يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم ويكون هو بعينه مبدأ لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطارئ على الجسم او فرضه ابتداءً انما ينافي اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال متصلا واحدا لانفصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض الابعاد فعند الانفصال الطارئ او المبتدء لا توجد الوحدة الاتصالية بل تعقبها او توجد ابتداءً بدلها الكثرة المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالتين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي لا نفسه فللمتقصي عن هذا الشك مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها ملازمتان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكوز مثلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص واحد من الطبيعة موجود بالفعل فاذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداءً بدل الاتصال فلا شك انه يحصل ح شخصان متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين الجزئين المقداريين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل للمتصل بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع واحد وتتبادلا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداءً مع الاشتراك في الموضوع بل هذا الى زوال الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى تختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان التشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص واذ لا يجوز ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجوده وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يعرض للشيء بدل الوجود الذي له وجود آخر ابتداءً بل اما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا كان ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا

مولانا ظهور الله رحمه الله



على موضوع واحد او تتبادلا في الفرض ابتداءً آلتا لئے ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها
لو توارد تا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداءً مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا
على الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين
ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما عليه في
التجويز ابتداءً لانهما مستلزمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في
هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرء الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات
وبزوالها يزول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فانحسم التشكيك ولنضع مقدمة رابعة
لابد منها ايضا وهي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالمرة في الخارج ووجود جسمين آخرين عن كتم العدم وكذا فرض
الانفصال ابتداءً بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود متغايرين له بالكلية ولعل الخصم ايضا لا ينازع في هذه
المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتألف الجسم منها ومن الصورة
الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي ما لا تركيب فيه اصلا عن جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير
مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جوهرا بسيطا بحتا وا
فاما ان لا يمكن طريان الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابتداءً بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية
او يمكن طريه عليه او فرضه ابتداءً فيه وح اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ
في الفرضين المتبادلتين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة
الاولى باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال معتورا على موضوع الاتصال بل كان انفصال
الجسم انعدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال
باسره ووجود متغايرين له كل التغاير ولاح بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما
متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال ويسمى صورة
جسمية وجرمية والثاني محل ويسمى هيولى اولى ومادة فاذا طرء الانفصال مثلا انعدم الحال
بانعدامه ينعدم ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة
عند الاتصال ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال فان كان قبولها له مشروطا بحلول

١٨٨

بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء امكانية لما حققناه من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة ذلك اتصال الكل اتصالاً وحدانياً حقيقياً بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريان القسمة عليه فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي موافقة للكل في الماهية ومشاركة في الاسم والحد ولو كانت مخالفة او متخالفة كانت متفرزة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى بالبرهان فلنوضح التمايز بين الهيولى والجرمية والجسم التعليمي وهيئة التشكلية لما عسى ان يقع اشتباه بينها بتبدل الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لا شك ان الباقي غير المتبدل وذلك انا اذا اخذنا شمعة وجعلناها كرة تارة ومكعبة اخرى فمع تبدل هيئتها التشكلية وتعيناتها امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ما ينقص من جهة يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف بتسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فما للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتداً في الجهات على الاطلاق قابلاً لفرض الابعاد وهذا فصله الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد ذلك تعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد ما شيد البيان على قواعد مرصصة الاساس واوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس وان انسد الثلم وارتفع الظلم لكن ههنا شبهتين عويصتين فلننورهما ونفك عقدتهما والكان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلاً في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك امتنع ما ذهبتم اليه من

١٨٩

ان الهيولى ليست متصلة في ذاتها و تتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته بل انما اتصاله لما يحل فيه من المقادير و الجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لا محالة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة باشخاصها و ماهياتها عنه اذ ليس هناك ح متصل غير متاخر عنه فح يكون في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متاخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة وجودها بالفعل خالية عن الاتصال و سواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ في ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما في مرتبة ذاتها فليست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص و بعد طريان الانفصال و عند فرضه ابتداء بدل الاتصال مادتين شخصيتين و لا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطريان الانفصال كما تنعدم صورة الجسم كذلك تنعدم مادته وح فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة و يلزم انعدام الجسم المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك و ما ذهبتم الى اثبات المادة الا فرارا من ذلك واما ان يكون المادة ايضا مركبة كالجسم ويكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يجدي التسلسل عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم المجموع بالمرة لانعدام كل من الاحاد فينعدم الجسم كذلك لانعدام جميع المواد التي فيه بالمرة وانعدام جميع الصور التي بازائها بالطريق الاولى هذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال فرض الانفصال ابتداء بدل الاتصال و الجواب انا لا نسلم ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الانفصال مادتين كذلك بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة في الحالين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان للمادة عند الاتصال وحدة اتصالية وتزول عنها عند الانفصال و الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على ما بينتم فبزوال الاتصالية تزول الشخصية ايضا لانا نقول انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بالذات كالصورة

كالصورة لامطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان
احدهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم توجد
مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة لصورة
واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وللكثرة
الانفصالية عند حلول صورة متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى
الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية
في حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا
جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنهما في الخارج فالهيولى
لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين او مختلفين ولا يضر في وحدتها الشخصية كثرة الصور
الحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة والكثرة والاختلاف لا يسرى الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غير باقٍ وانما هدينا
اليها من طريق انه لابد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها
للقسمة الوهمية التي هو مبني جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك
مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدته بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالمهية لهيولى
الافلاك واحدة بالشخص مع ما يشاهد فيها من الجرميات المتكثرة والنوعيات المختلفة شعر البحر بحر على ما كان
في قدم ٭ ان الحوادث امواج وانهار ٭ لا يحجبنك اشكال تشاهدها ٭ عمن تشكل فيها فهي استار ٭ واعلم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل
قوة قبول الانفصال وما له هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن الغنى
ذلك لا يتوجه عليه هذا المسلك الثاني ما سلك في الشفاء وهذا اتم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل
من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي استعداد كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات
غير محصورة والواحد البحت اي الواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل فهناك امر به للجسم القوة واخرى به

له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم بحده لاياباى عن قبول امور شتى فما يكون له بها القوة لايكون
خارجا عن ذاته وكذا لجده له فعلية الجسمية فما له به الفعل ايض لايكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران
مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ انه ينتقض
بالهيولى لانها فى نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهى مستعدة ايض فاجاب بان جوهرية الهيولى وكونها هيولى
ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التى لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس فى موضوع اما انه ليس فى موضوع فسلب والاثبات هو انه
امر والامر عام والعام لايصير بالفعل مالم يكن له فصل يخصه والفصل ههنا انه مستعد كما ليس لها جهة فعلية سوى
الاستعداد فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان تطرء عليها حقيقة
من خارج فتصير بذلك بالفعل وهذه الحقيقة هى الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط
الى ماهو جنس وفصل من نسبة المركب الى ماهو هيولى وصورة **قلت فصل فى تلازم الهيولى
والصورة** واذ قد تبين فى الاجسام حلول الجرمية فى الهيولى ولا حلول الا بفاقة ذاتية والجرمية طبيعة
محصلة نوعية انما تختلف ماهو تقارنها فى الوجود من غير ان تتحد معها فى القوام وتحصلها فى الابهام فلا
تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين اعتناقها للهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها دائما
على انه قد بان لك تناهى الابعاد فى الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتاتى ذلك
بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من
مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحمل الجرمية وايض لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل
ولها ايض استعداد للاشياء ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الامادة
ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين
اقول ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التى ثبت فى الاجسام حلولها فى الهيولى
لايمكن ان توجد مفارقة لها فى فرد من الافراد كما فى البعد المجرد لو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا
ممتدا فى الجهات متقدرا فيكون هى الصورة المتكلمة لا الكم المجرد عن الصورة التى عرفتها
وان لم يسمه اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لايقدر على تجويز وجود ما يعنى بالكم بدون ما يعنى
نحن بالصورة الاتصالية ولا فى حين من الاحيان اما قيل ان تعتنق الهيولى فيتالف منهما جسم

١٩٢

جسم او بعد ذلک وقد یکفی فی ذلک بما سلف او قد دل البرهان علی حلول الصورة الامتدادیة فی
الهیولی من حیث انها هویة امتدادیة لا من حیث انها هویة امتدادیة هی جسم من هذه الاجسام او
جزء جسم منها وقد یستانف بیان ذلک فذکر له فی المتن وجهان الاول انه قد ثبت فی الاجسام حلولها
فی الهیولی والفطرة السلیمة لا تجوز حلول شیء فی آخر الا لحاجة ذاتیة فان ما یستغنی عن شیء
فی ذاته وفیما یلزم ذاته کیف یصح ان یحل فیه حلولا معنویا ویختص به فی الوجود اختصاصا ناعتیا
فاذن للصورة الحالة فی الهیولی حاجة ذاتیة الیها ولا نعنی بالحاجة الذاتیة ان یکون سنخ الذات محتاجا
بل ان یستند الحاجة الی الذات ولو باعتبار لازم لها فی الوجود من خارج ثم الجسمیة طبیعة متحصلة
نوعیة لانها انما تختلف بامور تقارنها فی الوجود من خارج من غیر ان تتحد معها فی القوام وتحصلها
بعد الابهام فلا تکون فصولا لها وبیان ذلک علی ما ذکره الشیخ ان الجسمیة اذا خالفت جسمیة
فیکون لاجل ان هذه حارة وتلک باردة او لهذه طبیعة فلکیة ولتلک عنصریة الی غیر ذلک ولیس
کالمقدار الذی لیس فی نفسه محصلا ما لم یتنوع بان یکون خطا او سطحا او جسما فلیست المقداریة طبیعة
قائمة مشارا الیها تنضاف الیها طبیعة اخری فیتنوع بها بل یکون الخطیة مثلا نفسها هی مقدار
التی تحمل علیها وتختص بها واما ههنا فالجسمیة اذا اضیف الیها صورة اخری لا یکون تلک الصورة
التی تظن فصلا والجسمیة باجتماعهما جسمیة بل تکون الجسمیة احدهما متحصلة فی نفسها ونعنی بالجسمیة
الذی کالصورة لا الذی کالجنس انتهی ولعل اللبیب لا یتشکک فی ان افراد الطبیعة الامتدادیة کجسمیات
الافلاک والعناصر لا یختلف فیما یرجع الی تحصیل الطبیعة الامتدادیة بل فی صور منضمة الیها من خارج
او اعراض کذلک علی ما نبه علیه الکلیم الا ان تعتری الشبهة من جهة المقدار والشکل فیذهب الی کونهما
او کون احدهما محصلا للطبیعة الامتدادیة متحدا معها فی الخارج بخلاف غیرهما من الصور والکیفیات
مثلا لکن قد تبین عرضیتهما وزیادتهما علی الجوهر الممتد فی الخارج ببقاء الجوهر بعینه مع تبدل المقدار
فی التخلخل والتکاثف ومع تغیر الاشکال فیما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومکعبة اخری کما افاده
الشیخ ایضا فیکاد ما ذکره یهدی الناظر وان لم یفحم المناظر اذ ربما یتشکک بمنع انحصار مخالفة جسمیة
الفلک لجسمیة العناصر فی الامور الخارجة عنها المضافة الیها بحسب الخارج بل یجوز ان تخالف
بتمام الحقیقة او بجزئها ویکون مطلق الجسمیة عرضا عاما او طبیعة جنسیة وتعری بل هذا الشک الا شکل

ان تتردد في كون الاثنينية مثلاً طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوسك الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذا لم تدر ما الحقيقة ما ادراك اهي متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهلت بكنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغناء عنها فاذا ثبت الحاجة في بعض الافراد والاحيان يثبت في الكل الثاني انه قد بان لك في الحكمة الطبيعية وجوب تناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهي ابعادها في الجهات ولا يكون التناهي الا متلبسا بانقطاع تمادي الاتصال وبالتشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به هي التشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل وان كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام الثاني ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مولفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم يكن قابلة تحل الصورة فلم يكن هيولى وقد ترك في المتن هنا احتمال ان تكون مولفة من جواهر فردة كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويزنا تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية وعدم تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم يلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال

الاتصال متاخراعن ذاته ووجوده والعقل ينقبض عن تجويز تلبس ما ليس متصلا في ذاته ولا في مرتبة فعليته ووجوده بالمتصلة واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر اتصالها عن رتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد بدون الصورة انقبض جدا الفرق وكان الامر ان في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهي ايضا مستعدة للاشياء فكانت لها جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ انا نعني بها الا الجوهر القابل فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهريتها فما ابعدها من ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انها يجوز ان تكون متجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في غير هذا البرهان وذلك ان الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة ح ان تنقسم وقد تفارقها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل و بالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تنخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست الجرمية نفرضها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية فليفارق كل منهما الجرمية ويكون كل واحد بالفعل و القوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا ونفرضها ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل و القوة اما هي بعينها مثل احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص منه شيء هف او تخالفه اما بان عدم احدهما وبقي الآخر وانما اعدم احدهما رفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذاك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في السببية واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

حالة سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لهما صورة جرمانية
لها صورة مقدارية هف وبالجملة كل شئ يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي
طباع ذاته استعداد الانقسام لا يفارقه فلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا
بمقارنة المقدار الذات واذا تقرر ما اثبتناه في المقامين وجب القران بين الهيولى والصورة
من الجانبين **قلت فصل في اثبات الصورة النوعية** كانك اذ قد رئيت ابهام
الهيولى وصرافة قوتها واتحاد الجرمية بالنوع في الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام
بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقائق مختلفة ولوازم وآثار لها تحكم بان
هناك صور اخرى مقومة للهيولى نوعية تحصل بها الحقائق النوعية ويستند اليها اللوازم والآثار
الخاصة بها وتسمى صورة نوعية وطبيعة ولا امتناع في تقوم المادة بصورتين مطلقا بل بصورتين من
جزء واحد في درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم في التقوم من الجرمية ولعلك اذا لم يتدنس
خطرتك من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض
بل انما يصح دخول الاعراض في تصنفها وتشخصها وان وسوسك الوهم بانه لو احوج اختلاف
الآثار واللوازم الى صور مختلفة فليحوج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التركيب
بما لا يتناهى فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف
استعدادات مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عادك الوهم بتجويز رفع الصور
من البين واسناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما اسند اليه اختلاف الصور فالجواب انه اذا
جرد اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم
وللآخر اقتضاء آخر مضاد للاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة
في ذلك اللحاظ فان شككت بان الجسم الواحد آثار ولوازم متكثرة غير مرتبة واسنادها
الى صورة او صور يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازيد من صورة
طبيعية في درجة فالجواب اسنادها الى صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الكل فائض من
الاول تعالى ولو بروابط ومعدات وشرائط ومخصصات **اقول** اعلم ان ههنا صورا
اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية لا الجرمية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية لتحصل

قوله اثبات الصورة النوعية

197

تحصل الانواع بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع و آيا الجسمية المطلقة فمقتضاها من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصورة طريقان

الاول ان الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع فتحصل حقائقها المختلفة لا يكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها بالتشخص واما في الاجسام عموما فلان الهيوليات مبهمة في ذواتها وان اختلفت بالماهيات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر او عنصر لكنا لا نشك في ان ذلك الفلك له ماهية متحصلة بالفعل ممتازة عن سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل الا صورة ولا تحصل بفصل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهره والجرمية انما تحصلها جسما لا فلكا فلا بد من صورة اخرى

الثاني ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة في ما يقتضيها من الجهات وايضا منها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ويختلف في ذلك فلهذه اللوازم والآثار مبادئ مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل هو صور اخرى

واعلم ان ههنا شكوكا لا بد من دفعها وتلك على نحوين النحو الاول ما ساق الكلام فيه ينحو نحو الاول من طريقي اثبات الصورة النوعية وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها بصورتين والجواب منع بطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد في درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين كجرمية ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة متصلة وتحصلها جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدأ ميل مستدير او ذات مبدأ ميل مستقيم مثلا او كانا في درجتين وان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفيض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحامل مختلف بالحقيقة فحامل صورة العنصر البسيط بل صورته ايضا

جزء من حامل صورة المركب واعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة عندهم فيا
والحق عكسه فانهما ان كانا طبيعتين محصلتين لنوعيتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق
والطبيعة مبدأ فصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض
دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقويم الجواهر مطلقا ممنوع نعم تقوم الجوهر بعرض يقوم
محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال لا تقومه بجوهر وعرض يقوم
بهذا الكل كالكرسي المتقوم بخشبات وهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء على جزء آخر
والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا كما في الكرسي لكن الفطرة السليمة
التي لم تتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين
لا سيما مقولة الجوهر وشيء من مقولات العرض مهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل
مهية اعتبارية ونوع صناعي لكفاية التاحد الفرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات
في برهان اثبات الصور النوعية بالطبعية وتجويز دخول الاعراض في تقوم الطبائع
وتشخصها ارتقب في ذلك كلاما مستوفى في النحو الثاني ثم الكلام فيه يتوجه تجاه الثاني
من طريقي اثبات النوعية وذلك الثقة بوجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم
على صور مختلفة فان احوج اختلاف الآثار الى الصور فليحوج اختلاف الصور ايضا الى صور اخر
مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتموها وهكذا الى ما لا يتناهى ويلزم التركيب
من ما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالمهية فاختلاف صورها يستند الى
اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها
يستند الى اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج
في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تتعاقب عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات
مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد
البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض
هيولى عالم الكون الى اوج عرش السرمد حتى يدرك سلسلة الوجود الى ما هي عليه فان قلت لم
لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام او لا الى ما استندتم اليه اختلاف

اختلاف الصور من غير توسط وتر تفع الصور من البين فانها لکادتکون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ
علی ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد لبعضها نحو اقتضاء البعض من الآثار واللوازم صدور
بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعکس فلا یمکن استناده الی
القوابل لان القوابل لاتکون مقتضیة والکلام فیما یقتضی هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور
الفلکیة اذ لیس هناک من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة جود المفیض و
تخصیص قابلیات المواد یکفی لتخصیص الفیض وان لم یکن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد
تصلح لتخصیصات الصور دون اقتضاء الآثار وکذا لایمکن استناد تلک الآثار الی
الاستعدادات لان تلک الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادی تلک الآثار
لاتکون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر علی هذه ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء
الآثار ثابت بخلاف الصور العنصریة فانها غیر معللة من حیث ثبوتها للاجسام العنصریة واما بالقیاس
الی المادة فیمکن اسنادها الی الامور الخارجة لانا اذا قصرنا اللحاظ علی المادة لم نجد لها اختصاصا
بشیء من تلک الصور وفی قولنا نحو اقتضاء تلویح الی ان المقتضی الجاعل لیس هو الجسم او صورته
بل المبدأ الفیاض والصور وسایط رابطة وشرایط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها
وروابط من جهة صورها الثانی ان الجسم الواحد کفلک او عنصر آثار ولوازم متکثرة غیر مرتبة حتی
لایکون صدورها فی درجة واحدة فلو استندت الی الصورة فاما ان یستند الی صورة واحدة وهی
بسیطة وهذا ینافی قض منعکم صدور الکثیر عن الواحد البسیط او الی صور شتی مقومة للمادة
وهذا ینافی قض منعکم تقوم المادة الواحدة بازید من صورة طبعیة واحدة فی درجة واحدة
والجواب انها تستند الی صورة واحدة لکن لامن جهة واحدة بل بشرایط وجهات مختلفة مثلا انها
تقتضی الحرکة بشرط الکون فی غیر المکان الطبیعی والسکون بشرط الکون فیه والحیز بمداخلة
الجرمیة والشکل بضرورة تناهی الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس علیه ونحن انما منعنا
صدور الکثیر عن الواحد بدون اعتبار شرایط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول
ان الکل فایض من الواحد الحق تعالی وان کان استناد بعض الیه بلا واسطة رابطة وشرط
متمم لقبول الفیض اصلا واستناد بعض بواسطة وشرایط او وسایط وشرایط ویدخل

في صدورها لمختص بمادة او موضوع مختص وفي صدور الحوادث معدات وآلآخر من ذلك ما مرت
الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الجاعلة

قلت فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة الكون

كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا حالة في مادة لا تحتاج
الى برهان فحيص منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها
محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشئ افتقارا في الوجود الى
محصل لا استلزامها فقط فالمادة ايضا مفتقرة الى الصورة وليس شئ منهما يفتقر في
تعين ماهيته الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا مكان تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون
الحاجة من الجانبين في وجود الذات الى الذات والكائنات من الصورة لتقبلها المادة
ومن المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة
بوجوداتها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلية تقدم الشئ على نفسه بالوجود بل انما ينفك
عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات انما تحتاج ٢٠٠
اليها لامكان طرو القسمة المقدارية عليها والقسمة انما تطرأ على الفرد دون الطبيعة و
والنوعيات انما نعني بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجها على
نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعة الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من
الطبيعة محتاج في الوجود الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها لا الى مادة مخصوصة واما من
حيث انها هذا الفرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بها من المادة فيحتاج اليها
من حيث انها هي المادة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة تحتاج في الوجود
الى الصورة من حيث هي صورة ما وهذه الصورة لتاخرها في الوجود عن هذه الحيثية من الهيولى
بما هي هيولى او هذه الهيولى على ان الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى
بشخصها فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين بل الحيثيات والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون الفردية
بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية
الطبيعة لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة لا للهيولى الشخصية اذ الواحد

الواحد بالعموم لا تصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للهيولى المطلقة وان كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية اذ الجاعل او الآلة المطلقة للطبيعة لابد ان يكون بعضها باعتبار تشخصها هو الجاعل والآلة للفرد وليست فليست فهي من هذه الحيثية شريكة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولا استحالة في استناد واحد ولو بالعدد الى جاعل احد بالعدد وتمام التاثير بواحد من العموم سواء انحصر نوعه العامة في فرد ككل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة جنسية والمادة اذ لا قابل لها يجب انحصار كل من انواعها في فرد فعلة وجودها هي علة تشخصها وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالهية **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها جرمياتها وطبيعياتها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشئ لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصور مفتقرة الى المادة افتقار المعلول الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما ستتضح لك عن قريب ثم انك قد علمت ان المادة انما هي في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وايضا نعلم ان الموجود بالفعل لابد وان يكون محصلا وانه لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يتحصل به لانه يستلزم المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستند في الوجود بدون محصل حتى يستلزم بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شئ منهما يفتقر في نفس جهة الى الآخر حتى يكون شئ منهما مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر على انا نعقل الصورة ولا نعلم ان لها مادة الا بتكلف شديد ونعقل المادة جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه شئ منه بالفعل الا ببحث وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يهمنا في اسلوب سلكه في هذا الفصل ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار منهما اذ لا افتقار لشئ من المتضايفين

الى الآخر بل الحاجة في الحقيقيين لكل منهما الى محل الآخر وفي المشهور بين اعني الذاتين المأخوذتين
مع الوصفين بالوصف من كل الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هي
في الوجود فقط ثم انه انما يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان
ذلك دور صريح لا اذا كانت حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان
الحاجة من جانب الصورة الى المادة من حيث ان الصورة علة فاعلية لها والحاجة من المادة الى الصورة
ليست من حيث ان الصورة علة قابلية لها اذ المادة الاولى هي القابل البسيط ولا قابل للقابل
لانا نقول ما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين وذلك لا يدفع الدور اذ لا يورث تغايرا في
المحتاج والمحتاج اليه والعلل بأسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فاذا كان احد الشيئين
علة للاخرى بأية علة كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى ايضا علة للاولى وان اختلفت نوع
العلية تكون هي ايضا متقدمة بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا واضح بل
انما ينحل الاشكال بلزوم الدور بان حاجة الصورة الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية
بل باعتبار الفردية اما الصورة الجرمية فلانها انما تحتاج الى القابل على ما بيناه لامكان طرو القسمة المقدارية عليها
والقسمة المقدارية انفكاكية كانت او وهمية انما تطرأ على الفرد من حيث انه فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة
واما الصورة النوعية فلسنا نعني بها ههنا الا الطبائع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة فان الصورة ربما يطلق
عليها ايضا حيث يقال انها صور مجردة لا تحتاج في الوجود الى قابل وان الصورة هناك نفس الماهية بخلاف الماديات
فان الصورة فيها جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل لانها صور بل لانها صور جسمانية تقسيم
بطرو القسمة على الاجسام فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصورة الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصورة
مطلقا من حيث كونها متشخصة لا من حيث طباعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت
بالدليل انما هو احتياج الصورة المتشخصة الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع وعدم
الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية في دفع الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة
الصورة الى المادة وثبتت حاجة المادة اليها وجب نفي حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت
كما ان الصور المتشخصة حالة في المواد كذلك طبايعها حالة فيها وقد اعترفتم مرارا بان الحلول لا يكون الا بالحاجة ذاتية
فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى المواد في الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية في مرتبة من المراتب

المراتب اما في مرتبة الطبيعة الجنسية او النوعية او في مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية و
الجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها أليس كما ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك
طبيعة الجوهر التي هي جنس للصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود مما لا ينازع الوهم فيه العقل
فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل
فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل وان كانت ناشية من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح
على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا باعتبار و متحدا به في الخارج و في العقل ايضا باعتبار و حلول الشئ في شئ بدون
حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه الفطرة حتى لا يكفي في حلول الشئ حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقع
ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة الشئ الى الشئ بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد
به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا استبعاد فيه فان الشئ محتاج الى ما هو جزء مطلقا او الى ما هو جزء باعتبار متحد به باعتبار
آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في الفرد في محل باعتبار الحاجة اليه
من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان
جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية تشخصها لا
خصوصها فبينهما بون و المراد بمرتبة الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في
الوجود وملتفتة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة و حينئذ اذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب
حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق الفردية و لا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة
الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها و لا يمكن ان توجد الا اذا
تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به سواء كانت
الحاجة في وجود ذلك الفصل و النوع المتحصل به او في وجود لازم للفصل و النوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا
تحصلت بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او لازم
لها في الوجود الى محل وجدت قائمة بذاتها و لم يكن حلولها في المحل اصلا و لا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية اذا
تشخص الى المحل فيحل فيه و لا يحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه و ذلك لان التشخص ليس امرا موجودا
ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منهما الشخص تركيبا خارجيا كما ظن قوم و لا امرا
يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منهما الشخص تركيبا عقليا و الجزءان متحدان في الخارج

كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة القائمة من جاعلها تنتزع العقل منها التشخص
من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجودها ولوازمها فاحتمالها في محل
فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص منتزع منها باعتبار مجعوليتها او من سبيل آخر العين
الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فالتكثر بدون لحاظ الحلول في القابل لها تشخص يكون منحصرة
في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة ودون اخرى وان لم يكن لها تشخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يتصور
احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى التشخص فنحن عندنا يثبت حلول الطبيعة نوعية في الجملة وان لم نقض
بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون حلولها له متأخرة عنه لكنا نقضي بحاجتها اليه ولو
لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول لا يكون الا لحاجة
ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية
في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية
مطلقا وهذا حكم جلي يدخل تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق
الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت
يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه
قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحال ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل
نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم لها الى محل تتقوم هي او لازمها
فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او يعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة
من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها
ايضا وذلك لان الحال يتشخص بتشخص المحل وما لم يتشخص المحل لم يصلح حاملا للتشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم
لكن الحال المتشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة
الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى
فرد بخصوصه من المحل واما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة
ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان تتقوم الا بما اختص بها من
المادة المشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه هذا كله بيان الحاجة من جانب الصورة واما المادة

المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما وهذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث
هي صورة ما او هذه الصورة المعنى ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها
محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها وذلك لتأخر الصورة من حيث الفردية على العموم
او الخصوص عن الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان
الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي وجه اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات
اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية براسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية
بسنخها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة
الدور ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية الخارجية التي تكون
للمحل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه
والعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو
كونها فاعلية وما يحذو حذوها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى
تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل
نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور المتشخصة
المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في الصنع بل الفاعل للتشخص هو
مفيض الوجود الخاص وأما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الآبية عن
الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما لوحنا اليك ويعتبر الطبيعة النوعية
والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء تتحد معها في الوجود اذا تعينت وح
تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات
الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع وأما نوع العلية من جانب الصورة فقد
عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة

لا للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد واعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله من غير تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة هو الجاعل او الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل انما تصدر متشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين محققتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم يتفحص ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن استنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها المهية من حيث هي متشخصة فيقضي بداهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث اطلاقها بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواغل يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل باختصار البيانات انواع العلية بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل وجزءا من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل نقول انه يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها محتاجة اليها في الوجود لتحصيلها ذاتية لا بواسطة فما حاجتها الى العلة الغائية بواسطة انها في الحقيقة علة غائية مانتشل حتى يصح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بعد ان ... يكون ... في ...

عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو علة
لم يكن لها لفاعلية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في تقويمها وتحصيلها بالفعل
والفاعل القريب لها يجب ان يكون هو المحض عن بارية الحق بريا عن المادة في ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة
بحيث يلزمها في الوجود الحلول في مادة تصدر عن ذلك المفارق ثم يتقوم بالفعل باعانة من الصورة فيتشخص الصورة بها
فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل
في افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات
كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابدا البراءة
المفارق عن الزوال اذ ليس هناك مادة حتى يكون قوة قبول للزوال واما الصورة فهي وان كانت للزوال في عالم الكون
والفساد ولكنها انما تزول الى بدل عاقبت معقب البدل بقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى
ليعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان بفعله الاولى وبالجملة فالزائل
هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد شيخ الطير
فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب مضيء من كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه
الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان
ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق
واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبات تزيل منها
واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد
بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والآلة المطلقة لا في مطلق العلل لا يقال ليس اذا كان الواحد
بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول
مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة
العلة التامة والفاعل المستقل منحطا في التحصيل عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه
المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متمماته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول
في الوجود والتشخص بالذات وبالقصد الاول الى العلة التامة ولا فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد
بالعلة التامة العلة الجاعلة التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل

الذی یستقل بانضمام ما یتم به فاعلیته ذاتا فاعلیة فالواحد بالعموم اذا شارک الجاعل الواحد بالعدد فلا ثم انه یخرج

تلک العلة التامة والفاعل المستقل بالمعنی المذکور عن الوحدة العددیة بل یجعل الواحد بالعدد تاما فی

العلیة مستقلا بالتاثیر ثم الواحد بالعموم فیما نحن فیه منه ما انحصر بوحدته العامة فی فرد ککل من الصور النوعیة

للافلاک فان کلا منها بطبیعتها النوعیة مقومة لهیولاها و نوعها منحصر فی فرد و منه ما لیس کذلک

کالصورة الطبعیة للعناصر فانها مقومة لهیولی العناصر الواحد بالشخص من حیث ان للصورة

العنصریة طبیعة جنسیة تحتها انواع و انواعها ایضا لا یجب ان ینحصر کل منها فی فرد فلا مانع هنا کما من

القسمة الفلکیة و لا شبهة فی ایجابها تکثر الافراد و کذلک الصورة الجسمیة مطلقا فانها بطبیعتها النوعیة

المشترکة فی الاجسام کلها مقومة للهیولی هذه حال الصورة و اما المادة فاذ لا قابل لها و تکثر افراد

نوع واحد انما یتصور فیما له قابل یجب انحصار کل من انواعها فی فرد فهیولی کل من الافلاک نوع علی حدة

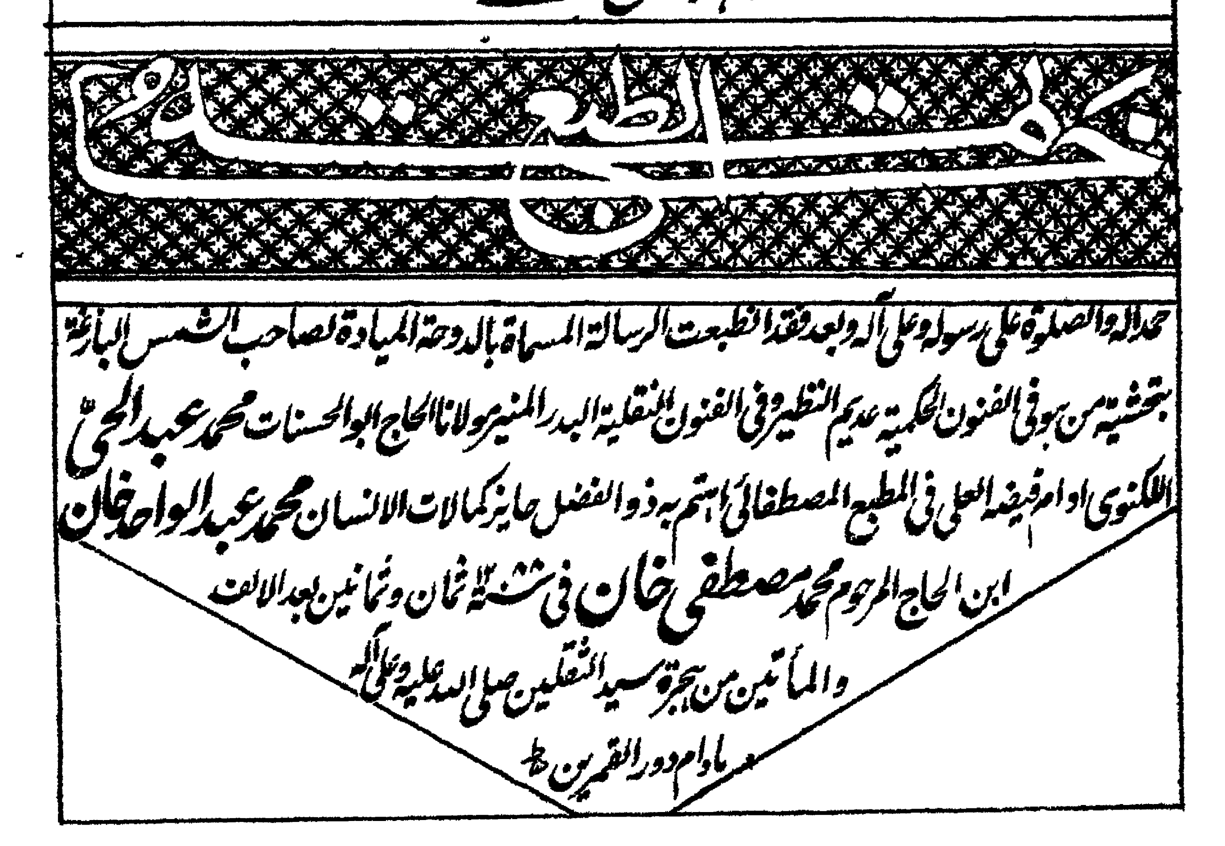
منحصر فی فرده و هیولی العناصر کلها شخص واحد انحصر نوعه فیه فعلة وجود الهیولی هی علة تشخصها اذ الحال

کذلک فیما لا قابل له و هذه المسئلة اعنی مسئلة تقدم الصورة من حیث الطبیعة لکونها شریکة للفاعل

علی الهیولی مطلقا و تقدم الهیولی لکونها قابلة علی الصورة من حیث الفردیة المطلقة من غوامض حکمة الله

تعالی المودعة فی خلقها و من غوامض حکمة ما بعد الطبیعة و لعلی اختلست منها السر الاخفی و فزت فی

تحقیقها بالقدح المعلی ؁



حمدا له و الصلوة علی رسوله و علی آله و بعد فقد انطبعت الرسالة المسماة بالدوحة المیادة لصاحب الشمس البازغة

بتحشیة من هو فی الفنون الحکمیة عدیم النظیر و فی الفنون النقلیة البدر المنیر مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الحی

اللکنوی ادام فیضه العلی فی المطبع المصطفائی اهتم به ذو الفضل حایز کمالات الانسان محمد عبد الواحد خان

ابن الحاج المرحوم محمد مصطفی خان فی سنة ثمان و ثمانین بعد الالف

و المائتین من هجرة سید الثقلین صلی الله علیه و علی آله

ما دام دور القمرین ؁

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي فالكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر كالانسان وفرس فالانسان مثلا والحيوان معروضا للكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه ماهيته من مقوماته وليس من حيث هو واحدا او كثيرا ولا موجودا او معدوما ولا غير ذلك مما ليس في ذاته ولا داخلا فيها والحيوان يكتنفه من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يتأت له ان يحمل عليه الا حملا اوليا اما الذاتية او لذاتياته وانما يتأتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول فان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه له من هذه الحيثية وسلبه فذلك بحيث يكون الترديد بين نقيضين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الحيثية بذلك لا انه من تلك الحيثية ليس بذلك فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب الثبوت بالحيثية وهو النقيض وهو مصداقا انتفاء كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الحيثية وانما يصدق لو كان السلب في ذاتا او ذاتيا اللهم الا ان يقبل السلب من حيث انه سلب التحيث وكان مناط صدق الحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول مع اعتبار الحيثية قيدا للموضوع فان افاد ان الحمل عليه من هذه الحيثية عاد الامر والا لغت الحيثية ولو ردد بين امرين ايجابا او بين ايجاب بغير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم تحق الجواب فان اجيب اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل ويقال على ما نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان ام لم يكن هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا او لم يجز حمله على الكثير لكن لا من حيث نفس تصوره بل لدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما اشبهه والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والحيوان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه انسان وما تضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي ليس هو في نفسه ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا وكذا ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحيوان يلحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل بمعنى انه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو ما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عوارضه اذ مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه او منتزع عنه لم يتأت له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الا حملا اوليا والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتأتى للعقل الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالمحمول وهو زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يتأتى اذا قصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك ان حمل الذات او الذاتي لكن لم يتعين الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق على نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مم

مردود بين نقيضين وعي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لايمكن كذبهما ولابد من التزام احدهما وذلك بان يصير السلب لباساً ذ بجاور فعا محضاً لذلك الايجاب بقيوده وبالمعنى الذي اريد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك لخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكون الايجاب من هذه الحيثية البتة لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب عنه البتة انه ليس من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون اذ مفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتا او ذاتيا اذ لا يصدق ح الايجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو وذلك لان الحيثية ح تكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب رفع لايقبل ان يتكيف بكيفية ولا يصلح لان يتقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه اعتبر اللحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما واثبت لشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا اوليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية لو كان السلب ذاتا او ذاتيا له اللهم الا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اهل الصناعة فح يجوز ان يكون القضية سالبة ثم اذا قيد السلب ح بالحيثية فالظاهر ان يكون مفاده ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب ليس كذلك بل مصداقه ما عرفت من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتا او ذاتيا فلا يصدق السلب المقيد ح ايضا ولا يكون السلب والايجاب المقيدان حينئذ متعينين في طرفي النقيض ويمكن ان يراد بتقييد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى الى الاول ويكون التقييد بالحقيقة راجعا الى الايجاب فيتناقض القضيتان ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوهمية تقديمها عليها انما
٢ هي ماخوذي باللفظ معناه ومآل المعنى ههنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيدا للنسبة واما اذا كانت من تتمة الموضوع كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذا ورد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الربط حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائرا بين النقيضين الحقيقيين فانما القدح في التناقض تقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ ما لم يصدق الايجاب لابد وان يصدق السلب مع ان الحيثية مقدمة في اللفظ بدون ارادة التاخير في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما تغايره بالذات فيوتى به ليفيد تعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع من غير وجوب ان يكون للنسبة مدخلية التقييد كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد بزيد بقيد العلم عن زيد الجاهل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول بجهة العلم وقد يميزه باعتباره عن نفسه باعتبار آخر فح ان كان الحكم عليه من تلك الاعتبار كان القيد مفيدا والا لغي فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد يميز زيدا من حيث انه عالم عن نفسه لا من تلك الحيثية فاذا لم ترد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك وهم بل يحكم بالكذب من حيث ان المفاد كون طوله من جهة علمه والامر ليس كذلك اذا اصغيت فى ذلك فنقول ان تقييد الموضوع ههنا بالحيثية الدالة على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه ان فان البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه وسلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد اما الى النسبة الايجابية او الى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي لم ينحصر الجواب الصواب في السلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد دلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه على اعتبار النسبة الحملية اولية وهو حاصل وكان الحيثية مقدرة مؤخرة والمتقدمة ملغاة وثانيا ان الموضوع مع قيوده مؤخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب هو رفع الايجاب فسلب قولك زيد هو كاتب ح ليس زيد هو كاتب اما زيد ليس هو بكاتب فهو ان كان ح في السالب على مصطلحهم لكنك لو لم تنظر فيها الى ورود السلب على القضية الموجبة برمتها لم يمكن فعالها فقد اتضح لك بما سمعت انه اذا ورد في السؤال عن الانسان من حيث هو هو بين امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء بل يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في ايجاب واحد منهما كقولك

او واحد الانسان من حيث هو هو كلي او كثير او موجود من حيث هو هو لا معدوم او مردد بين ايجاب امر غير الذات والذاتي وبين ايجاب نقيضه حتى يكون اتفاق النقيضين
موجبتين احدهما محصلة والاخرى معدولة او سالبة المحمول لكن هذا السؤال استحقاق ان يجاب عنه لانه طلب للتعيين بعد وضع ثبوت واحد من تينك
الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين والوضع المبني عليه السؤال فاسد وكذا السؤال فلا يستحق الجواب كيف والجواب اسعاف السائل ومطلوبه
والمطلوب ههنا باطل فلا يصح التصدي له فان تفضل عليه باعطاء رفع السالبة وتنبيه على جهالة المركب على فساد الوضع الذي بني عليه السؤال فهو طلب سلب النقيضين **قلت**
ونقول من اصل ان حيوانا وانسانا مخلوطا متصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا عند النفس ان تسامح صورة شخصية
بمعنى تمام لها مادية وكذلك ان تعد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط واذا كان الطبيعي موجودا فالآخر
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه ويعتبر معه اثباتا او نفيا موجود ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه اذ يعتبر تارة محصلا بحيث
لا يكون في حيوانيته سوى جسمية وتغذ وحس وان جاز ان تقارنه الف معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون ح مادة متقدمة
على المجتمع منه ومما قارنه غير محمول عليه واخرى مبهما يكون فيه جسمية وتغذ وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى ان كان فيه مع ذلك امور اخر كان المجموع
حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الاذهان فجلي وذلك اما بان يتعقل الحيوان من حيث هو ويلاحظ بهذه الحيثية كما انه يحكم عليه بانه ليس من
حيث هو هو بواحد ولا كثير واما بان يتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما بان يحكم على الطبيعي ان يتحصل
واذ هو فرد من الآلي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا هذا واما الحيوان بشرط الخلو عن المعاني الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له في الاعيان
والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي وجزء منه فيكون منطويا على المادة ولواحقها او مقترنا بها وقد فرض خاليا وعريا او على ان لا يكون كذلك فيكون من المفارقات
ولم يكن ليس من الحيوان الا الاسم دون الحد على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض نعم ربما يوجد المأخوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه
يتصف في نفس الامر بالتعري مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلف من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا للاحكام حقيقة كما تقول انه
لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا على نفسه بل من اباطيل الايجاد هي بها شيء في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيء لا انه يلاحظ عدم شيء معه
فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض وان كان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون
مأخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصله او اقترانه بما هو غير مقوم له لنفسه مفهوما وبلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران لشيء او عدم الاقتران او بشرط
لا شيء اي باعتبار عدم التحصل بشيء وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة ويتحمل لها اذ كان مأخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو مأخوذا بلا شرط
وان لا يكون كذلك ثم المأخوذ بشرط شيء ويسمى المخلوط ايضا ان كان طبيعية جنسية كالحيوان وكان الشيء المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان ان اشترط
مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا ان كان طبيعية نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان والانسان
الطبيعي ولا ريبة في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد لكن ربما
يرتسم في قوة النفس ماديته كالحس المشترك والخيال بحيث يطالعها النفس فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان
المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة
في النفس حالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس واذا كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان اللابشرطي ايضا اعني المأخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا
لا بشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصلا لشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم ويتم حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد
على ذلك في تحصيل حيوانيته ويرفع ابهامها وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر
كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن ههنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل
ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل ان كان شيء فيه مما ذكر وامور اخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومما يدخل فيه وكيف يكون
يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحدا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز كان فصلا
محمولا على النوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له والتفت لهذه المعاني فانه
شرح نفيس انما واذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه وتصور ذلك على انحاء احدها ان نتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ
بلا شرط ولا يلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان نتعقل الحيوان لا بان يلاحظ
شيء الا واخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي الحيوان من حيث هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان نحس او نتخيل حيوان طبيعي كزيد واذ هو فرد من الالهي يكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في
الخارج ولا اعني بكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان
ولنفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك المعاني
حتى لا يكون مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزء منه فيكون ملحوظا في
ذاته على المادة ولواحقها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار
وجزء باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا ومنهما بون اي على سبيل ان يكون محمولا على الطبيعي لا جزء منه فيكون
من المفارقات ثم لم يكن من الحيوان الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون التنازع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان
باشتراك الاسم فقط لا في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس المتحرك بالارادة على انه وان كان حينئذ عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه ٣
يكون موجودا واحدا ومغائرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد شيء في الذهن ويكون حين هو موجود فيه خاليا وعريا
في نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن والوحدة والمغائرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول
بوجوده ان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان
فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم على
شيء بل هو من الاباطيل التي لا يحاذيها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه
لا انه يلاحظ عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان الملاحظة للعقل
ونحو ذلك كالوحدة والمغائرة لما عداه عارضا حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه لا يقال … ان في ذلك حينئذ يجب ان يقتضي المطابق
فليس الامر كذلك كيف وليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لا يقبله الطبع السليم انتهى **قلت** لا يتوهمن من حجج الالهي في الاعيان
ان هناك شيئا يلحقه الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف وانهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني لا يلزم التعين والتشخص فان تكوين شيء بعينه مشتركا بين كثيرين
بالحمل او بالجزئية كان يكون شيء في الاعيان هو الانسان والانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد للابناء وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون
انسانية واحدة اكتنفتها اعراض عمرو وهي بعينها اكتنفتها اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي هي مع قطع لحاظ الاضافات ان لم يكن الوجود تابعا لها من
الحيثية اذ ليس شيء منها لازما فيها يجوز ان يتحقق الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد تكثرت فتكون انسانيات مختصات لا انسانية مشتركة وانما العرض منها الكلية اذا
وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذا قيست الى الاشخاص الانسانية محققة او مخيلة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان ايا واحد منها احضر صورة
في الخيال … وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل منه الصورة بعينها فاذا ما تأثرت النفس من احد منها بهذه الصورة لم يكن لما حالة تأثير جديد فهذه الصورة مقيستا الى

تلك الكثرة كلية لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصورة صورة كلية هي القياس اليها
مثل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثرة وذلك الملحوظ بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن صحة حمله على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما
تقرر ان الكلي كالانسان بلا شرط شيء مثلا موجود في الاعيان لا مرية في انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزء
منه يكاد الوهم يذهب الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان نعلم ان ذلك باطل ان الكلية
تعرض للاشياء في الذهن من ذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم
على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا الا ان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير
وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعنى بها مطابقة النقل الذي الظل على ما سياتي ومن البين ان الانسان والانسانية اذا كان موجودا في
الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان فبمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك موجب الكلية فالدار المشترك بين جمع
لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو
وبهذا القدر تم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزء منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك
بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب لابنائه كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد تكتنفها
اعراض زيد وهي بعينها اكتنفتها اعراض عمرو فيكون هي بعينها مقترنة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في زيد وبالجهل به في عمرو فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى
يمكن اجتماعهما في شيء ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه اما العلم والجهل فهما وان لزمتهما اضافة لكن ذلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل
فاذا اتحد المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم
ان يكون شيء واحد بعينه انسانا وفرسا واذا ابطلنا لحوق الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي ٥
بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بكونها في هذا وذاك شان لم يكن الوجود ثابتا له عن هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل
الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات مختصة لا يكون شيء منها مشتركة وليس هناك انسانية
واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان
المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان الملحوظ ولم يلاحظ معه غيره موجود في
الاعيان فممنوع ان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان وان لم يكن الوجود لاحقا له من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج
وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية حينئذ في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا يتكرر الاوسط
وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما
اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من وجه وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها
فهي انها اذا قيست الى اشخاص انسانية موجودة في الاعيان او متخيلة لم يختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان ايا واحد منها
اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تاثر النفس من واحد من تلك الاشخاص مع سطوع صورته
الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال ويتضح ذلك بخواتم منقشة بنقش واحد
فانه اذا ضرب احدها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم يتاثر الشمعة بنقش آخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر
الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية منسوبة الى تلك الاشخاص بالكثرة كلية واما جهة جزئيتها ففي انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون
جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصور الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصور

للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ اعني مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى اما جهة كلية فلانه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة
للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان تعقله
الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان
او في الاذهان تشخص آخر فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فما الى زيد بالكلية احدى بالتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئية فلانه ربما يكون
ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لا بد وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيئ من تلك التشخصات لازما او
به بذاته **قلت الفصل** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد معه والجزء
والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه فالجنسية له باعتبار والجزئية باخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق وتممت المعنى
بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته و ح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا عنه غير مندرج فيه لا محصلا له ويكون الجسم
اليه نسبة المادة والى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيئ من تلك لا على المركب من الجسمية وشيئ منها فان كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع قطع
النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين وللبسائط الخارجية لا مادة وصورة لها
الا عقليتين واذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تتمم المعنى بهذا القدر بل نما يلاحظ وجود هذا المعنى حتى انه ان كان هناك الف معنى تتحد في الوجود ويكون المجموع
جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ مبهما في ذاته وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان تكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا لاحظت الى شيئ منها فانما
على انك تعين شيئا مما صدق كان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ويكون نسبة الجسم الى شيئ منها
فنسبة الجسم الى الفصل واما الى المركب من الجسمية وشيئ منها فنسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين نوع وقس على ذلك
حال المعنى الجنسي في غيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حيثما هو جنس يكون بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدري انه على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل 6
بخلاف النوع بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون لفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض
علينا من المعاني دراية انه على ما اعطى القانون او شرائطه في الفصول ام لا فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث ما دخل في احد القسمين لا يجوز ان يخرج عنه ويدخل
في الآخر فيكون كالناطق لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون استعداد الطبيعة المنقسمة بها اولا فعلى الاول لا يكون لخارج ولا الخاص فان كان لنا ان لم يكون
المقسم فصلا لقسمها تلك كالذكورة والانوثة قسما الانسان لكونه حيوانا فاذا لم يختص الحيوانية بلحوق احدهما الصورة دون اخرى بل انقسم النوع بها كالجنس لم يدخلا في تنويع
العام فضلا عن الخاص الا فان كان من جهة خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يتداخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة
قسما الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة استعدت بها للذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا
وفرسا لم يكونا فصلين ان لم يكن كذلك بل كان من جهة الصورة كالحساس مقسم الجسم النامي بالفعل والمادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كذلك كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة
مخصصة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اوليا لتلك الطبيعة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية
تتداخل اقسامها مع اقسام هذه وكذا كان في ذلك بالنسبة الى سابقة حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل
او اكثر كالناطق انما تخصص الجوهر بعد كونه نفسا شاعرة وذلك بعد كونه جسمانيا والا بل لم يكن مخصصا او كان مخصصا لا على الشريطة لم يكن اول ما خرج عن ذلك لم يكن
فصلا اصلا كالملتحي انما تخصص الجوهر بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا والقائل في ذلك لا يغني عن قانون آخر للتمييز بين الانواع والاجناس
فما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا يقبل الانقسام بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال انه تارة انه جنس للانسان مثلا
واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان الجنس محمول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه كذا
المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه مما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة ومما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول حاملة للثاني فالجنسية

تعانده الجزئية والمادية فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسيته لما يقال له انه جنس له باعتبار وجزئيته له باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا
بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي الحساس عين الحيوان ثم الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى
لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما وراءه كان
ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وح وان جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندمج فيه ولا محصل له ويكون نسبة الجسم اليه
نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء الحال له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها
نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل في الشيء المحل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه مادة لها
ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلا او بعضا لكونه جزء منه وحينئذ ان كان التمام والانحياز المشترط في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع
النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان اي المعنى الجنسي وما يقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان المعنيان مادة
وصورة عقليتين من المركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة بكلا الوجهين اما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ
الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة عما وراءه حتى ان كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لكن المجموع
جسما ولا اشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل يلاحظ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار
كان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر ولو الف معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معه معان اخر لا على سبيل ان تكون
مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة به حتى اذا خلطت الى شيء منها فانما تلاحظ على انك تعين شيئا مما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون
اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي الحساس محصلة لا مباينة لا يكون الجسم متجاوزا عنها ولا هي متجاوزة عنه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون
نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اي من تلك المعاني نسبة الجنس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب ۷
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي الحساس او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بمعناه والنامي الحساس
او الناطق تنضاف اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك محصل له غير متجاوز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما لوحنا اليه من اخذ المعنى الفصلي
كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية تؤخذ
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليهما وقس حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى
تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض
على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض
يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا للحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض واذا اخذ
مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كل منه من مضمناته كان ح متحدا مع الحيوان
الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب وبالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وههنا ما يجب ان تنبه
له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود كالبدن
والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة عينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
ذاتها من ان يدخل هناك شرط او شرطا ولم يدخل فيكون لا محالة متحققة بتحقق بشرط شيء وبشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها واما كانت هي في نفسها

معروضه لحدها بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة
في نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبار لا بشرط لا يمنع من ان يحمل المتواطؤ على معروضيهما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين
الآخرين اعني بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين
فلا يحمل احدهما على الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس على مجموع الحيوان ولا يقال احدهما
على الآخر وقس على ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في
العرض كالبياض بالنسبة الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية ونحوها بل تجري في الطبيعة النوعية
ايضا وان ذلك انما تتاتى في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة
تحتاج الى تحصيلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فينزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا
تكون كالمجهول بعد لا يدرى انه على اي معنى كم من معنى يشمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطر بالبال اللون مثلا
بالبال لم تحصيل بعد معنى متقرر بالفعل تقنع به النفس بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة
دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت النفس اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز
كون اللون مشارا اليه اي مشارا اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معنى آخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكنه ان يحصل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيئا
مشارا اليه انه لون في هذه المادة وليس في ذلك الشيء الا لونا فقط وذلك تخصيص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال احدها
منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية يعني البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى يحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا
واتها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت بمعناها لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واتها ينتظر
فيها بعد تحصيلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فههنا مقامان تمييز الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول ما نقول انا انما يتسنى لنا ذلك
معرفة القانون الكلي الجلي وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يتمايز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة
النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يتمايز عن الاجناس واما اذا احتجنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس
الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية
ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الجلي ان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها
واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين
الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة
جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس
الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا
مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان لا يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه
في حد ذاته بل يكون المعنى القاسم الفارق قسط الخاص من المقسم عن الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي
اريد به تحصيل قسمين متمايزين بمعنى داخل في الذات ويكون بانضمامه الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان
ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وهو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة لحوق
المعنى المخصص لا سيما المحصل الوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا تاما غير متوقف على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا ولا يكون كذلك

وعلى الاول لا يكون استعداد الذلك المعنى اخص البتة مما لا يكون استعداد المعنى خارج عنه البتة فحينئذ ان كان استعداد الذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا
مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة
والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق اولا المعنى الاعم ولم يختص لحوقه بصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان ينقسم
به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص الا فان كان استعداد الذلك من جهة مادتها الخاصة
بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم
الى ذكر وانثى لمادة حيث عرضت لها انفعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعدت به للذكورة او من برد فتقبل مزاجا باردا استعدت به للانوثة وليس يمتنع
بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا فلا محالة
كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا وانثى وان لم
يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداد الذلك بصورتها كالحساس للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون اولا حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث
تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص
الجنس بعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة الا نفسا غاذية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او
نبتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا نفس غاذية او غير ذي نفس كذلك لا ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر
لاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما
كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد توقفها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرض
مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك
العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يصرف وح ربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلافات كما اذا
تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها ويا وبعضها ذبابا وربما
كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا فما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى معه بالمادة
متوجهة الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال آلات التناسل والتناسل امر عارض بعد الحيوة ونحو
شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا
اوليا لتلك الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة
وكذلك المعنى السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر وحينئذ يكون الامر هكذا الى ان ينتهي الى
تلك الطبيعة كان هنالك فصلان او فصول مرتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول للطبيعة الاولى كالجوهر انما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس شاعرة وانما
هو بعد كونه ذا نفس بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص او يكون مخصصا لا على الشريطة لم يكن اول الحجر
عن ذلك كذا ما تلوه فصلا البتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه
جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعني الجسم
الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر لا يكون ما بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا لشيء منهما وكالجوهر انما يكون ملتحيا وكوسجا
بعد كونه رجلا وانما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا
انما هو بعد كونه ذا النفس وكونه ذا النفس بعد كونه جسما بانضياف الفصل المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة

فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا واما الحيوة وما تحتها فمن تلك فمعان ذاتية وبعدما اتقنت ذلك علم بعد لنا حاجة الى تتميم
كلفة فى المقام الثانى اعنى اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبايع التى يلتبس الامر فى كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث
يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعانى اللاحقة اذا لم تكون فصولا تكون
عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها من اى جهة كانت
او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتى يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها تم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها عن
التشخص المشار اليه كما ان الجنس لكونها ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كك يقال هو النوع على الشخص وان كان فيه
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية والنوعية انما هى بمعنى ان الطبيعة فى ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك او ان لم
لا تحتاج اليها فى تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اى مشار اليه شار فهى زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة
الى الجنس ليس كما فى الاول ومن الثانى ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغايرة اللازمة ومنها
ما ليس كك كانت قد تحصلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية يمتاز بعضها عن بعض بالفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس او الفصل الا فى بعض اللحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل
والجنس والفصل ايضا لا يمتازان الا فى بعض اللحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة
وكذا الجنس الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اى المعانى اللاحقة
بالجنس تكون فصولا وايها لا تكون فاعلم ان ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة
۱۰ عارض آخر فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او
بواسطة عارض الى ان ينتهى الامر الى عارض لا بواسطة واللازم مطلقا من اى جهة كان قد يكون لازما لها لنفسها اى من صورتها الخاصة او مادتها كك
او عرض خاص بها وقد يكون بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير
عكس فان اللازم للاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزمه اذا كان لزومه لما تحته بواسطة او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت فى مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض
لازمة او غير لازمة فالمجموع المحصل المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ولسنا نعنى ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك
يكون شخصا مشارا اليه انسانيا بل ان يدا هو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو وكلامنا فى العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض
فى مثل ذلك بدل العوارض فى عباراتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج فى بالك انه اذا كانت العوارض داخلة فى الشخص ينبغى ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه
لانهما يكونان جزء منه فتذكر ما اسلفنا ان حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شئ فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن
متضمنا فى الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة ولا يكون منضما اليه من خارج حتى يكون الجنس جزء من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص
فالجسم مثلا انما نعنى به اذا اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا فى موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط ضم المعنى بذلك بل
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعانى منضمة فى الجسم لا زائدة عليه منضافة اليه
من خارج فالشخص انما يحمل على الجسمية [illegible] بل العوارض يكون تمام جسم لا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان
للتشخص [illegible] خواص خارجة عن طبيعة الجنس [illegible] زيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس
غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج فى ان تكون [illegible] طبيعة الجنس اعنى فى تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك بالوجه بذا

واما ان النفس لاتحتاج اليها فى تحصل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى فى الوجود اى مشار اليه كان باقيا فان النفس
اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق يحصل لها مهية نوعية تامة المعنى يجوز ان
يتقرر بالفعل عليها العوارض ولايحتاج فى ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ
فى الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض فى هذا الحكم وان حملته على المعنى الثانى كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها
ما يتوهم انها مشخصة لطبيعة الشخص المشار اليه مع ان ذلك الشخص موجود بل ومتحد بنحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون
تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطارى على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها
من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصى لزيد ولعلك قد حصل لك مما وعيت
ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان والنبات
تحت الجسم المغتذى يمتاز بعضها عن بعض بالفصول المقومة لها المقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة بالعوارض ايضا بل يكون
كك البتة لكن الامتياز بالفصول اولى وهذا عرضى ان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لاتمتاز الا بالعوارض لمشاركتها فى تمام
الحقيقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما فى الخارج وفى الذهن ايضا الا فى بعض الملاحظات اعنى لحظ التحصل والابهام والخلط والعراء
فان النوع يمتاز من وجه عن الجنس فذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا فى الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا فى الفصل والجنس والفصل ايضا
لا يمتازان فى الخارج ولا فى الذهن الا فى لحظ التعرية واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة
فى جزء منه والخارج مع الشركة فى تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما فى شئ مما يتجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون
الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضى بخلاف قوله على ١١
نفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كك بالنسبة الى الاجناس
والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول كذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز
الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا فى الاجناس ولا فى الفصول قلت لعلك بعد استيقان الحل
البسيط لا ترتاب فى ان المجعول فى سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به فى التاييس ولا يتعلق الا فقير فلا غنى الا هو وان من
البين ان الوجوب بالذات فى اى جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات
عن الجانبين وهو الامكان الذاتى هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة دائمة لدوام الامكان
وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع فى الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
فى ذلك واستعن فى ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها فى تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه
بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا للتعلق بها وليس ان حدث يستغنى فى البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم
بيد ان الحاجة فى التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الخلة انما يسد بالغنى
وضم الفاقة الى الفاقة لا يغنى شيئا واما البطلان والعدم فيكفى بالضرورة فى وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استندا
بعد الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما اسخف ظن العامة ومن يتلوهم ان المتعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج
له اليه حدوثه والقديم لا سبب له البتة والحادث يستغنى عنه فى البقاء وان احتاج فى الابتداء ويحك بل ههنا حالة بين العدم والوجود
اى خروج من ذاك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او فى اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو عدم فاعل الوجود

لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل ذلك في نفسه كذلك كونه في اول آن فلم يبق من الحدوث معنى
يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها الازلي من الوجود وما هو في
اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم الدليل فان وجوب المعلول بعلته التامة لم تخلف عنها بالزمان
فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك اولا كان معلولها الواجب بها قديما فالوجوب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يشمل ممتنعه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات والاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا
فكذا التعلق وجهة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كك والمحاج على ان المسبوقية بالعدم ايضا كك مما اوقعهم في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء
بعد البناء ونحو ذلك فيخيل ان الاثر حين البقاء الكائن هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل للحاصل والكائن مر الجديد فالتاثير فيه لا في الذات
الباقية ووجودها والاول من اخذ اليبس بعلة جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركته هذه سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة
لاجتماعها والاجتماع بشكل ما والحافظ لتلك الاجزاء على تلك الشكل هو طبائع ما منها في امكنتها الطبيعية مع عوقها للبوقى عن الحركة الى احيازها
الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينها من التزاق والثاني من اشتباه تحصيل الحاصل بتحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران
انما يحتاجان الى تحصيل مستمر للابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان الاثر متعلق بالموثر والتعلق بالموثر فرع الحاجة فهو محتاج
اليه البتة فجهة ما سوى الله تعالى فقير ولا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به ضرورة ان الممكن من حيث انه
ممكن لا يكون له حظ فيما علي بلا مرجح فقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى الموثر المرجح
وجهة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر انا اذا رفعنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات
١٢ اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحيل الغنى ويوجب الحاجة
اذ نقيض العلة علة النقيض فكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه كك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة
فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق به الوجوب
به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود والعدم او حادثا بعد العدم محتاج الى الموثر الموجب لاحد الطرفين دائما لامكانه بالذات دائما
والطرف الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك
وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاءه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب
آخر لزم اجتماع موثرين مستقلين على اثر ومما يوضح هذه الجملة لحاظ حال الشمس والضوء الواقع على الارض بمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها
شرطا لفيضانه عن المبدء الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن دوامه موجبا لغنائه عنهما ومنافيا
لتعلقه بهما واذا كان حادثا فكما هو محتاج اليهما ومتعلق بهما ان حدوثه كك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة تلك الارض
او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كك عدمه بعدمها واذا كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء
انما يكون واجبا بغيره وذلك الغير موجبا له اذا احال الغير واستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة
ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع بلحاظه معه عدمه مع بقائه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ
ذلك الموجب ايضا مع علة الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائز قطعا فالحاجة انما تنقضي بالانضمام الى الغني وضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى آخر ولو دار او تسلسل الى وجوب الغني اصلا
فهذا سر يلوح به ان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة مما تواطئت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة وان كان بين الفريقين خلاف في
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو سنخ الذات باعتبار
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق والحاجة في التاييس والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ترتاب في ان الحق هو الثاني
وكذلك في ان الامكان المحوج بالذات هو ليسية وجوب الوجود والعدم ام ليسية وجوب التقرر والبطلان في سنخ الذات
المستتبعة لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وتجوهره
المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الجملة الانظار الكلامية اقتداء بالاوهام العامية فتوهموا ان التعلق من المفعول بفاعله
انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من
يجعله الوجود في اول آن ولم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان
شطرا او شرطا وكانهم يعنون بالحدوث ههنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يلزمهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث
فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتاج الى السبب وتعلق به في الابتداء
اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن لكنه يستغني عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما لزمهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضر في بقاء العالم تشتتوا فمنهم من تجاسر
على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض وتوهموا ان الجواهر
محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب وهذه الاوهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعتراض لسخافتها وكانت
فيما تحققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فان كان الاول فههنا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية
بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب له يتعلق به لكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام
في تعلق الموجود بموجده واما كون ذلك العدم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا تحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فلم
يبق من الحدوث على هذا معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الثاني فههنا مع ما مر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا المعنى لانه
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان
فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للموجود في اول آن فالتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود
في اول آن والوجود بعده لعين النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل تشمل ذلك الكل ولا تختص بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلته
التامة واجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة سواء جاز هذا المفروض ام لم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود احد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون
لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا لم يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه له وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فجهة التعلق بالغير هو الوجوب
دون الحدوث والوجوب بالغير يلازم الوجود دائما واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة
الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير زائلة عنه ثم نقول المشهور
مما اوقعهم في هذه الورطة وجدان الاوهام مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب وسخونة الماء بعد

انتفاء البناء ولو كانت علة الحاجة هي الامكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بزوال تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثر من المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة والوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة جاعلة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة لتشكل ما والحافظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعة وقسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة في الاساس وهذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي عائقة لها عن الهبوط مع ما فيها من التلازم المانع عن الافتراق بادنى محرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الحاصل بتحصيل فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثره امر هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزي الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالمحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه ط

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفرد بان يعتبر معلوم في نفسه بدون حمله صدقه على شيء ويضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه يسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا صدق على شيء اصلا فاذا حملا على شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان مواديهما قضيتين متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية نيست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود نقيضه بمعنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيض لا بالمعنى المصدري فهو ليس بوجود يعني نيست وجود فيجوز ان يكون المفهوم واحد النقيضان فصاعدا باعتبارات نحو لهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا ما يرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار والوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود ولا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات نقائض المفهومات المتصورة وبهذا ان التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها

والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اي تطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي للنقيضين الحقيقيين مقامه لانه مفهوم محصل دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل بالمواطاة فانما يستحيل اجتماعهما بان يكون كل منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك واما كون احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر كالمعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المجهول فلا يستحيل وكذا حمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك كذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود ومحمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار الحمل لا غيره فلا يستحيل ان يحمل كذلك احدهما على نفس الآخر او على ما يصدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه مواطاة على زيد مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان تعقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون تعقل الايجاب لتوقفه عليه وقد اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو خالي الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه ينحل به كثير من الشبه الموردة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

خاتمة الطبع

الحمد لاهله والصلوة على اهلها اما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احدهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرهما في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره مدقق عصره ملا محمود الجونفوري رحمهم الله الباري موافقا لامر المولوي **خادم حسين** العظيم آبادي سلمه الله ذو الايادي في المطبع المصطفائي باهتمام **عبد الواحد خان** اللكنهوي ابن المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ۱۲۸۸ ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلوة وتحية

فقط

ترجمة مولف الشمس البازغة

احمدک یا من ہو محمود والصلوة علی صاحب المقام المحمود وعلی من تبعه الی الیوم الموعود وبعد فیقول الراجی عفو ربه القوی محمد عبد الحی
اللکنوی قد سالنی بعض خلانی ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة لیظهر فضله علی الطالبین کفضل الشمس البازغة فاجبته
الی مسئوله فاقول ہو العلامة فی عصره الفہامة فی دہره محقق الفنون الحکمیة ومدقق العلوم العقلیة مولانا محمود الجونفوری نسبته
الی جونبور بفتح الجیم وفتح الواو وبعدہا نون ساکنة بعدہا بار فارسیة بعدہا واو ثم را مہملة بلدة رفیعة الشان معدن من قدیم الایام
لارباب العلم والشان من بلاد فورب تلمذ علی جده القریب شاہ محمد المتوفی سنة اثنین وثلاثین بعد الالف وعلی الشیخ محمد افضل
الجونفوری وفرغ من التحصیل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم فی مضمار التالیف وارسل غواص الفکر الی بحار التالیف
فصنف الشمس البازغة ولم یتفق له فیه ایراد جمیع فنون الطبعی لضرب طبل الرحیل فی اثناء عمره الطبعی وحرر علی الفوائد الغیاثیة
للعضد الایجی شرحا سماه الفرائد وعلق علیه حاشیة حجمها اکثر من حجم شرحه واتی فیه بعجایب تنشط به الاذہان وتفرح بسماعها
الاذان وحکی انه ما صدر عنه فی تمام عمره قول رجع عنه ولما اکمل التحصیل رحل الی دار الخلافة اکبرآباد ولقی آصف خان اعاظم
امراء السلطان شاہجہان فبجله وعظمه ثم رجع الی جونفور واشتغل بالتدریس وله رسالة موجزة اربعة اوراق فی الفارسیة فی اقسام
النسوان وتوفی فی سنة اثنین وستین والف فی التاسع من الربیع الاول وقد کان استاذه الشیخ افضل اذ ذاک حیا فحزن علیه
حزنا وفیا وما تبسم اربعین یوما الی ان لحق به والحق انه لم یظهر بالہند مثل الفاروقیین احدہما الشیخ احمد المجدد السہرندی فی علم
١٦ الحقائق وثانیہما ہذا المحمود کذا ذکره المورخ غلام علی آزاد البلگرامی فی سبحة المرجان ومن تصانیفه مما لم یطلع آزاد الدوحة
المیادة فی الصورة والمادة ورسالة فی الکلی والجزئی ورسالة فی تحقیق اجتماع النقیضین وارتفاعهما ورسالة فارسیة فی تحقیق القضاء
والقدر ورسالة فی وحدة الوجود وغیر ذالک ومن تلامذته مولانا عبد الباقی الجونفوری صاحب الآداب الباقیة والابحاث الباقیة
ومدح فی دیباجة الآداب استاذه غایة مدح والمشهور ان مولانا عبد الرشید الجونفوری صاحب الرشیدیة شرح الشریفیة وزاد
السالکین وشرح اسرار الخلوة والمحکوم المربوط وحواشی کافیة ابن الحاجب ومقصود الطالبین ودیوان الشعر وغیرہا المتوفی
سنة ثلث وثمانین والف ایضا من تلامذته والعلم عند الله تعالی ومما یستنکر علیه اطلاقه ما قبل الطبیعة علی الفن الطبعی
فی دیباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبیعة عندہم مخصوص لفن الالہیات وقد بالغ فی تصحیحه المحشون
لکن لم یات احد منهم بما یشفی العلیل والحق علی ما فصلته فی المعارف بحواشی شرح المواقف ان اطلاقه علیه لیس علی عرفهم بل
علی ان مباحث الطبیعة فی الحقیقة من الالہی والطبعی قبل الالہی مرتبة فصار بهذا المعنی ما قبل الطبیعة فاغفظه فقط

حواشی متعلقہ صفحہ ۳ **۱۶ قولہ** ثم ننظر الخ فیہ ان النفس لیست محتاجۃ الی المادۃ فکیف تکون من المبحوث ویمکن ان یقال ان البحث عن احوالہا کانہ بحث عن احوال الاجسام ذوی النفوس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۷ قولہ** فی حال النفس قد عرفت ان الجوہر المفارق عن المادۃ فی ذاتہ دون فعلہ یسمی نفسا وقد یطلقون لفظ النفس علی ما لیس بمجرد بل مادی کالنفس النباتیۃ التی ہی مبدأ افاعیلہ من التغذیۃ والتنمیۃ والتولید وکالنفس الحیوانیۃ التی ہی مبدأ الحس والحرکۃ الارادیۃ ۱۲ **شرح تجرید ۱۸ قولہ** اعم من ان نظر الخ لان النفس النباتی یوجد فی الحیوان والنبات کلیہما بخلاف النفس الحیوانی فانہ مختص بالحیوان والاعم اقدم من الاخص ولذا اخر کتاب الحیوان عن کتاب النبات ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۹ قولہ** فہذہ کتب ثمانیۃ وجہ الضبط ان الجسم اما بسیط او مرکب والاحوال العارضۃ لہ اما عامۃ لہما او خاصۃ باحدہما والعامۃ ہی کتاب سماع الطبیعی والخاصۃ اما خاصۃ بالبسائط او بالمرکبات الاولی ہی کتاب السماء والعالم ثم لما کان بعض منہا احق بالافراد افرد لہا کتاب علحدۃ وہو کتاب الکون والفساد والثانیۃ اما عامۃ فی اقسام المرکب التی ہی الموالید الثلثۃ او خاصۃ بما لیس لہ نفس او بالہ نفس والمراد بالنفس ہہنا ما یعم النفس الانسانی والحیوانی کما صرح بہ المصرح الاولی ہی کتاب الفعل والانفعال والخاصۃ بما لیس لہ نفس ہی کتاب الآثار العلویۃ والمعادن والخاصۃ بما لہ نفس اما عامۃ لجمیع اقسامہ من النبات والحیوان وہی الاحوال العارضۃ لہما من جہۃ کونہما ذا نفس او خاصۃ باحدہما الاولی ہی کتاب النفس والثانیۃ اما مختصۃ بالنبات او بالحیوان الاولی کتاب النبات والثانیۃ کتاب الحیوان ۱۲ **محمد اسعد ۲۰ قولہ** من احوالہا البدنیۃ الخ من بیان امزجۃ النبات واعضائہا وتولد اجزاء النبات وحال اختلافہا واختلاف النبات بحسب البلدان واختلاف الحیوانات فی الاعضاء الباطنۃ وبیان تشریح الاعضاء وتعریف المزاج وامزجتہا وما اشبہہا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۱ قولہ** ولم یکن تلک الخ فان امزجۃ السکان فی الاقالیم مختلفۃ والبدن الہندی اذا تکیف بمزاج الصقلابی مرض او ہلک کذلک حال البدن الصقلابی اذا تکیف بمزاج الہندی مرض او ہلک فیکون لکل واحد من اصناف سکان المعمورۃ مزاج خاص یوافق ہواء اقلیمہ وحرارۃ الصبیان اکثر مقدارا واقل حدۃ وحرارۃ الشبان اقل مقدارا واکثر حدۃ وبعد سن النمو وہو خمس وثلثون سنۃ او اربعون سنۃ تاخذ فی الانتقاص حتی یکون ابدان الکہول وہو الی ستین سنۃ وابدان الشیوخ وہو من ستین الی آخر العمر باردۃ وابدان الصبیان ارطب والکہول والمشائخ ایبس ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۲ قولہ** فاقتصرنا فیہ علی الستۃ الاولی ہذا الجانب النظم المقدر واما الذی یوجد فہو الفنون الثلثۃ الاول ۱۲ **حضرت ملا نظام الدین قدس سرہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۴ **۱۴ قولہ** وقد تکون مشتقۃ الخ لم یرد بہ المشتق النحوی بل ما یوجد مبدأہ فلا یتوہم ما یتوہم ۱۲ **حمد اللہ ۱۵ قولہ** اما من الصور یعنی ان اللاحق الذاتی قد یتخذ من مفہوم الصورۃ معنی ویجعل حدا ثانیا ویجعل محمولا فی المسائل وان لم یکن لفظہا فرعیا کما فی الفلکیۃ فان معناہ ما لہ صورۃ فلکیۃ ۱۲ **حضرت ملا مرحوم ۱۶ قولہ** ہو الجوہر الذی الخ ہہنا شبہۃ مشہورۃ وہی انہ ان ارید ما یمکن فیہ فرض الابعاد بالذات فلا یصدق علی شیء من افراد المحدود فان القابل بالذات للابعاد الثلثۃ انما ہو الجسم التعلیمی وان ارید اعم او خصوص ما یمکن فیہ بالعرض ینتقض بالمادۃ والصورۃ ویجاب بمنع ان القابل بالذات لفرض الابعاد انما ہو الجسم التعلیمی بل انما القابل ہو الجسم فان المراد بالابعاد الابعاد مطلقا ای بلا تعیین مقدار والجسم التعلیمی انما ہو قابل التعیین الامتدادات وبسابوتہ قبول القسمۃ الوہمیۃ وقبول المساوات والمفاوتۃ بالزیادۃ والنقصان کما تقرر فی محلہ وفیہ ان القبول التعیین الامتدادات لا ینافی القبول للامتدادات مطلقا فکما ان الجسم الطبیعی ممتد فی نفسہ صالح لان یعرض فیہ الامتدادات الثلثۃ المتقاطعۃ بلا تعیین مساحی کذلک الجسم التعلیمی ایضا قابل لذلک غایۃ الامر انہ صالح لہا مع التعیین ایضا کیف والجسم التعلیمی اما ممتد آخر سوی الممتد الجوہری او ہو مرکب من الامتداد الجوہری او معنی آخر منشأ لانتزاع التعینات المساحیۃ کما ہو التحقیق عندہم وعلی کل تقدیر یلزم ان یکون صالحا لما یصلح لہ الجوہر الممتد فینتقض التحدید بہ البتۃ اللہم الا ان یقال انہ یخرج بقید الجوہر فتامل ۱۲ **حمد اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۵ **۱۶ قولہ** بل ہی اثر الخ لا یخفی علیک ان ہذا انما یتم فی صور الاجسام التی لہا امہات ذات طبائع واما فی الاجسام التی لیست کذلک کالاجسام الفلکیۃ والاجسام البسیطۃ العنصریۃ فصورہا النوعیۃ لیست موضوعات للطبیعۃ ولا آثارا لہا الا ان یقال وجہ التسمیۃ لا یجب ان یطرد فی جمیع افراد المسمی فتخص الصور بسمی طبیعیا لاستناد بعض افرادہا الی الطبیعۃ بان یکون اثرا لہا ولو جعل وجہ التسمیۃ کون تلک الامور بعضہا نفس الطبیعۃ وبعضہا موضوعا وبعضہا اثرا لہا لما احتیج الی ما ذکرہ المص لیس بعید جدا ۱۲ **حمد اللہ ۱۷ قولہ** للطبیعۃ التی ہی فی الام الخ ثم ما ذکرہ انما یتم اذا ارید فی قولہ وبعضہا آثار تصدر منہا ما یعم صدور المعلول عن العلۃ ومشارکہ فان طبیعۃ الام لیست علۃ فاعلیۃ لطبیعۃ الابن بل معدۃ کالبناء للبناء مثلا ولا مضایقۃ فیہ ۱۲ **حضرت علامہ مرحوم ۱۸ قولہ** لہا مباد الخ لم یقصد منہ ان کل امر طبیعی لہ مبدأ وسبب فمن الامور الطبیعیۃ بسائط فلا یکون لہا مباد بل المقصود ان الامور الطبیعیۃ لا تخلو عن مباد واسباب باعتبار بعضہا ... فی جانب السلب ۱۲ **حضرت ملا مرحوم ۱۹ قولہ** ویکون علما یقینیا الخ المراد بالعلم الیقینی العلم بان شیئا کذا ولا یمکن ان یکون الا کذا وبالجملۃ العلم بضروریۃ ثبوت المحمول للموضوع ودوامہ قال الشیخ فی البرہان العلم الذی ہو بالحقیقۃ یقین ہو الذی یعتقد فیہ ان کذا کذا ویعتقد انہ لا یمکن ان لا یکون کذا ... ۱۲ **حمد اللہ**

تتمۂ حواشی متعلقہ صفحہ ۵

۲۰ قوله من حيث حدودها التي الخ فيه ان العلم اليقيني متعلقه النسبة لا الحدود فمعرفة الامور الطبعية بالحدود ليست مما لا بد فيها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود انما هي بدواخلها الا ان يقال اراد بالتصور بالحدود التصور الذي هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الضروري في المسائل التي هي القضايا الايجابية ذلك التصور وهو مسبوق بمطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه لا بد له من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فتامل ۱۲ احمد الله **۲۱ قوله** هي مبادٍ تصورية الخ اما كونها مبادي فلان المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم وحدود الامور الطبيعية كذلك واما كونها تصورية فظاهر ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۲ قوله** فيسلم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لا بد ان تسلم في العلم الذي هذه المبادي مباديه وتبين في علم آخر والا لصارت مسائل والقضايا التي هي مبادٍ ضرورية غنية عن البيان ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**
۲۳ قوله وكذلك ما يجب الخ اي هو ايضا من المبادي التصديقية اما كونها مبادي فلان ما يتوقف عليه علم احوال الامور الطبعية يكون من المبادي كما عرفت واما كونها تصديقية فظاهر لانها اذا كانت مبرهنة في العلم الاعلى لكانت من المسائل لها والمسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وان كانت مشكوكة قبل اقامة البرهان لكنها بعدها تكون مذعنة ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۴ قوله** وتوضح ههنا اي في العلم الطبعي لما عرفت من انه لا بد في معرفة الامور الطبعية من معرفة مباديها واسبابها وانما يتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات وتوضيحها انما يكون بالحدود وقد عرفت انها مبادٍ تصورية ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۵ قوله** اعرف الخ اي يكون وقوع العامة في الذهن وارتسامها فيه اكثر من وقوع الخاصة وارتسامها فيه لان الفيض من المبدأ الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للتصورات فاذا وجد القابل والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع فكلما كان شرائطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب والاعم من حيث عمومه وان كان متحققا في الخاص اقل منه شرطا ومعاندا ضرورة اشتماله على امر زائد على العام فشرط العام ومعانده شرط للخاص ومعانده من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصيته له شرائط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرائطه وارتفاع موانعه اقل بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه وارتسامه في النفس اكثر من وقوع الخاص وارتسامه ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۸

۱۴ قوله بل هي مفارقة الخ دفع لما عسى ان يتوهم من ان حدوث النفس لما لم يمكن بدون حدوث البدن لما مر والبدن متقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس متقومة بالمادة الاولى وتقرير الدفع انا وان سلمنا ان وجود النفس لا يمكن بدون حدوث البدن ولكن لكون حدوث البدن شرطا لحدوث النفس لا لكون البدن مقوما للنفس لا يجب ان يكون المقوم للشرط مقوما للمشروط فالمادة الاولى وان كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة للنفس قواما والبدن وان كان شرطا في حدوث النفس لكن ليس مقوما لها حتى يلزم ان يكون مقوم المقوم للنفس مقوما لها لانه لو كان كذلك لاستحال بقاء النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساده ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**
۱۵ قوله لكن المادة الاولى الخ دفع توهم نشأ مما ذكره وهو انه لما لم يكن المادة الاولى متقومة بالنفس ولا النفس متقومة بها فما وجه قوله فكانه النفس والمادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانها ليست مادة حقيقية للنفس وما هو مادة حقيقية يعني البدن فهي متقومة بها فالمادة الحقيقية وما هي مادة له لا تصور بينهما التقويم احدهما بالآخر وليس للقسم الاول مثال في الواقع ۱۲ **احمد الله ۱۶ قوله** فهي البدن الخ يتجه اليه ان البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقوما بها والجواب انه يشبه ان يكون الحال حال الهيولى الاولى مع الصورة الجرمية فالبدن علة لوجود النفس الشخصية والنفس من حيث الطبيعة المطلقة علة له ۱۲ **حضرت ملا مرحوم ۱۷ قوله** وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحلها صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس الناقصة التي هي بما تكمل تحصل متنوع والبدن بالاعتبار الاول مادة لها وبالاعتبار الثاني جنس لها والصورة والمنوع يكون مقوما لما له صورة ومنوع ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۸ قوله** كما في النفس والبدن الخ فان البدن محتاج في تقومه الى القبول وهو النفس وليس وجود النفس متقوما بالمادة فلكن يلزم للنفس انها اذا وجدت تقوم البدن بمفارقة ما لكون البدن محتاجا في تقومه الى النفس لما مر واما عدم كون وجود النفس متقوما بالمادة لانه ليس البدن علة بالذات للنفس فانه ليس فاعلا لها اذ المادي لا يفعل جوهرا مجردا كما هو مبين في العلم الالهي ولا جزءا ماديا لما عرفت آنفا ولا صورة لكون الامر بالعكس كما مر ... النفس اذا وجدت انها تقوم البدن لما مر ولانه لولا ذلك لزم تعطلها ... خصوصيها المتمثل بهذا الجوهر الشريف واما المفارقة فلان سبيل اختصاصها سبيل التدبير والاشتغال بسبب النصرف والاختيار ۱۲ **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰ **۱۳ھ قولہ** فتلک الصور ای صور البسائط انما تحصل فی الہیولی بعد زوال صور لان الصورۃ النوعیۃ لکونہا مقومۃ للمادۃ یستحیل انفکاک عنہا او لما لا یتصور وجود المادۃ معری عن الجسمیۃ کذالک لا یتصور بدون تخصص نوع من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذالک المخصص نعم یجوز تبدل الصور مع بقاء المادۃ بعینہا الا تری ان الصورۃ المائیۃ تنقلب الی الہوائیۃ وبالعکس مع مادۃ العناصر واحدۃ فالصورۃ الہوائیۃ انما تحصل بعد زوال الصورۃ المائیۃ مثلا وکذا الصورۃ المائیۃ انما تحصل بعد زوال صورۃ اخری لامتناع اجتماع المقومین من جہۃ واحدۃ ومن ہہنا شبہت انحفاظ الہیولی الشخصیۃ بالصور المتواردۃ بحساب سقف معین بدعامات متعاقبۃ یزال واحدۃ منہا ویقام اخری بدلہا بخلاف الافلاک فان الہیولی کل واحد منہا صورۃ لازمۃ واعلم ان فی کلام المص ہہنا تصریحا بان الصورۃ النوعیۃ انما تحل فی الہیولی وہذا باطل عند المحققین لان الصورۃ النوعیۃ ان حلت فی الہیولی فالہیولی لا تخلو من ان تحتاج الیہا اولا وعلی الثانی لا یکون الصورۃ جوہرا وعلی الاول لا یخلو من ان تحتاج الی جمیع الصور بما ہو جمیع فیلزم ان لا یوجد الا بعد وجود جمیع الصور او الی کل واحد منہا اجتماعا او بدلا فیلزم توارد العلل المستقلۃ علی معلول واحد شخصی لان کل صورۃ مع فاعلہا علۃ تامۃ لہا او الی القدر المشترک فہذا القدر المشترک اما تمام ماہیۃ الصورۃ فیلزم اتفاق الصور فی الحقیقۃ واما جزء ماہیاتہا فیلزم ترکیب الفصول لان الصور فصول باعتبار ولیس کذالک بل ہی بسائط ولا تختلف بساطۃ وترکیبا باختلاف الاعتبارات واما عرضی للصورۃ وہو مغایر لہا فی الحقیقۃ فیلزم ان لا یکون الصور جواہر بل ہذا العرضی جوہرا فالحلول انما فی الجسم لا الجزء من حیث المجموع واما فی الصورۃ الجرمیۃ کما ہو الظاہر فتامل ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۳

۱۵ھ قولہ ہو الطبیعۃ فان الطبیعۃ عندہم مؤثرۃ تاثیرا طبیعیا فی جسم ہو محلہا ومؤثرۃ فی جسم آخر ایضا وان کان التاثیر فیہ تاثیرا قسریا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ**

۱۶ھ قولہ ولیس اثباتہا علی الطبعی وانما اثباتہا علی صاحب الفلسفۃ الاولی بان کل ما یصدر عن الاجسام فی العادۃ المستمرۃ المحسوسۃ من الآثار والافعال کالاختصاص باین وکیف وحرکۃ وسکون فہی صادرۃ عن قوۃ موجودۃ فیہ لان ذلک اما ان یکون لکونہ جسما او لامور اتفاقیۃ او لامر مفارق عن الاجسام بالکلیۃ او لقوۃ موجودۃ فیہ والاول باطل والا لاشترکت الاجسام فیہ والثانی ایضا باطل والا لما کان ذلک مستمرا لان الامور الاتفاقیۃ لا تکون دائمۃ ولا اکثریۃ والثالث ایضا باطل لان المفارق نسبتہ الی سائر الاجسام نسبۃ واحدۃ فیحتاج فی تاثیرہ فی بعض دون بعض الی مخصص والکلام عائد فی المخصص والاقسام جاریۃ فیہ وکلہا باطلۃ سوی الرابع فاذن ما یصدر عن جسم بعینہ عن قوۃ موجودۃ فی ذلک الجسم وہی الطبیعۃ ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۴ **۱۴ھ قولہ** اما ان النفس الخ ہذا دفع لجواب آخر وہو ان حد الطبیعۃ لا یصدق علی النفس فی الحرکات الارادیۃ لان النفس لیست مبدأ اول لہا فانہا انما تحرک باحداث المیل وہی حالۃ انبعاثیۃ نحو الخروج من المبدأ الی المنتہی بحیث تدافع ما یعوقہ وحاصل الدفع ان النفس کما لا تحرک الا باحداث المیل فی الحرکات الارادیۃ کذالک الطبیعۃ فی الحرکات الطبیعیۃ انما تحرک باحداث المیل کما سیأتی من اثبات المیل لکل حرکۃ فی مبحث الحرکۃ فان اعتبر المیل محرکا فعدم صدق الحد علی النفس مسلم لکنہ مضر لہم لانہ یلزم عدم صدق الحد علی المحدود وہی الطبیعۃ ایضا لانہ یکون علی ہذا التقدیر المیل مبدأ اول لا الطبیعۃ وان لم یعتبر محرکا بل یعتبر آلۃ للتحریک کما ہو الحق لئلا ینتقض الحد بالمیل فلا یضر المورد ویصدق الحد علی النفس لکونہا مبدأ اول ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

۱۵ھ قولہ فلیست مبدئیۃ الخ بخلاف الطبیعۃ فانہا مبدأ اول لکل ما ہو مبدأ لہ حیث لم یتشذ منہ شیء والحرکات الارادیۃ المخالفۃ لما تقتضیہ الطبیعۃ لیست الطبیعۃ مبدأ لہا فلا یعتبر اعتبار الاولیۃ منہا بالنسبۃ الیہا ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

۱۶ھ قولہ بل باستخدام الطبائع الخ التفصیل ان الحرکات المنسوبۃ الی النفس اما حرکات اینیۃ وہی الحرکات الارادیۃ للحیوانات واما حرکات فی الکم کالانماء واما حرکات فی الکیف کما یتحرک الثمار فی الالوان والنفس لا تفعل الحرکات الاینیۃ الا بواسطۃ طبائع الاجسام فربما تحرک الاعضاء الی خلاف مقتضی طبیعۃ الجسم کما فی الصعود ولذا یحدث الاعیاء للتعارض بین مقتضی النفس ومقتضی الطبیعۃ وان کان تحریکہا المکانی بواسطۃ الطبیعۃ کانت محرکۃ الی جہۃ مقتضی الطبیعۃ لا الی خلاف جہۃ مقتضاہا فان قلت یلزم توارد الواسطۃ والمبدء ان یتوافق فی الجہۃ نعم انما تحرک النفس الحرکات الکیفیۃ والکمیۃ بواسطۃ الطبائع فان النفس تنہض طبائع علی الحرکۃ فی الاقطار فتتحرک ولا مخالفۃ بین الطبائع وبین تلک الحرکات فالتقیید بالاولیۃ یخرج النفوس بالقیاس الی الحرکات الکمیۃ والکیفیۃ لا بالقیاس الی الحرکات الاینیۃ ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

۱۷ھ قولہ انما الاشتباہ الخ لیس غرضہ الاستنقاص فانہ لیس من منصب الناقض مطالبۃ البرہان فانہ مدع بل مقصودہ ان التعریف لم یتمیز بہ المحدود عن غیرہ فان خصوصہ بالمعرف ومساواتہ غیر بین بل الظاہر عمومہ وتحققہ فی النفس الفلکیۃ ایضا حتی یقوم برہان علی ثبوت صورۃ نوعیۃ سوی النفوس المجردۃ والنفوس الجزئیۃ قائمۃ بمواد الافلاک واستخدام النفس اما فی حرکات ۱۲ **محمد اللہ**

۱۸ھ قولہ علی نہج الخ فان قلت ان قید علی نہج واحد اذا لارادۃ وان لم یکن مذکورا فی الحد لکنہ مراد فیہ فالحرکۃ مقیدۃ بہ قلت علی ہذا یخرج النفس الحیوانیۃ ایضا من قید لا بارادۃ والنفس النباتیۃ من قید علی نہج واحد فیستدرک قید الاولیۃ ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۶ ۱۱ قوله غير محسوسة لان الصورة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة وجب ان يكون الاحساس بها مع لواحق معينة كاين ووضع معين ونحو ذلك يمتنع ان تكون مشتركة فلا يكون في ذلك الاين على ذلك الوضع فلا يكون المشترك مشتركة هف ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

۱۵ قوله وانما تصدر الخ الغرض منه ان الواحد لا يصدر عنه آثار كثيرة فيجب ان لا تصدر عن الطبيعة وقد صدرت فاجاب بان صدورها بجهات مختلفة وانما الممنوع صدورها عن الواحد الحق ۱۲ حضرت علام مرحوم ۱۶ قوله في جوهر الماء انما قال هذا لان في غير الماء يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة الماء فيه لتعدد القوابل لتصريحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۷ قوله فالبرودة الخ هذا يدل على ان الماء بارد ورطب اما برودة فلانه اذا زال عنه القاسر المسخن عاد الى البرودة ولو لم يكن باردا بالطبع لم يعد الى البرودة واما رطوبة فلانه يقبل الاشكال ويتركها بسهولة ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۸ قوله بالقياس الى الخ فالبرودة اثر الطبيعة المائية واذ هي قوة فعلية فبالقياس الى المتاثر عن جوهر الماء والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرا لها من حيث الانفعال تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الماء وشكله ۱۲ حضرت علام مرحوم ۱۹ قوله بل التحريك الخ لعل وجه الاضراب ان الاثر انما هو الحركة والميل آلة للطبيعة عند بعض لا واسطة بان يكون الميل اثرا للطبيعة والحركة اثر الميل ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۲۰ قوله فان الاجسام المركبة الخ في الاجسام المركبة كالانسان مثلا لا تحصل بالطبيعة وحدها والا يصدق الانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والمنمية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي فلما تضمنت الصورة الانسانية التي هي نفس ناطقة لها كلها كانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل وقد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيطة لا جزء لها الا باعتبار والاطلاق الصورة النوعية على النفس الناطقة المجردة عن المادة ذاتا انما هو مجاز من حيث انها متعلقة للبدن ويتقوم به امكانها قبل وجودها ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۳ ۱۱ قوله واما تالف الخ المقصود الاصلي للمصنف تحقيق اتصال الجسم ففتش اولا ان هذه المسئلة من اي علم وحقق انه من الالهي ثم بين ان المقصود اثباته وهو عدم التالف وهو ايضا مقصود من هذه الجهة فذكر حاله ايضا انه من اي علم واطلق العنان بحيث يشمل نقيضه الذي هو مذهب الخصوم وهو التالف لتحقيق موضح الفن غاية التحقيق فان الاشياء تعرف باضدادها ۱۲ حضرت علام مرحوم ۱۲ قوله وان مفهوم الخ لما كان عسى ان يتوهم ان مفهوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق وليس التالف ماخوذا في كلا الحدين وكذا لا يجب ان يكون عدم التالف ملحوظا ومتصورا عند تصور حقيقة الجسم حتى يكون فيه ايضا لان غاية ما يلاحظ عند النفاة في تجوهر الجسم الاتصال او التركب من الهيولى والصورة لا عدم التالف من الاجزاء فيمكن ان يعد مفهوم التالف وعدمه من العوارض ويبحث عنهما من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم الخ ۱۲ حضرت مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۳ قوله فلا ينظر الخ اي اذا لوحظ التالف لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من جهة انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة ۱۲ حضرت مولانا محمد يوسف رح ۱۴ قوله ينظر ان فيه الخ اي لتحقيق حقيقة الجسم التي هي الاتصال فان المثبتين يقولون بالتالف فيقولون في مقابلتهم بعدم التالف فالقضيتان القائلتان بان الجسم مؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى ومع انه ليس بمؤلف منها كاشفتان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل وتحقيق الحقيقة من الفلسفة الاولى فيكون التالف وعدم التالف منهما لان النظر في تجوهر الجسم نظر في وجوده الا استحالة وجود الشيء بدون تجوهره ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۵ قوله هو النظر في نحو وجوده الخ المراد بالنظر في نحو الوجود النظر فيما يلحق الشيء من غير ان يصير الشيء موضوع الرياضي بانضمام حيثية اخص من الموجودية بان يكون المعروض هو الموجود من حيث انه موجود ومن غير ان يصير الشيء موضوع الطبيعي بانضمام حيثية اخرى كذلك بان يكون معروضه هو الموجود من حيث انه جسم ولا شك ان النظر في التالف وعدمه ليس من جهة الرياضية والطبيعية اما الاول فلعدم مداخلة الكمية في التالف وعدم التالف اما الثاني فلانه عرض التالف وعدمه كان للموجود من حيث انه جسم يكون تجوهر الجسم قبل التالف وعدمه فلا يكون التالف وعدمه داخلا في نفس تجوهر الجسم مع انه لتعين تركب الجسم من الهيولى والصورة شرح لحقيقة الجسم لا اثبات عروض التركيب منهما للجسم فهذا ايضا نظر في تجوهر الجسم فيكون النظر في نحو الوجود من غير ان يصير رياضيا او طبيعيا كما مر ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۶ قوله فيكون كلاميا اي كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب منه او مركبا من الهيولى والصورة من الالهي لان موضوعه الموجود بما هو موجود ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۷ قوله من ان عدم التالف الخ تحقيقه ... لان ... الحصر في الفن التصوف فان بحثنا هو عدم التالف ولان الباحث عن التالف المتكلم ليس على ذمته اثبات كونه من الطبعيات فانه ليس على موضوعه الجسم من حيث ... ۱۸ قوله بمعنى السلب اي بالسلب المقابل العدم والملكة وهو السلب المجرد عن قابلية اسلوب السلب البسيط المقابل للعدول ... على ما تقرر عليه راي الجمهور ۱۲ احمد الله رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۲۳۰ ۱۹ قولہ وان اخذ بعضی الخ قال الاستاذ لقائل ان یقول ان ہہنا شقا ثالثا وہو طلب التالف عن القابل بدون بانتقال الی الخ
بالنظر الی نفس مفہومہ ولا شبہۃ فی انہ یختص بالجسم فان المجردات لا یتعقل اتصافہا عن الجواہر المتحیزۃ بالذات بخلاف الجسم فانہ یجوز والنظر الی مفہومہ ہو الطویل العریض العمیق شئ
یمکن فیہ التالف من الجواہر الفردۃ ولذا یتوہم المتکلمون فیہ ذلک فاثبات التخصص البرہان منعہ کما یقال بعموم الدوام من الضرورۃ بالنظر الی نفس مفہومہا مع قطع النظر عن الابتناء
علی الاصول الدقیقۃ ۱۲ محمد اللہ ۲۰ قولہ لم یکن من عوارضہ ای لا الذاتیۃ ولا العرضیۃ لان فی تقابل العدم والملکۃ لا یتصف المحل بالعدمی الا اذا صلح الاتصاف
بالوجودی والجسم لا یصلح الاتصاف بالتالف من الاجزاء التی لا تتجزی فلا یتصف بعدم التالف منہا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۱ قولہ الا من جہۃ الخ
فان الطبعی انما یبحث عن العوارض من جہۃ الحرکۃ والسکون او غیر ذلک وعدم التالف لیس لاحقا للجسم من ہذہ الحیثیۃ فلا یکون من الطبعی الا من جہۃ الاستدلال علیہ من سبیل الحرکۃ
ونحو ذلک ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۲ قولہ یکاد کلام الخ لم یورد کلمۃ الجزم بل اورد لفظ یکاد مع کلمۃ الاشعار لعدم نص الشیخ بان المقصود ہہنا عدم
تناہی الاجسام فی الانقسام والاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلک من لوازمہ وملحق بہ وانما ہو مفاد کلام الشیخ بحسب الظاہر لکان کلامہ محتملا لان یکون المقصود نفی التالف
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۳ قولہ ثم اللاتناہی الخ المقصود منہ تفصیل الکلام فی ان المراد ہہنا من المقاصد او من المبادی کالاتصال ونحوہ
ولو اجمل ہہنا لربما یذہب الافہام الی انہ من المقاصد مما سبق من قولہ وبعد استیفاء الکلام فی المرام الخ ۱۲ حضرت علام مرحوم ۲۴ قولہ واختلاف الاعراض
بان یکون القسمۃ بسبب عروض عرضین مختلفین سواء کانا قارین کما فی البلقۃ او غیر قارین کما فی حصول مماستین او محاذاتین فانہ اذا کان جسم احدہما مماسا لجسمین او محاذیا
لہما فلا یکون ذلک الا بان یکون ما یماس او یحاذی بہ احدہما غیر ما یماس او یحاذی بہ الآخر فیکون فیہ شئ دون شئ فیلزم الانقسام ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۵
قولہ فی القسمۃ الوہمیۃ الخ القسمۃ الوہمیۃ عبارۃ عن تعیین شئ محسوس ثم تعیین جزء مخصوص منہ بمعونۃ الوہم ثم جزء آخر وہکذا ثم وثم من غیر تفکیک للاجزاء الحاصلۃ منہا انما
ہی جزئیات بخلاف القسمۃ العقلیۃ فانہا عبارۃ عن ملاحظۃ شئ فی العقل وتقسیمہ الی اقسام کلیۃ من غیر ملاحظۃ خصوصیاتہا الشخصیۃ الخارجیۃ کما ان العقل یلاحظ ان الذراع
اذا قسمناہ حصل جزآن کل واحد منہما نصف ذراع مثلا ثم اذا قسمنا کل واحد منہما حصل اربعۃ اجزاء کل واحد منہا ربع ذراع مثلا وہکذا فالاجزاء الحاصلۃ منہا الملحوظۃ مفہومات کلیۃ
غیر متحققۃ فی الخارج علی وجہ التمایز ولہ وجہا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۶ قولہ توطیۃ لہ بانا اذا قسمنا الجسم بالقسمۃ الوہمیۃ فاجزاءہما تکون متفقا ماہیتہ
للکل فی الماہیۃ والا لبطل الاتصال فی ذلک الجسم ضرورۃ ان المتصل الوحدانی لا یتالف من الحقائق المتباینۃ وکل ما ثبت لفرد من الطبیعۃ ثبت للفرد الآخر منہا بالنظر الیہما فاذا
ثبت للجسم الکل الانحیاز والانفصال عما عداہ وکذلک الفعلیۃ البحتۃ یصدق علی کل جزء منہ ہذہ الاحکام ایضا ولا یتصور یصدق ہذہ الاحکام بدون الفک فان الفعلیۃ البحتۃ
والانفصال عما عداہ لا یتصور علی المتصل بما ہو متصل والفک یستلزم المادۃ فالمطلوب ہہنا یکون من الطبعی بالضرورۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۷ قولہ
فلا شک الخ لان القسمۃ الفکیۃ لا تخلو عن التغیر والخروج من القوۃ الی الفعل وایضا القسمۃ الفکیۃ من جہۃ انہا فکیۃ لا تلحق الجسم الا من جہۃ انہ ذو مادۃ لا من حیث انہ ذو مقدار
مطلقا بدلیل ان القابل الذی یجب وجودہ عند وجود المقبول لا یعقل الاتصاف الا بوجود الموصوف وقوعہ محلا للصفۃ وہذا شان المادۃ فانہا تجامعہا بخلاف القسمۃ الوہمیۃ
لکونہا لاحقۃ للجسم لکونہ ذا کمیۃ اتصالیۃ فہی من عوارض المقدار بحسب نفس ذاتہ لانک قد عرفت ان القسمۃ الوہمیۃ فرض شئ معین دون شئ معین وذلک انما یحصل بالجسم
فہی من عوارض المقدار بحسب نفس ذاتہ بمعنی ان المصحح لما یجتمع معہا بلا حاجۃ الی المادۃ حتی لو قطعنا النظر محضا اللحظ الی الجسمیۃ التعلیمیۃ بان نفرضہا موجودۃ بدون المادۃ جزمنا
بصحۃ ہذہ القسمۃ بلا شبہۃ نعم انہا فی نفس تحصلہا محتاجۃ الی المادۃ لانہا عرض یقتضی موضوعا والقسمۃ باختلاف الاعراض لا تکون الا فی المادی بدلیل ان البعد المجرد عند قائلیہ
لا یقبل القسمۃ باختلاف الاعراض وان کان قابلا للمطلق الانقسام من جہۃ کونہ ذا مقدار واذا کان اللاتناہی فی الانقسام من احوال الجسم من جہۃ الحرکۃ واشتمالہ علی المادۃ کان ذلک من الطبعی ۱۲
مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۳ ۱۵ قولہ المفاصل ہی المواضع التی ینفصل الجسم عندہا وہی مواضع معینۃ عند مثبتی الجزء لا یمکن ان ینفصل الجسم عند غیرہا وتشبیہہ
بمفاصل الحیوان وسمیت بہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۶ قولہ کالہیولی والصورۃ فانہما من الاجزاء المحصلۃ للجوہر الوحدانی وہو لیس الا من الاجزاء
المحصلۃ للجسم فان الجسم انما یحصل من تحقق المقدار بہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۷ قولہ نحو من انحاء الخ انحاء قسمۃ الجسم الی الاجزاء المقداریۃ ثلثۃ فکیۃ
تحدث کثرۃ بالفعل فی الخارج اما کان او انفکاکا بالۃ نافذۃ فہو قطعی والا فہو کسری ووہمیۃ تحدث کثرۃ فی الوہم وعقلیۃ یمکن ان تستوعب جملۃ الاجزاء الممکنۃ الانقسام
بلا تناہ فی ملاحظۃ العقل لملاحظۃ اجمالیۃ بسیطۃ ۱۲ ۱۸ قولہ وینسب ذلک الخ ولم یقل وذلک مذہب الاوائل لکونہ مخالفا لما ہو المشہور من ان ہذہ احتمالات لم یذہب
الیہا احد ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۸ قولہ ینسب ذلک الخ قول الشیخ فی الشفاء یدل علی ان الترکیب من الخطوط قد ذہب الیہ ذاہب فلفظ ذلک فی قولہ ینسب
ذلک اشارۃ الی الخطوط فقط او الی السطوح والخطوط کلیہما ولم یطلع المحشی علی ان الترکب من السطوح ایضا مذہب ۱۲ محمد اللہ ۱۹ قولہ الہند سمعت من الاستاذ قدس سرہ
[illegible]

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۳۳ ۵۲۰ قولہ لایحصل منہا تالف الخ ای لایحصل منہا تالف وحجم بحیث یکون الجسم متصلا حسا فان الاتصال حسا لایتصور لا بعد ملاقاۃ الاجزاء والکلام فیہ کما م لا یقال ان بین کل جزئین منہا خلاء قلیلا لا یشعر بہ الحس فیحس الاتصال لان الخلاء ان کان اقل من الجزء فیلزم الانقسام للجزء وان کان مساویا لہ فلا یکون الجزء ایضا قابلا للحس فلا یحس الجسم المولف منہ لان فیہ خلاء واجزاء منفصلۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۲۱ قولہ فیتداخل الخ ای فیلزم اتحاد الجواہر المتحیزۃ بالذات فی الوضع والاشارۃ وہذا ہو معنی التداخل والبداہۃ شاہدۃ بخلافہ والتنبیہ علی استحالۃ التداخل انہ لو جاز التداخل لجاز دخول جزء العالم فی حجم خردلۃ بان تداخل الجزء والۃ مقداریۃ من العالم ثم وثم مرۃ بعد اخرے ویلزم اتحاد ما فی الحیز واتحاد الجواہر المتحیزۃ بالذات فی الحیز ظاہر البطلان ویلزم عدم حصول الحجم منہا وہو محال ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۲۲ قولہ لایحصل منہا لم یبین الکلام علی بطلان التداخل فی نفسہ فان الخصم لعلہ لا یساعدہ بل المبطل انہ ہہنا یفضی الی عدم حصول الحجم والتالف فلا یحصل جسم فی عالم الواقع وہو اشد استحالۃ فان التالف افضی الی عدم التالف ۱۲ احمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ ۵۲۳ قولہ ان تلک الاجزاء ان تداخلت الخ التفصیل ان الاجزاء اما کلہا متداخلۃ فلا جسم ولا حجم فلا قسمۃ مقداریۃ اصلا لا متناہیۃ ولا غیر متناہیۃ فلا عبرۃ لہا فی افادۃ الانقسام وقد قالوا بالانقسام وایضا ہو ظاہر البطلان او ان تداخل بعضہا فما بقی ان کان متناہیا فلا قسمۃ غیر متناہیۃ فقد بطل رأیہم بالکلیۃ ان کل جسم لم ینتہ فی القسمۃ لان المتداخلۃ لا ینقسم الیہا الجسم قسمۃ مقداریۃ مفضیۃ الی التمایز فی الوضع محصلۃ لازدیاد الحجم بالانضمام ولو وہمیا فوجودہا کعدمہا ساقط الاعتبار فی الجسمیۃ فالانقسام انما ہو للمولف من ذلک الباقی وہو متناہ الاجزاء فکل جسم متناہ الاجزاء فیبطل رأیہم بالکلیۃ وان کان غیر متناہ فالمتداخلۃ علی ما مر ساقطۃ الاعتبار فیحصل باجزاء متناہیۃ منہا جسم فی ضمن اجسام العدیمۃ النہایۃ فی الاجزاء فیبطل کلیۃ رأیہم ان کل جسم غیر متناہ الاجزاء فان نقیضہ ان بعض الاجسام وہو ذلک الجسم الذی حصل من اجزاء متناہیۃ متناہ الاجزاء ولم یثبت بہذا القدر من البیان ان کل جسم متناہ الاجزاء فلم یبطل رأیہم بالکلیۃ ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۵۲۴ قولہ وان فزع الیہ من حد سمع بالفاء والزاء المعجمۃ والعین المہملۃ الاستغاثۃ والالتجاء ای التجاء النظام الی التداخل لدفع لزوم عدم تناہی مقدار الاجسام لکون التالف موجبا لازدیاد الحجم ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۲۵ قولہ بان یوضع ثلثۃ علی ثلثۃ بان یوضع جزآن فیحصل الطول لان الماخوذ فی الجسم مطلق الابعاد والحصول العقلی فی اقل المراتب الا باثنین ویوضع بجنب احدہما جزء لان مطلق العرض مع قطع النظر عن ان یکون بازاء تمام الطول یحصل العمق واحد مع واحد من الطول الخ انما اخذ الجبائی اثنین لحصول العرض لاعتبارہ العرض فی مقابلۃ الطول بالتمام ویوضع فوق الثلثۃ ثلثۃ لیحصل العمق فی مقابلۃ العرض والطول علی التمام کما کان الجبائی اخذ اربعۃ لیحصل العمق فی مقابلۃ العرض والطول علی التمام ولما کان یلزم علی مذہب العلاف ترجیح بلا مرجح اختیار العرض ومن العمق واحتیاج اربعۃ بان یوضع جزآن ویجنب احدہما جزء وفوق واحد من الثلثۃ جزء لاعتبار مطلق الابعاد الثلثۃ اعم من ان یکون بالتمام اولا ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۲۶ قولہ لا رأیہم بالکلیۃ ولا بد من ابطال رأیہم بالکلیۃ لیثبت مذہب الحکیم من ان کل جسم متصل فی الواقع قابل الانقسام لغیر المتناہی ولہذا وجہ العنان الی ابطال رأیہم بالکلیۃ بقولہ فاذا اردنا الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۲۷ قولہ وکان الجزء الواحد عادا الخ فیہ دفع لما یقال ان ازدیاد الحجم والنقصان بحسب ازدیاد الاجزاء لکنہ لا یلزم اتحاد النسبتین فانہ یحتمل ان یکون نسبۃ الاجزاء من النسب العددیۃ والنسبۃ بین الحجمین من النسب التی تختص بالمقادیر وہے ما یتحقق بین المقدارین لا یکون لہما عاد مشترک ووجہ الدفع ان التفرقۃ بین المقادیر والاعداد لیست الا لانتہاء الاعداد الی الواحد العاد بخلاف المقادیر واذا کان ترکب المقادیر ایضا من الاجزاء الغیر المتجزیۃ فضرورۃ انتہاء الکثرۃ الی الاحاد الحقیقیۃ فیکون الجزء الواحد عادا للکل فلا یتصور النسبۃ الصمیۃ فیہا بل یکون حالہا حال الاعداد الا ان الواحد العاد فی الاعداد غیر وضعی وفی الاعداد وضعی ۱۲ احمد اللہ رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۳۴ ۵۲۹ قولہ لا یکون الخ یعنی ان المثبت لہ بالذات للوضع لیس الا الافراد ولیس للطبیعۃ الکلیۃ وضع بالذات حتی یقال ان المقصود فی ہذا الحکم لیس الا اثبات الوضع لہذا المفہوم وہو حاصل فی العقل فلیس المقصود بیان الحکم الی الاجسام المشخصۃ لا ضیر فی عدم حصولہا فی حالۃ ہذا الحکم فی العقل ۱۲ احمد اللہ ۵۳۰ قولہ اذ لا یحکم العقل الخ اورد علیہ بانہ صحیح ان خلف البرہان امکان التطبیق فی الخارج وقد مر ما یتوجہ علیہ بان اخذ التطبیق العقلی الاجمالی کما عرفت فلا وجہ لہ فانہ لا یستدعی وجود الا فی العقل اجمالا ولا تعاقبہا لا ینافیہ حضرت ملا مرحوم ۵۳۱ قولہ فرع الاتساق واذ لا اتساق فی الاحاد المجتمعۃ الغیر المرتبۃ لتلف من الحصی فلا اعداد فلا یکون فیہا اوائل وثوان وثوالث وبہذا فلا یمکن تطبیق المبدء علی المبدء ثم ما یلیہ علی ما یلیہ وبہذا لیظہر الزیادۃ فی جہۃ عدم التناہی ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۵۳۲ قولہ فہناک مجرد الحکم الخ وہذا الحکم لا یقتضی الی الاستحالۃ مطلقا الا الی مساواۃ الجزء او ما یساویہ الی الکل فان الزیادۃ حقیقتہا آبیۃ عن المساواۃ ولا الی فرع الزیادۃ والانقطاع فی جانب عدم التناہی الا بعد حصول التطبیق بتمامہ من جانب المبدء الی الجانب الآخر ولا یتصور ذلک بالتفصیل فانہ باطل ولا بالاجمال فانہ فرع الاتساق کما عرفت فعلم ان فی المرتبات یلزم احدہما بالنظر الی الحکم الاجمالی الصحیح الواقعی وانما یلزم بالنظر الی التفصیلی ۱۲ ملا محمد حسن رح ۵۳۳ قولہ اذ لا یتمیز الوسط الخ السالبۃ ہم انہ ضوع اذ لا وسط ولا طرف فی غیر المرتبات واذا لم یکونا فیہ لم یتحقق الزیادۃ فی جانب اللاتناہی ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۰ ١٤ قولہ ولایتاتی الخ بل انما یحصل فی الزمان الغیر المتناہی وخروجہ من القوۃ الی الفعل من المبدء المعین الی غیر النہایات فیکون التطبیق التفصیلی ایضا منہا ۱۲ ملا حسن ١٥ قولہ لجریان التطبیق الوہمی الخ توہم التطبیق الوہمی فی غیر المرتبات اما من جہۃ اخذہ من الصور المرتسمۃ فی الذہن منہا فوجہ التوہم ان الصور الحاصلۃ منہا فی الذہن علی سبیل التدریج یبلغ الی حد اللانہایۃ فیجری التطبیق الوہمی فیہا فدفعہ المص بانہ یجوز ان لا یرتسم منہا فی الذہن فی زمان متناہ علی التفصیل الا قدر متناہ وان کانت فی الخارج غیر متناہیۃ واما من جہۃ حصولہا اجمالا فی الذہن فتوہم الترتیب فیہا فان الوہم یجری الاحکام الواقعیۃ فی المعدومات من جہۃ وجودہا الاجمالی فیہ فدفعہ المص بانہ ان ارید بالتطبیق التطبیق الخارجی او الوہمی بالمعنی المذکور فلا نسلم حکم العقل بامکان ذلک فی الآن او الزمان المتناہی وان ارید حکم العقل فی الموجودات الغیر المرتبۃ بان فی الجملۃ الزائدۃ ما یعادل الناقصۃ وزیادۃ فلا ینفع کما ذکرہ ۱۲ ملا حسن ١٦ قولہ فیہا لان التطبیق فی الوہم لا یقتضی الاجتماع والترتیب بل العقل اذا اخذ جملۃ غیر متناہیۃ وجملۃ اخری غیر متناہیۃ بعد مبدء الجملۃ الاولی وتوہم انطباق مبدء الجملۃ الاولی علی مبدء الجملۃ الثانیۃ فینطبق سائر احاد الاولی علی سائر احاد الثانیۃ ویسوق الدلیل ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ١٧ قولہ انما یکون بین الصور المرتسمۃ الخ معنا والمعلومات الحاصلۃ فی الذہن لا الصور من حیث ہی صور ذہنیۃ فان الکلام فی استحالۃ عدمیۃ النہایۃ فی الخارج ۱۲ حضرت ملا نظام الدین قدس اللہ سرہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۳ ١٦ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط الخ فان الحرکۃ بمعنی التوسط عبارۃ عن توسط الشیء بین المبدء والمنتہی بحیث ای حد فرض فی الوسط لا یکون ذلک الشیء قبل وصولہ ولا بعدہ فیہ فہی حالۃ بسیطۃ غیر منقسمۃ متوسطۃ بین المبدء والمنتہی وہی لیست منطبقۃ علی الزمان فی الآن لازم الانطباق بین المنقسم وغیر المنقسم ولیست بموجودۃ فی طرف ذلک الزمان لان المتحرک فیہا اما فی مبدء المسافۃ او منتہاہا ولا خط للمتحرک فیہ من الحرکۃ التوسطیۃ اصلا لما عرفت ان التوسط حالۃ بسیطۃ حادثۃ بعد مفارقۃ المبدء وقبل الوصول الی المنتہی اذا کانت حادثۃ بعد مفارقۃ المبدء فلا محالۃ تکون موجودۃ فی زمان مقطوع من جہۃ البدایۃ ۱۲ مولانا محمد یوسف ح ١٧ قولہ ما یکون الخ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ التوسطیۃ لا یقدر معین من الحرکۃ القطعیۃ لا یکون وجودہ فی طرف الزمان فانما یکون وجودا فی الزمان بتمامہ بدون الانطباق لان ما یوجد بالحرکۃ التوسطیۃ یکون تابعا لہا فکما لا یکون لہا اول آن الحدوث کذلک لا یکون اول آن الحدوث لتابعہا ایضا فان التابع للشیء فی الخارجی والازم لہ کذلک بحسب ذلک الوجود لا یتخلف عنہ فی ای طرف کان فلو کان لاحدہما اول آن الحدوث یلزم الآخر ایضا اول الآن والا یلزم التخلف فیہ فبذلک علمت ان ما یوجد بقدر معین من الحرکۃ القطعیۃ یکون منطبقا علیہا ویکون حالہ کحال الحرکۃ القطعیۃ فی کون الحدوث تدریجا ای فی زمان بالانطباق علیہ لا فی آن اول کزاویۃ معینۃ من حرکۃ احد الخطین المنطبقین ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ١٨ قولہ کمطلق الزاویۃ الخ لا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد لاجل بطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر فی مقرہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ فالوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن الخصوصیات والتعینات یقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان غیر منطبق علیہ لان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان ایضا وفی ضمن فرد من افرادہ وان کان کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ لا یلزم منہ وجود الکلی مجردا عن الافراد کما لا یخفی ۱۲ محمد اعظم ١٩ قولہ ہی التی کلامنا فیہا بانہا لیست لہا اول آن تعین فیہ لیس حدوثہا دفعۃ ولا تدریجا بل لہا وجود فی الزمان من غیر انطباق علیہ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ٢٠ قولہ ولا یکون لہذا ایضا الخ وبہذا یتم الاعتراض علی التقریر المشہور للبرہان بابطال المقدمۃ المذکورۃ فیہ ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ ٢١ قولہ آخر آنات عدمہ الخ لانہ اذا امکن وجود الحادث فی آن ہو مبدء الزمان المعین فکان عدمہ فیہ واذا کان وجودہ فی ہذا الزمان فکان ہذا الآن آخر آنات عدمہ السابق ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ٢٢ قولہ ہذا التفصیل یا یہمنا الخ لان الامر الاہم لنا اتمام الاعتراض علی التقریر المشہور للبرہان بابطال المقدمۃ المذکورۃ فیہ وہی ان الحادث لا بد لہ من اول آن الحدوث وبہذا التفصیل یبطل تلک المقدمۃ بلا مریۃ لدلالتہ علی ان بعض الحوادث لیس لہ اول آن الحدوث وسامتۃ الخط علی الخط ایضا منہ وبہذا القدر یحصل بیان اختلاف الحوادث فی اول الوجود بدون الاحتیاج الی بیان اختلاف الزائلۃ من الحوادث فی آخر آن الوجود او بیان العدم السابق واللاحق لکن الکلام لما انجر الی بیان اختلاف الحوادث فلا بد من تتمیم الکلام بتبیین آخر آن الوجود وحال العدم السابق واللاحق فقال المص لنتمم الکلام الخ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ١٥ قولہ جاز بالنظر الیہ الخ لقائل ان یقول ان الشکل یجوز ان یکون یقتضی طبیعۃ البعد الشخصی فلا یجوز التبدل الا بتبدلہ وہو یستلزم الانفعال فلا یحتاج الی المادۃ فان المادۃ انما تلزم الانفعال وہو لا یعقل الا بانتفاء المحل القابل ان الشکل الحاصل لہ یجوز ان یزول بالنظر الی طبیعتہ التی ہی لا بشرط شیء فانہا لیست مقتضیۃ لہ وانما البعد الشخص لان اقتضاء ہذا التجویز للمادۃ ممنوعۃ فانہ یجوز ان یکون نسبۃ التشخص الیہ نسبۃ الی طبایع المفارقات ۱۲ حضرت ملا مرحوم ١٥ قولہ جاز بالنظر الیہ الخ فانہ یجوز ان یکون الشکل العارض للمفارق الدائم او للمباین کالعلۃ مع المعلول فلم یوجد فیہ جہۃ القوۃ المحوجۃ الی المادۃ فان القوۃ عبارۃ عن فقدان شیء فی زمان وجدانہ فی زمان آخر لا تقتضیہا الامر اللازم ضرورۃ فالعجب من المص انہ کیف صدر منہ ہذا الکلام مع وضوح سخافتہ ۱۲ محمد حسن رحمہ اللہ

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۴۸ ۱۹ **قولہ** المستلزم لجہۃ القوۃ فیہ مناقشۃ ظاہرۃ لانہ ان ارید بالقوۃ الاستعداد فالاستلزام ممنوع لانہ اذا لم یکن البعد
والشکل من لوازمہ ولوازمہ فیحتمل ان یحوزہ التبدل تبدلا فطریا و یستحیل بعد حصول الشکل معین ان یزول ذلک الشکل و یخلفہ آخر بدلہ وان ارید مجرد التجویز الذاتی فمسلم و یالیت شعری ما الانفکاک ۱۲ محمد

حواشی متعلقہ صفحہ ۴۹ ۱۳ **قولہ** یتداخلہما الخ فیہ ان المجوز لتداخل الجوہر الجسمی فی البعد المجرد ولعلہ بعود و یقول ان التمسح مطلقا لا یمنع التداخل بل اذا
وقع فی الماہیۃ الواحدۃ ۱۲ **ملا حسن رحمہ اللہ** ۱۴ **قولہ** و یجری بینہما الخ فانہ اذا کان مساحۃ البعد بحیث یسعہ مساحۃ الجسم یحکم بان بعدا یساوی الا بمثل
مساحۃ الجسم واذا لم یسعہ یحکم بانہا انقص من مساحۃ الجسم ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** ۱۵ **قولہ** کذلک مساحۃ بعد الخ ای فی الجسم المتمکن مساحۃ جسم
فی المکان مساحۃ بعد و المجموع اعظم من الواحد فلو تداخلا کان الکل اے مساحۃ الجسم و البعد مساویا للجزء وہو مساحۃ البعد او الجسم فقط ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**
۱۶ **قولہ** مساویا للجزء فیہ انہ علی تقدیر التداخل لا کلیۃ ولا جزئیۃ بحسب المقدار فلا یلزم مساواۃ الکل للجزء بل الکلیۃ والجزئیۃ علی ہذا التقدیر بحسب العدد وعددہما
ازید من الواحد ۱۲ **احمد اللہ** ۱۷ **قولہ** اولی وفیہ ایضا منع ظاہر فان التداخل بین البعدین انما یتصور بالفصل بینہما ثم التقائہما بحیث یتحد فیہ الحیز و اجزاء البعد
متمانعۃ عن الفصل فانہ یستلزم المادیۃ بخلاف الجسم و البعد فتجویز التداخل بینہما لا یلزم التجویز فی اجزاء الابعاد ۱۲ **ملا حسن رحمہ اللہ** ۱۸ **قولہ** وانما یغیر المناظر الخ
وذلک لانہ یقول ان نحو المسوحیۃ واحد لکن مسوحیۃ البعد المادی یمنع التداخل و البعد المجرد لا یمنعہ فان البعد المادی یقبل الحرکۃ و المقاومۃ والانخراق فلا یعقل فیہ التداخل
بخلاف ہذا البعد فانہ بذاتہ یابی عن تلک الاحکام ولا یجد بدا من التداخل ولا یلقاہ شیء من الاجسام بالنہایات بل بالاسر فالاجسام لا تتلاقی الا بالنہایات فلا تتداخل
وعلی ہذا فمساواۃ الکل للجزء یستحیل فی الجسمانیات لا فی ہذا البعد فانہ لا کلیۃ ولا جزئیۃ فی الوضع فلذلک لا ضیق فی المساواۃ کما فی الہیولی والصورۃ مثلا ۱۲ **حضرت**
ملا نظام الملۃ والدین قدس اللہ سرہ ۱۹ **قولہ** خاصۃ ای ہذا مقولۃ اصحاب البعد الموجود ولا اصحاب البعد الموہوم وما سیجیء ثانیا شامل لہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۵۲ ۱۲ **قولہ** انما یبطل الخ حاصلہ انہ یمنع تبطل وجود الخلا بمعنی المکان الخالی عن المتمکن لا الخلا بمعنی اللاشیء المحض المسلوب عنہ خواص المکان
لانہ لیس بباطل عندنا کما فی وراء المحدد وسکانیۃ الخلا بمنزلۃ الامارات اذ کان منہا وجود الحرکۃ فیہ فمنع الحرکۃ فیہ سلب المکانیۃ فالمدعی بطلان خلو المکان مع بقاء مکانیتہ
فلو التزم احد ان المکان علی تقدیر الخلو ینسلخ عن امارات المکان منہا صحۃ وجود الحرکۃ فیہ فلا کلام معہ لانہ اذا انسلخ فی امارات المکان لم یبق المکان مکانا ۱۲ **مولانا محمد یوسف**
رحمہ اللہ ۱۳ **قولہ** سہل لان الملاء معاوق مقاوم للحرکۃ بلا مریۃ واذا فقد المعاوق فیسہل وجود الحرکۃ ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** ۱۴ **قولہ**
فلیتامل فیہ اشارۃ الی انہ لو وجد المکان الخالی یکون وجود الحرکۃ فیہ محالا لان کل حرکۃ لا بد وان تکون علی حد من السرعۃ والبطوء لانہا لا محالۃ تکون علی مسافۃ وفی زمان فاذا فرض حرکۃ اخری
تقطع تلک المسافۃ فی نصف ذلک الزمان او فی ضعفہ کانت اسرع وابطأ من الاول فلا بد للسرعۃ والبطوء من علۃ والمحدد ہو المعاوق فلو وجد الخلا فلا معاوق فلا توجد الحرکۃ ۱۲ **مولانا محمد یوسف**
رحمہ اللہ ۱۵ **قولہ** بتلک المعاوقۃ ذلک بان ینتہی القسمۃ مثلا فی المعاوقۃ الی حد ولا ینتہی القسمۃ فی الزمان فح جاز ان یکون اقل المعاوقۃ بحیث لا یکون مرتبۃ ادون منہا
بالنسبۃ الی المعاوقۃ الغلیظۃ کالف الف ویکون نسبۃ زمان الخلا الی زمان الملاء الاول الغلیظ کالف الف فح لم یکن المعاوقۃ المخصوصۃ ثالثا مثل زمان الخلا ۱۲ **ملا حسن رح**
۱۶ **قولہ** او اجتماعہا الخ وذلک لان الحرکۃ فی الخلا لو کانت ممکنۃ کما ذکر لکن اجتماعہا مع الامر المستحیل غیر ممکن فیستلزم امرا محالا ۱۲ **ملا حسن رحمہ اللہ** ۱۷ **قولہ**
لانا نقول الخ فیہ انہ منقوض بوجود الملاء فانہ یجری فیہ ایضا بانا نقول کل حرکۃ فی ملاء فہی حرکۃ فی معاوقۃ وکل حرکۃ مع معاوقۃ ما فلیست مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ ینتج لا شیء من الحرکۃ فی الملاء
مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ ونضم الی القضیۃ القائلۃ ان الحرکۃ فی الملاء الذی نسبۃ رقتہ الی الملاء الاغلظ نسبۃ زمان حرکۃ عدیم المعاوق الی زمان حرکتہ فی الملاء الغلیظ انکانت موجودۃ
مساویۃ لحرکۃ فی عدم معاوقۃ انکانت ینتج لا شیء من الحرکۃ فی الملاء بحرکۃ فی الملاء ہف ۱۲ **حضرت ملا مرحوم** ۱۸ **قولہ** ویلزم منہا ای یلزم من ہذہ النتیجۃ بان تجعل کبری و
المقدمۃ الممہدۃ الصدق بان تجعل صغری بان یقال ان زمان ہذہ الحرکۃ فی الخلاء یکون مساویا لزمان حرکۃ فی معاوقۃ ما لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ولا حرکۃ فی الخلا ہی مساویۃ الزمان
لزمان حرکۃ فی معاوقۃ ما لو کانت المعاوقۃ موجودۃ ان لا شیء من الحرکۃ فی الخلا حرکۃ فی الخلاء وہو سلب الشیء عن نفسہ فہذا المحال یلزم من المعاوقۃ المخصوصۃ فانا ما جعلناہا متحققۃ
موجودا فی الواقع بل فی الفرض فقط وفرض المحال لیس بمحال فلم یلزم الاستحالۃ الا من الخلاء وہو محال وانت تعلم سخافۃ ہذا الجواب فان القضایا اذا کانت حملیات
تقدیریۃ فالنتیجۃ ایضا تکون حملیۃ تقدیریۃ ولا باس بسلب الشیء عن نفسہ علی تقدیر محال ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ** ۱۹ **قولہ** اقول
وعلیہ یرید الخ حاصلہ ان القضیۃ الکاذبۃ علی الاطلاق من جہۃ انہا کاذبۃ مما یستحیل وقوعہا وصدقہا فی الواقع فلو استلزم امر صدقہا فی الواقع یکون مستحیلا
قطعا فالخلاء من افراد ہذا الامر فانہ یستلزم صدق قضیۃ شرطیۃ کاذبۃ علی الاطلاق وہی انہ لو امکنت معاوقۃ مخصوصۃ کانت الحرکۃ فی معاوقۃ
الی آخرہ فی البرہان ۱۲ **ملا حسن رحمہ اللہ** ۲۰ **قولہ** نمط آخر فیہ اشارۃ الی ان التحریر السابق للجواب کان باخذ القضیۃ حملیۃ تقدیریۃ
وہہنا یجعل لفظ لو کانت قیدا فیہا لا کلمۃ شرط داخلۃ فی المقدم ۱۲ **مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ**

حواشي متعلقة صفحة ٥٥ ف قوله مطلقا اى سواء كانت فى الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض او فى غير الامكنة المتحددة كفوق الفلك الاعلى ١٢ مولانا محمد يوسف رح
ك قوله المتشابه الاجزاء اى اجزاء الخلاء فانه ان كانت هناك حركة طبيعية فمن اين يختص هذا الجزء بالطلب والجزء الآخر بالهرب مع تشابههما ١٢ مولانا محمد يوسف رح
ك قوله المتشابه الاجزاء انت تعلم ان هذا لا يعني نفي الحركة الطبيعية فى المتشابه الا ترى ان القائلين بالبعد المجرد يقولون بتشابه اجزائه مع ان بعضها يكون طبيعيا
لبعض دون بعض فكذلك فلما يتميز الاجزاء فى الاوضاع والهويات كذلك الخلاء فيما وراء العالم مع انه متشابه الاجزاء يجوز ان يكون تمايز فيما بينها بالاوضاع والهويات
فيجوز ان يكون هوية بعض مع تميز وضعه عن الآخر مطلوبا لبعض الاجسام بالنظر الى ذاته النوعية ومهروبا عنها بالبعض كذلك سائر الاجزاء فلا ينفع التشابه شيئا ١٢ ملا حسن رح
ك قوله او قسرية راجعة اليها اى الى الارادية بان يكون القاسر ارادة وفيه اشارة الى رد قول من اطلق تحديد الارادة وعدم تحديد القاسر الطبيعة فان القسرية اسبابها الطبيعة فى حكم الارادة
فى هذا الحكم لما لا يخفى ١٢ حضرت ملا مرحوم ك قوله يجوز ان تحدد الارادة حال الحركة من السرعة والبطوء بالشعور فيحدث الحركة على حسب الارادة وتختلف فيهما بحسب اختلاف الحركات
تزداد بالمعاوق وتنتقص بنقصانه مما بازائه فلا يلزم المساواة فلا تتم الحجة ١٢ حضرت ملا مرحوم ك قوله ان النفس الخ اى الشيخ لم يجوز تحديد حال الحركة الارادية
بالارادة فان المحرك فى الحركة الارادية هو النفس والنفس انما تحرك الخ ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ك قوله انما تحرك الخ اى النفس انما حركت باحداث الميل وهو مختلف
بالشدة والضعف فلا يتحدد بالزمان بل حاله حال الميل الطبيعي فلا بد من امر آخر فلا يمكن ان يتحدد الزمان بها فالحجة فى الارادية ايضا تتم ولا يخفى عليك ضعفه فان تحريكها باحداث ميل لا يجب ان يكون حالها
حال الطبيعة فان الفلك متحرك باحداث ميل مع انه لا معاوق فيه اصلا فقد تحدد حال السرعة والبطوء بتحريك النفس الفلكية باحداث الميل فلا يمكن الحركة الارادية فى الخلاء ايضا كذا ١٢ حضرت ملا مرحوم

حواشي متعلقة صفحة ٦٠ ك قوله وقد يكون بتدريج اراد بالتدريج التدريج الاتصالى والتدريج الذى لا يكون دفعة جزء منها وان كان ...
لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة فى مقولة الجوهر مثلا كالانتقالات التى فى الاطوار ايضا تدريج فلم يصح قوله ولا تتأتى الا فى مقولات معدودة بعينها ١٢ ملا حسن رح
ك قوله وكان يهون الخ الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدول المعلم الاول من تعريف القدماء بواحد من هذه العبارات الى مسلك آخر فبينه بقوله ان ... الخ اى وجه العدول
ان التدريج هو وقوع الشئ فى زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى يسيرا يسيرا هو معنى التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الآن
وهى عبارة عن حصول فى الآن الذى هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ك قوله على نحو
من الدور يمكن ان يقال ان الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة ولا ينظر فيه الى انها مقدار الحركة والتدريج هو الوقوع فى كمية كذلك فلا دور ...
وكان يهون علينا الخ ولم يقل ان تعريف القدماء باطل كذا افيد ١٢ مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده ك قوله لما لم تكن حاصلة ... بمعنى كمال
هو الحاصل بالفعل وانما يسمى الحاصل بالفعل كمالا لان فى القوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليها ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ك قوله او فعليته الخ يعنى هو فعليته
يتصور بازائها قوة فعلت كانت متحققة يرتفعها الفعلية وتحقق فالبرهة عنها بمعنى المنع عن تحققها كما فى الحركات الفلكية الازلية ١٢ احمد الله ك قوله بازائها قوة الخ
به قوة ما يتحرك اليه فانه لا دخل له فى الكمالية بل انه قوة التحرك وبعض فرقة قوله فربما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل ١٢ حضرت ملا مرحوم ك قوله ... الخ
حاصله ان التحرك وسيلة الى نيل الكمال فيكون كمالا اى فعلا ضرورة ان ما يتوصل لوجوده الى غاية فعلية ففعلية ١٢ حضرت ملا مرحوم ك قوله اول الخ يعنى اولية
ههنا من جهتين من جهة الذات فان التحرك دخيل فى الوصول الى المنتهى لدخل هو اما وانما كان من الشرائط والعلة متقدمة بالذات على المعلول ومن جهة الزمان
فان التحرك يقع فى الزمان المتقدم على آن الوصول ولا تنافى بين اجتماع التقدمات ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ٦٨ ك قوله ولعل المذاهب الخ اشار بلفظة لعل الى ان بعضا من هذه المذاهب قد انشعبت الى شعب كثيرة فهذه هى الاصول
كما ستقف فى اثناء الكلام ١٢ احمد الله ك قوله ولعل المذاهب الخ كلمة لعل اشارة الى ما يفهم من الشفاء ان ههنا مذهبا آخر لا يعتد به ولا يليق ان يلتفت اليه
وهو ان الحركة مقولة اخرى سوى المقولات العشر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ك قوله انها نفس مقولة ان ينفعل اى التى يقال لها مقولة الانفعال
هو نفس الحركة بان يكون عبارة عن هيئة غير قارة وهذا مذهب الشيخ الرئيس ايضا تبعا لبعض الاوائل ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ك قوله بالتشكيك
اشارة الى ان اصحاب هذا المذهب حزبين حزب يقول ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التى تحتها بالاشتراك وحزب يقول بل لفظ الحركة مثل لفظ ...
على اصناف كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود دخولا اوليا هى المقولات واما الداخلة تحت لفظة الحركة ...
واصناف من المقولات كذا فى الشفاء ١٢ احمد الله ك قوله كل منها داخلة الخ اى الحركة فى المقولة عين تلك المقولة فالحركة فى الكم تكون من مقولة الكم
والحركة فى الكيف تكون من مقولة الكيف والحركة فى الاين تكون من مقولة الاين والحركة فى الوضع تكون من مقولة الوضع
١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

تتمہ حواشی متعلقہ صفحہ ۶۸ ۱۹ قولہ فان کلا من الکم الخ ای الکم منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الکم ای النمو والذبول والکیف منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الکیف ای الاستحالۃ والاین منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی المکان ای النقلۃ والوضع منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الوضع وربما تمادی بعضہم فی مذہبہ حتی قال والجوہر منہ قار ومنہ سیال وہو الحرکۃ فی الجوہر فبعض من اصحاب ہذا المذہب یقول بالحرکۃ فی الجوہر ایضا ۱۲ مولانا محمد یوسف رح

۲۰ قولہ منہ قار ومنہ سیال الخ قال الشیخ فی الشفا اختلف اصحاب ہذا المذہب فمنہم من جعل الافتراق الذی بین السواد القار وبین السیال افتراقا نوعیا ومنہم من جعلہ افتراقا غیر فصلی وہو کزیادۃ تعرض علی خط فیصیر خطا اکبر ولا یخرج بہ من نوعہ ۱۲ احمد اللہ ۲۱ قولہ انہا لیست فی شیء الخ یعنی ان الاصناف الواقعۃ تحتہا لیست انواعا من المقولات علی السبیل المذکور فی المذہب الثانی فلیس التسود نوعا من الکیف ولا النقلۃ نوعا من الاین فان وقوع الحرکۃ فی الکیف لیس علی ان الکیف جنس لہا ولا انہا موضوع لہا بل الموضوع ہو الجوہر لا غیر لکن اذا کان ما منہ وما الیہ کیفا فالحرکۃ فی الکیف وان کان اینا فالحرکۃ فی الاین فالحرکۃ امر مغایر لتلک المقولات لیست فردا منہا ویقال لفظ الحرکۃ علی ہذہ لا بالتواطؤ فان الکمال الماخوذ فی حدہا اخذ الجنس ہو من الالفاظ المجانسۃ للوجود والوحدۃ فلا یکون حملہا علی ما تحتہا بالتواطؤ فلا یکون جنسا لہا ۱۲ احمد اللہ ۲۲ قولہ مشکک لان صدق الکمال علی الکمال الذی ہو بما ہو بالفعل من کل وجہ کالکمال الباری اولی من صدقہ علی الکمال الماخوذ فی رسم الحرکۃ لانہ کمال من جہۃ القوۃ او یقال ان صدقہ علی الجوہر اولی من وقوعہ علی التسعۃ الباقیۃ کما یفہم مما سیاتی فی الکتاب ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

۲۳ قولہ فالتسود الخ یعنی ان الحرکۃ فی السواد لیست حالۃ مغایرۃ لہ بل ہی فرد منہ یحصل للجسم ویبقی بشخصہ فی مجموع زمان الحرکۃ ومع بقائہ بشخصیتہ یتغیر ویشتد آنا فآنا فیحصل لذلک الفرد فی کل آن نوع من الشدۃ لیس لہ فی الآن السابق ولا فی الآن اللاحق فکان الموضوع بالحقیقۃ للحرکۃ ہو ذلک الفرد فانہ یتبدل الحالۃ الشدۃ علیہ اولا وبالذات وبواسطتہ یتبدل الجسم فی وصف السواد بانہ یحصل لہ ذلک الفرد الباقی فی کل آن نحو آخر من الشدۃ ۱۲ احمد اللہ ۲۴ قولہ بل اشتداد الخ ای بل التسود اشتداد الجوہر الذی ہو موضوع مقولۃ الکیف فی سوادہ بان یترک فردا ضعیفا ویاخذ قویا وانما عیننا الموضوع بالجوہر لیعم النفس البدن فان الحرکۃ تقع فی الکیفیات النفسانیۃ ایضا عند الشیخ الرئیس کما سیاتی ولم یتبین بعد ان موضوع الحرکۃ فی مقولۃ الکیف ہو الجسم لا غیر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲۵ قولہ اذ لیس ہناک الخ فلا یکون الموضوع الحقیقی للحرکۃ فی السواد نفس السواد کیف وذات السواد الاول مغایرۃ لذات السواد الثانی لان التفاوت بالشدۃ والضعف تفاوت فی الذات الشخصیۃ قطعا بل فی الحقیقۃ النوعیۃ ایضا عند المشائین فلیس ہناک سواد واحد یکون موضوع التغیر ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۶۹ ۱ قولہ الا ان یکون الخ نفی للمذہب الثانی والمراد بکون المقولۃ موضوع الحرکۃ ان یکون الحرکۃ من الاحوال العارضۃ للمقولۃ فالحرکۃ فی الکیف مثلا ہی کیف یشتد فالتسود سواد یشتد کما مر والمراد بکون الحرکۃ داخلۃ فی المقولۃ ان یکون مما تحصل بہ المقولۃ تحصل الشیء بما ہو فرد لہ بان تکون ہہنا الداخلۃ تحت لفظ الحرکۃ انواعا واصنافا من المقولات حیث یکون الاین منہ قار ومنہ سیال ہو الحرکۃ فی المکان ای النقلۃ والکیف منہ قار ومنہ سیال ہو الحرکۃ فی الکیف ای الاستحالۃ والکم منہ قار ومنہ سیال ہو الحرکۃ فی الکم ای النمو والذبول ووجہ النفی ان الحرکۃ ینافی فعلیۃ المقولۃ فکیف یکون من احوال المقولۃ او من محصلاتہا ولیعلم ان فائدۃ التکریر فی نفی المذہب الثانی بقولہ الا ان یکون المقولۃ موضوع الحرکۃ ولا ان تکون الحرکۃ داخلۃ فی تلک المقولۃ ان فیہ تنبیہا ان المذہب الثانی بشعبتین فی المذہب الثانی مذہبین حیث ذہب جماعۃ الی ان معنی وقوع الحرکۃ فی مقولۃ ہو ان تلک المقولۃ مع بقائہا بعینہا تتغیر من حال الی حال علی سبیل التدریج فیکون تلک المقولۃ ہی الموضوع الحقیقی لتلک الحرکۃ وذہب آخرون الی ان معنی وقوعہا فی مقولۃ ہو ان تلک المقولۃ جنس للحرکۃ وقالوا ان من الاین ما ہو قار ومنہ ما ہو سیال وکذا الحال فی الکم والکیف والوضع فالسیال من کل جنس من ہذہ الاجناس ہو الحرکۃ فیکون نوعا من ذلک الجنس والمصنف اقتفی الشیخ الرئیس فی جعل ہذین المذہبین مذہبا واحدا حیث نقلہما فی تبیین اختلاف المذاہب فی سلک عبارۃ واحدۃ واشار ہہنا الی ہذا التشویش بنفی المذہب الثانی بنظم عبارتین فی تکریر النفی ثم کلام المصنف لا یخلو عن تشویش واختلال لانہ ابان المذہب الثانی فی اختلاف المذاہب بعبارۃ اختارہا الآخرون منہ وفی تبیین بطلانہ بعبارۃ اختارہا جماعۃ منہ حیث قال محصلہ ان الحرکۃ فی الکیف الخ وہہنا اشار الی نفی المذہب الثانی بعبارۃ تدل صراحۃ علی ان فی المذہب الثانی شعبتین فظاہر ان شعبۃ واحدۃ من الشعبتین لا یمکن ان یکون محصلا للشعبۃ الاخری الا ان یرجع النزاع الی اللفظ ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۲ قولہ فیلزم الخ فان الانحصار فی المقولات العشر لیس بینا ولا مبرہنا علیہ فانہم انما ذکروا دلیلا علی الانحصار فیجوز ان الانحصار انما ہو بالنسبۃ الی الحقائق المرکبۃ التی لہا جنس وفصل فیجوز ان یکون الحرکۃ حقیقۃ بسیطۃ کفصول الجواہر فلا یکون شیء من المقولات جنسا عالیا لہا وان لم یرد بہا صدق العوارض ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم نور اللہ مرقدہ ۳ قولہ فلفظ الکمال الخ یعنی ان لفظ الکمال الماخوذ فی تعریف الحرکۃ وان کان مشککا بالنظر الی الموجودات التی من جملتہا الحرکات النوعیۃ والشخصیۃ لکنہ اذا اخذ مع الامور الاخر التی تکون معہا مختصۃ بالنظر الی نفس ماہیۃ الحرکۃ یجوز ان تکون جنسا لما تحتہا من انواع الحرکات واشخاصہا لعدم التشکیک فیہ مشابہۃ الیہ ۱۲ ملا محمد حسن رحمہ اللہ ۴ قولہ فی رسم الحرکۃ الخ اشارۃ الی ان مشککیۃ ما وقع فی الرسم لا یستلزم مشککیۃ المرسوم ۱۲ حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۲

١٤ قوله يعرف الخ يعني ان الذاتية والعرضية ههنا على قياس ما عرفت في الاضافة فانه وان كان تبدل التسلح مثلا في جسم بواسطة حركة الملاح الاين لكن لعدم كون المحل لهذا التبدل فيه لا يكون الحركة بالذات في التسلح بل المتحرك بالذات انما هو السلاح في الاين لكون الميل موجودا فيه كما اذا تحرك شخص بجدار شخص قاعد فالقاعد وان تبدل وضعه لكنه لا يعد متحركا فيه بالذات بل هو متحرك فيه بنفس حركة الشخص المتحرك بحذائه بالعرض ١٢ محمد احسن الله ١٥ قوله خالف فيه قوم الخ وهم فرق فرقة قايلون بالكمون والبروز قالوا ان الماء مثلا لا يصير باردا لا البارد حارا وما يدرك من انقلاب احدهما الى الآخر شهادة الحس في الاولى لكمون واستتار الاجزاء الحارة وبروز وظهور الاجزاء الباردة التي كانت موجودة في الماء دائما وبالعكس في الثانية وفرقة يقولون ان الحار مثلا اذا صار باردا فقد فارق منه الاجزاء الحارة التي كانت فيه والبارد اذا صار حارا فقد دخل فيه الحارة من خارج فهؤلاء والفرقة الاولى ينكرون الاستحالة والكون ايضا وفرقة يقولون ان الماء البارد اذا صار حارا فقد تنقلب بعض اجزائه نارا وتختلط بالباقية على صورتها فهم يقولون بالكون دون الاستحالة ١٢ احسن الله ١٦ قوله سياتي الكلام معهم الحق عندي ان الحركة في الكيف خفي بل باطل على طريقهم الحق فان الحركة كما ذكرنا مرارا بالبرهان القطعي لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجي ولا بد ان يكون متصلا واحدا وقد بين في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال فلا يمكن وقوع الفرد التدريجي فيه ايضا فيمتنع الحركة واذا لم يذكر المصنف الدليل على الحركة الكيفية ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا فلا ينفع الكلام مع القوم ح ١٢ ملا احسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۳

١٣ قوله الحقيقيين قد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو تباعد اجزاء الجسم وتداخل جسم آخر غريب كما في القطن المنتفش والتكاثف على الاندماج وهو تقاربها بحسب خروج جسم غريب من بينها وهو كما في القطن الملفوف بعد النفش وهذان من باب الحركة في الوضع وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وهما من باب الكيف وقد يطلقان على زيادة مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه جسم آخر وانتقاص مقداره من غير ان ينفصل منه جزء ويقال لهما الحقيقيان ١٢ محمد الله ١٤ قوله الوضع الخ الوضع هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجة كالقيام والقعود فالحركة في الوضع عبارة عن التغير في تلك النسبة تدريجا ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٥ قوله كالنهوض الى القيام من القعود فان الانتقال عن القعود الى القيام او بالعكس يكون قليلا قليلا وان كان حصول القيام او القعود الذي هو الطرف دفعة كالآن الذي هو الطرف يحصل دفعة ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٦ قوله ولا يضر في ذلك الخ دفع لما عسى ان يتوهم ان في النهوض الى القيام من القعود حركة اينية لتبدل الاين فكيف يحكم بان فيه حركة وضعية وتقرير الدفع ان تبدل الاين لا يضر الحركة في الوضع لما عرفت من انه لا ضير في اجتماع الحركتين في مقولتين في موضوع كما ان الحركة في الكم يكون مع التبدل في الاين ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله ١٧ قوله كما في حركة الفلك فان الفلك الاعظم لا مكان له وسائر الافلاك لها مكان لكن لا خروج لها عنه فحركتها لا تكون مكانية بل انما تتغير نسبة اجزائها مع ما في جوفها الى امور خارجة عنها ما حاوية او محوية وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها تغير الوضع ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ۷۷

١٤ قوله ظاهر اي على اصولهم والا فحركات السيارات في بعض المواضع يخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطئا كالاوج والحضيض في الحس وليكن كذلك في الواقع وحركة الثوابت بطيئة في الغاية فمن الجائز ان تكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في امثال هذه الحركات ١٢ حضرت ملا مرحوم ١٥ قوله وقلما توجد في المكانية الخ وذلك لان الحركة تكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على نحوين واما على الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فتور فيها آخرا لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية تكون بطيئة في اول الحركة وسريعة في آخرها لكثرة الملاء في مبدأ الحركة وقلتها في آخرها وهو بعيد عن الحركة فاذا كان التضاد كثيرا يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرضها السرعة ١٢ ملا محمد حسن رحمه الله ١٦ قوله دون ما يكون على الزاوية ... على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فانها وان كانت متصلة واحدة لكن لا اولوية لها بالوحدة لتخلل الانثنية فيها كما هو الظاهر ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حواشي متعلقة صفحة ۸۱ ۱۳ قوله سينبه الخ وليس كذلك فان المقايسة التي بين الزاويتين من قبيل المقايسة الاولى [illegible] الحقيقية فضلا عن الوهمية لانطباق الزاوية التي بين محيط الدائرة والخط المماس للدائرة على بعض الزاوية مستقيمة [illegible] اذا انطبق احد [illegible] من زاوية مستقيمة الخطين على الخط المماس للدائرة يدخل جزء من محيط الدائرة بين زاوية مستقيمة الخطين كذلك تطبق حادة مستقيمة الخطين على بعض زاوية [illegible] فانه اذا انطبق احد الخطين من زاوية مستقيمة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة فينقسم الزاوية بين المحيط والقطر بهذه الزاوية فقد فضلت على هذه و ليس التطبيق على سبيل توهم صيرورة المستدير مستقيما كيف ولو توهم المستدير وهو محيط الدائرة مستقيما لربما ساوت زاوية المحيط والقطر الزاوية القائمة لان الزاوية الحادثة بالخط المماس للمحيط والقطر قائمة واذا توهم استقامة المحيط لا تطبق على المماس ولا مساواة لها مع شيء من الزوايا المستقيمة الخطين ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۴ قوله وان بعدهما عن الخ اي يكون بعد السواد عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من السواد لا يتصور فوقها مرتبة منه وبعد البياض عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من البياض لا يتصور فوقها مرتبة منه يكون على السواء ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۵ قوله وهي حقيقية الخ تماص بان المفاوتة والمساواة البعيدتين مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي الربع للمثلث ومستديره المستقيم بزيادة احدهما على الآخر ليس كذلك نعم ان التطبيق بالفعل مجازي فلا يلزم منه ان يكون المساواة والمفاوتة مجازية فان المساواة والمفاوتة في المقدار كونهما بحيث لو انطبقا لتوافقا لم يفضل احدهما عن الآخر او فضل وهو حاصل كيف وان عظمية الكل على الجزء حقيقة مع ان التطبيق بالفعل غير معقول ۱۲ حضرت ملا مرحوم ۱۶ قوله مما هو الخ اي من الخلاف الآبي عن التطابق بين خطين مستقيم ومستدير وبينهما مقايسة بعيدة ثانية من القبيلة الاولى ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله

قطر الدائرة

حواشي متعلقة صفحة ۸۴ ۱۲ قوله فيجب ان يكون الخ المراد ان تضاد الحركات ليس موقوفا على تضاد المتحرك ولذا على تضاد المحرك وما فيه فانها تكون متضادة سواء كان تضاد في هذه الامور او لم يكن بل انما الموقوف على تضاد ما منه وما اليه بمعنى انه لا يتحقق بدون تضادهما وليس المقصود نفي العلية الايجابية عن تلك الامور واثباتها في ما منه وما اليه كيف وستعلم ان التضاد بين الحركات قد لا يتحقق مع تحققه فيهما غاية الامر انه تسامح في العبارة ۱۲ احمد الله ۱۳ قوله من جهة تضاد الخ ليس المراد من الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين الماهيتين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى عن تضاد الحركتين ولزومه ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ۱۴ قوله ان لا يكون ذلك الخ ومعناه ان لا يكون التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يقع منها واليها الحركة ۱۲ ملا محمد حسن رحمه الله ۱۵ قوله نقطتان في ملتان من جسم بسيط وهذا بحسب بادي النظر واما بحسب النظر الدقيق فالمبدأ آن والمنتهيان آنيان لا نقطتان في الامر سهل لانه يقاس حال الآنين على حال النقطتين ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۶ قوله فيكون علو العلو والسفل للنقطة العالية والسافلة ليس بالقياس الى الحركة اي لا يتوقف عليها ما قيل لنقطة من المحيط عالية والم يتعرض بينهما الحركة وباعتبار هذين العارضين صارا متضادين مع تساويهما في الحقيقة ۱۲ مولانا محمد يوسف رح ۱۷ قوله فان احدى الخ حاصله ان المبدئين والمنتهيين نقطتان مع انهما لا تضاد ان في الحقيقة لكن عرض لاحدى النقطتين كنقطة المركز انها مبدء للصاعدة ومنتهى للهابطة وعرض للنقطة الاخرى وهي النقطة في المحيط انها مبدء للهابطة ومنتهى للصاعدة فكانتا متضادين بحسب هذا العارض لان كلا من الحركة الصاعدة والهابطة مستقيمة والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه ويكون هذا التضاد بالقياس الى الحركة اي موقوفا عليها فان المبدئية والمنتهية انما هي بعد فرض الحركة ولو لم تفرض الحركة لا صاعدة ولا هابطة فلا مبدء ولا منتهى ۱۲ مولانا محمد يوسف رحمه الله ۱۸ قوله وقياسهما الخ دفع توهم عسى ان يتوهم ان مفهوم المبدء مفهوم اضافي فيكون المقابلة بينه وبين مفهوم المنتهى تضايفا لا تضادا فكيف يوجب تضاد الحركتين ۱۲ احمد الله

حواشي متعلقة صفحة ۸۵ ۱۲ قوله قد علمت الخ فان اختلاف المبدء والمنتهى في صف المبدئية والمنتهية لا يختص بالصاعدة والهابطة بل في كل مستقيمة متباعدتين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب ۱۲ ملا محمد حسن رح ۱۳ قوله متضادتان مع ذلك لكونهما مفهومين وجوديين [illegible] بالنسبة الى الآخر ولا يجتمعان في وقت واحد من جهة واحدة ۱۲ انهما نوعين حقيقيين متخالفين فلعله يدعي بشهادة الوجدان ۱۲ احمد الله ۱۴ قوله كان [illegible] متضادين الحركة الصاعدة والهابطة انما هو باعتبار كون المبدء والمنتهى في [illegible] من الحركات المستقيمة منحصر في الصاعدة والهابطة ۱۲ احمد الله